

دراسات

في الاقتصاد والتجارة
مجلة علمية محكمة



2015 - 2014

المجلدان الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون

المقالات والبحوث

دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

د. عائشة عبدالسلام العالم

مشاغل التوطين والتنمية المستدامة بين وهم شراء التكنولوجيا وتكنولوجيا بيع الوهم.

د. عبدالجليل آدم المنصوري د. فيصل سالم الكيخيا أ. محمد مختار الساعدي

أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية للشركة على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية: دراسة استكشافية على إدارات الائتمان.

د. جمعة خليفة الحاسي أ. إيهاب حمزة المسماري

عرض الكتب

المحاسبة في شركات الأشخاص

د. خالد عبدالواحد النخاط

الملاحظات

هيكل ومسؤوليات مجالس الإدارة في المصارف التجارية الليبية: رؤى من النظرية المؤسسية.

د. علي عوض زاقوب

دليل رسائل الماجستير

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي — ليبيا

Subscription	قسمة الاشتراك
Journal of Dirasat (in Economics and Business) Issued by the Research Office Faculty of Economics, University of Benghazi	مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة تصدر عن مكتب البحوث كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
Name	الاسم :
Address	العنوان بالكامل:
Issue No	رقم العدد أو المجلد المطلوب
Quantity	عدد النسخ:
Subscription periodYear (s)	مدة الاشتراك: سنة (سنوات)
طريقة الدفع :	
☐ نقداً / Cash	
☐ حوالة نقدية / Money Transfer	

Subscription	قيمة الاشتراك
2LYD for Individuals (\$2)	2 دينار ليبي للأفراد
3LYD for Institutions (\$3)	3 دنانير ليبية للمؤسسات
Payable to: Journal of Dirasat (in Economics and Business)	ترسل قسمة الاشتراك باسم مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة مرفقة بقيمة الاشتراك .
Research Office, Faculty of Economics University of Benghazi Benghazi P.O.Box 1308	مكتب البحوث - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي بنغازي ص . ب 1308



دراسات في الاقتصاد والتجارة

رئيس التحرير

مدير التحرير

أعضاء هيئة التحرير

سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات
بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي . ولاتعبر الآراء التي تنشر
في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ، ولاتمثل وجهة نظر
هيئة التحرير أو جامعة بنغازي .

د. فيصل سالم الكيخيا

د. يونس علي اسعيد

د. خالد خليل الطييرة

د. علي عوض زاقوب

د. عبدالسلام محمد المغربي

أ. خالد خميس السحاتي

صالح فضل الله الشاعري

د. عطية المهدي الفيتوري

د. عبدالجليل آدم المنصوري

د. إدريس عبدالسلام اشتيوي

د. علي سعيد البرغثي

د. سالم مفتاح القمطاطي

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

5. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أية جهة إلا بإذن كتابي من المجلة .

6. أن تنقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية، كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح، وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه.

7. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية .

8. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه، وكذلك البحوث التي أقيمت في ندوة أو مؤتمر إلا أنها لم تنشر، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة .

9. تتم الإشارة إلى الهوامش المستخدمة في البحث وفق ورودها فيه - بهذه الكيفية (1)- وتكتب قائمة بالهوامش في آخر البحث.

10. توضع قائمة المراجع في نهاية البحث، وترتب وفقاً لمنهج البحث العلمي.

11. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونة ومرقمة بشكل منفصل، مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدمهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

وتقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية :

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية، ولم يسبق نشرها في أية مجلة أو مطبوعة أخرى.

2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراة) شريطة ألا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من المقال أو البحث، ويشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحةً .

3. تنشر المجلة عرض ومراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة في مجالات اهتمامها، على أن تقدم مطبوعة وبما لا يزيد عن خمس صفحات.

4. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات، بشرط تعهد الباحث بعدم نشرها في أية جهة أخرى.

قبل إجازتها للنشر ، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة.

17. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.

18. البحوث والدراسات المقدمة وغير المقبولة للنشر لاتعاد لأصحابها، وكذلك ملاحظات المقيمين.

19. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

20. يمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيّتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة.

12. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على الحاسوب مع إرفاق أسطوانة (CD أو floppy) محتوية على البحث، إضافة إلى بريد الباحث الإلكتروني .

13. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) (300 كلمة في الصفحة تقريباً) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها .

14. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية، ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية . وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه .

15 . يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً وجهة عمله.

16. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم، إجراء أية تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة

المراسلات : باسم مدير تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة " كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي.

ص. ب 1308

هاتف: 2240736 – 61 – 00218

فاكس: 2240736 – 61 – 00218

بريد إلكتروني: drasat.Journal@uob.edu.ly

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2017/238)

المحتويات

مقدمة العدد

○ المقالات والبحوث:

- دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....1
د. عائشة عبدالسلام العالم
- مشاغل التوطين والتنمية المستدامة بين وهم شراء التكنولوجيا وتكنولوجيا بيع الوهم.....16
د. عبدالجليل آدم المنصوري د. فيصل سالم الكيخيا أ. محمد مختار الساعدي
- أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية للشركة على قرارات منح الائتمان
في المصارف التجارية الليبية: دراسة استكشافية على إدارات الائتمان.....32
د. جمعة خليفة الحاسي أ. إيهاب حمزة المسماري

○ عرض الكتب:

- المحاسبة في شركات الأشخاص69
د. خالد عبدالواحد النخاط

○ الملخصات:

- هيكل ومسؤوليات مجالس الإدارة في المصارف التجارية الليبية: رؤى من النظرية المؤسسية.....75
د. على عوض زاقوب

○ دليل رسائل الماجستير

مقدمة العدد

يسرنا أن نسهم بهذا الجهد المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة" وذلك بإصدار المجلدين الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين لعامي 2014 - 2015م، اللذين يتضمنان عددا من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر في عامي 2016 - 2017م، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية والتسويق والتمويل والإدارة العامة. كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها عن الفترة من 2014.1.1م إلى 2015.12.31م، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الاطلاع على الموضوعات التي تم بحثها.

وترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وأخيراً، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "

المقالات والبحوث

دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

د. عائشة عبدالسلام العالم
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

ملخص:

استهدفت الورقة التعرف علي دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، نظراً لما ينجم عنه من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي لزيادة معدلات النمو والتقدم في جميع المجالات، وقد استخدمت الورقة الأسلوب الوصفي التحليلي عن طريق استعراض مفهوم الاستقرار الاقتصادي، ومفهوم الزكاة، ثم التعرف علي دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد توصلت الورقة إلى أن للزكاة دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها علي أهم متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الدخل، الاستهلاك، الاستثمار، البطالة، الاكتناز، الركود والتضخم. وتوصي الورقة بضرورة وضع خطط وبرامج للتطبيق المعاصر للزكاة، بما يساهم مع بقية النظم الإسلامية الأخرى في الإصلاح الاقتصادي، كما توصي بضرورة أن تتولي الدولة مسؤولية جباية وإنفاق الزكاة من خلال إنشاء جهاز فني تتوفر فيه الخبرات المختلفة لتقدير أموال الزكاة، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

مقدمة:

أعلنها الله علي الربا والمرابين قال تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وإن كان ذو عسرة فنظرة إلي ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون)) وتعتبر الزكاة ركناً من أركان الإسلام الخمسة، وهي فريضة واجبة، كما أنها أداة من أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي، وهي مورد تمويلي، بالإضافة لكونها عبادة. ومن هنا يأتي دورها كعبادة وأداة للتنمية يقدمها الإسلام كعلاج

رغم نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، لكن أدوات هذه السياسات ومن أمثلتها (سعر الفائدة) كانت في كثير من الأحيان عوامل داعمة للأزمات والتقلبات الاقتصادية. وقد نادى الكثير من الكتاب الغربيين إلي دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي للخروج من هذه الأزمات، ففي الأزمة المالية العالمية هناك من يطالب من الاقتصاديين الغربيين بمساعدة المدينين، وأن ذلك أفضل من مساعدة الشركات، وهذه الأزمة العالمية لا يبعد أن تكون ضرباً من الحرب التي

للمشاكل التي تعانيها المجتمعات الإنسانية من اختلال توزيع الثروة والدخل وتزايد معدلات البطالة ، بالإضافة لقدرتها على المساهمة في النمو الاقتصادي .

لذلك تستهدف هذه الورقة بيان كيف تساهم الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام أسلوب التحليل الاقتصادي، الذي يوضح أن الزكاة تمثل إغجازا اقتصاديا، يمتد أثره إلى جميع جوانب الاقتصاد القومي، ولا يقتصر على مصارفها الثمانية المحددة في القرآن الكريم .

كما تستهدف الورقة بيان كيفية عمل مضاعف الزكاة الذي ورد في القرآن الكريم ((قال تعالى : وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون)).

ولتحقيق هدف الورقة سيتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي.
القسم الثاني : مفهوم الزكاة .
القسم الثالث : دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1. مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

تحرص جميع الدول على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تستخدم الحكومات السياسات المالية والنقدية وسياسات الأجور وغيرها، ويترتب على الاستقرار

الاقتصادي اختفاء المشكلات الاقتصادية. ويشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى غياب التقلبات المفردة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها. ويعتبر هذا الاستقرار مطلباً أساسياً تسعى إليه جميع الحكومات كونه يساهم في تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ويزيد من الرضا الشعبي على الحكومات، وخاصة أن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي. وتوجد مدرستان في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي هما (ملاوي ، 2011):

المدرسة الأولى: تدعي بأن الاقتصاد بطبيعته الأصلية غير مستقر، وذلك لتعرض الاقتصاد لصدمات في العرض والطلب، ولذلك علي متخذي القرار الاستفادة من السياستين النقدية والمالية، لتصحيح الوضع والعودة بالاقتصاد إلى حالة من الاستقرار.

المدرسة الثانية : ترى أن الاقتصاد بطبيعته مستقر، إذا توفرت فيه الحرية الاقتصادية، وغالبا ما يلوم مؤيدو هذه المدرسة السياسات الاقتصادية غير الفعالة التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يقترحون ضرورة الاستفادة من السياسات الاقتصادية بهدف جعل الاقتصاد يصحح نفسه تلقائيا.

ويجمع الاقتصاديون علي أن أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ما يلي:

- انخفاض في معدلات البطالة .
- ارتفاع في مستويات الدخل الفردي .
- تحقيق نمو متوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

2. مفهوم الزكاة :

تعتبر الزكاة عصب النظام الاقتصادي الإسلامي فيها الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة، والتي فشلت النظم الاقتصادية الوضعية في علاجها، ومن بين هذه المشكلات مشكلة تكديس الأموال في يد فئة مما أدى إلى زيادة الفوارق بين الطبقات، ومشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي، ومشكلة التضخم، ومشكلة الاكتناز، ومشكلة الفوائد الربوية. (شحاته، 2007).

وتعني الزكاة الطهارة والنماء والبركة، وهي الركن الثالث (بعد الشهادتين والصلاة) من أركان الإسلام الخمسة. والزكاة بصفة عامة، هي حق الفقراء في أموال الأغنياء. وهي واجب إلزامي فرضه الخالق سبحانه وتعالى، إذ يجب دفعه من أصل الثروة التي حبا الله بها عباده من فضله وكرمه، لينفقوا مما جعلهم مستخلفين فيه علي من ينالوا هذا الفضل. فمن ملك نصيباً محدداً من كل مال من أموال الزكاة، وجبت عليه الزكاة بمقادير محددة.

و تتراوح معدلات الزكاة بين (2.5% - 20%) فهي (2.5%) أي ربع العشر علي النقود وعروض التجارة وعلي السوائم في المتوسط. و(5%) أي نصف العشر علي الزروع والثمار المسقية

و(10%) أي العشر علي الزروع والثمار البعلية، و (20%) أي الخمس علي الركاز (ما يستخرج من باطن الأرض أو من البحار). ويختلف معدل الزكاة باختلاف المال المطبق عليه، هل هو أصل أم غلة؟ وباختلاف التكلفة والجهد. ولا تعتبر الزكاة في الإسلام مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم، وإنما هي فريضة إلزامية تستوفيها الدولة بخلاف الضرائب الأخرى، التي قد تحصلها لمجابهة التزاماتها المالية، إذ لا يجوز استعمال حصيلتها إلا في أهداف الضمان الاجتماعي. (صوان، محمود حسن، 2004، 45) التي عبرت عنها الآية الكريمة بقوله تعالى ((إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله والله عليم حكيم)) "سورة التوبة، الآية 60". وفي ضوء الآية القرآنية يتضح أن مصارف الزكاة الثمانية هي (بلعدل، 2013):

- الفقراء: والفقير هو من لا يملك النصاب الفائض عن حاجته الأساسية ويحتاج إلي النفقة كلها .
- المساكين: والمساكين هو من يملك شيئاً ويسأل الناس لأن دخله لا يكفي.
- العاملون عليها: هم الموظفون الإداريون الذين يعملون في جباية أموال الزكاة وتوزيعها علي مستحقيها (وإن كانوا أغنياء).
- المؤلفة قلوبهم: وهم ضعاف الإيمان والإسلام، والذين يخشى من ارتدادهم عليه، وتعطي الصدقات لهؤلاء لتأليف قلوبهم وشد أزر المسلمين.

- ينقل عن "ماسينيون" المستشرق الفرنسي: إن لدين الإسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد في تحقيق فكرة المساواة، وذلك بفرض الزكاة التي يدفعها كل فرد غني لبيت مال، وهو يناهض الديون الربوية والضرائب غير المباشرة التي تفرض على الحاجات الأولية الضرورية، ويقف في نفس الوقت إلى جانب الملكية الفردية ورأس المال التجاري، وبذلك يحتل الإسلام مكاناً وسطاً بين نظريات الرأسمالية، ونظريات الشيوعية .

- جاك أوستروي في كتابه " الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي": أشار إلى أن طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة بين الاقتصاديين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي الذي يري هذا المستشرق أنه سيسود في المستقبل لأنه علي حد تعبيره أسلوب كامل للحياة، يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ.

- روجيه جارودي في كتاب " وعود الإسلام": إن الاقتصاد الإسلامي الصادر عن مبادئ الإسلام هو نقيض النموذج الغربي الذي يكون فيه الإنتاج والاستهلاك معاً غاية بذاتها، أي إنتاج متزايد أكثر فأكثر واستهلاك متزايد أسرع فأسرع لأي شيء مفيد أو غير مفيد دون نظر للمقاصد الإنسانية. ويضيف قائلاً: الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى التوازن ولا يمكن أن يتفق مع الرأسمالية والشيوعية بحال من الأحوال، وميزته الأساسية أنه لا يخضع للآليات العمياء، وإنما هو متسق ومحكوم بغايات إنسانية ومقاصد مترابطة لا انفصام فيها .

- فك الرقاب: أي تخصيص جزء من أموال الزكاة لمحاربة كافة صور الرق، ولفك أسرى المسلمين في الحروب.

- الغارمون: والغارم من استدان ديناً لغرض معين وعجز من كانت ديونهم سبب كوارث أو مصائب قضت على أموالهم.

- في سبيل الله: أي تخصيص جزء من أموال الزكاة للصرف لغايات الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الوطن .

- ابن السبيل: وهو المسافر الذي انقطع عن بلده وأهله، واحتاج إلى المال لإتمام عمله وتحقيق غايته والعودة إلى أهله ووطنه.

وكما أن للزكاة مكانة كبيرة في القرآن والسنة النبوية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، فقد أولي العديد من الكتاب الغربيين اهتماماً كبيراً بفريضة الزكاة، وقد أكد هؤلاء الكتاب علي العديد من الجوانب المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لفريضة الزكاة نجملها في الآتي (مرسي، 2006 : 21- 23):

- ليون روشمي في كتابه "ثلاثون عاماً في الإسلام" يرى أنه وجد في الإسلام حلاً للمشكلتين الاجتماعيتين اللتين تشغلان العالم، الأولى: في قول القرآن "إنما المؤمنون إخوة" فهذا أجمل مبادئ الاشتراكية، والثانية: فرض الزكاة علي كل ذي مال وتخويل الفقراء حق أخذها غصبا إن امتنع الأغنياء عن دفعها طوعاً وهذا دواء الفوضوية.

3. دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

للزكاة دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار والبطالة وتوزيع الدخل، والزكاة بسعرها الثابت ونصابها المحدد تعتبر جوهر الاستقرار الاقتصادي الذي تتطلبه السياسة الاقتصادية.

أ- أثر الزكاة على الاستهلاك:

إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك، ذلك أن نفقات الزكاة، كالنفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل، تستحدث قوة شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم، باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، فهم يوازنون بين المنفعة التي تعود عليهم من استهلاكهم، والتي تعود عليهم من ادخارهم، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل، وينقص بنقصانه، فهم يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم بحاجة دائمة إلى إشباع رغباتهم، وحاجتهم الضرورية، وحيث لا مجال لخفض استهلاكهم مما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق. وتترتب على ذلك نتيجة هامة، وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك، وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال، فتخرج

الصناعات الاستهلاكية. وكذلك الحال بالنسبة لفئة الأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم، فهم أيضاً يحتفظون في العادة بمعدلات استهلاكهم العالية حتى وفي حالة طرأ انخفاض على دخولهم، وهذا يعني بقاء معدلات استهلاكهم عالية، مما يحفز بالتالي الطلب الكلي الاستهلاكي على الارتفاع، فنفقات الضمان الاجتماعي في إغنائها للفئات الفقيرة ذات الميول الحدية العالية في الاستهلاك، إلى جانب نفقات الأغنياء الثابتة على الأقل، تزيد من فوائض الطلب الكلي على سلع الاستهلاك فترتفع أسعارها، ومن ثم تصبح الحاجة ماسة إلى زيادة الإنتاج (حسونة، 2009).

ويتمثل أثر الزكاة على الاقتصاد القومي في أنها تؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك في الأجل القصير، وزيادة الميل للادخار في الأجل الطويل، وفي الحالتين يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي ودفع عملية التنمية، حيث تؤدي زيادة الاستهلاك بسبب دفع الزكاة للفقراء والمساكين وإنفاقهم على شراء السلع والخدمات إلى اتساع الأسواق وزيادة القدرة الاستيعابية وتحفيز الاستثمار (عناية، 1991: 276).

ويرى البعض أن من خصائص الاستهلاك وضوابطه في الإسلام انخفاض كل من الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك، مع زيادة الدخل بنسبة أقل في اقتصاد يطبق الزكاة مقارنةً باقتصاد آخر لا يطبقها. كما أن تعاليم الإسلام الأخرى مثل النهي عن الإسراف والتبذير تؤدي إلى تخفيض الميل المتوسط للاستهلاك، مما يسقط الحجة القائلة باحتمال إقبال

المسلمين على إنفاق كل دخولهم وثرواتهم تقادياً لإخراج الزكاة، وهذا افتراض لا يمكن أن يطبق على السلع التجارية والصناعية والخدمات، حيث لا يعقل أن يبذل مالكها كل أرباحه ورأس ماله لمجرد تقادي دفع الزكاة، كما لا ينطبق على الإنفاق الاستهلاكي، حيث تكون سلة الاستهلاك للمسلم أصغر منها مقارنة بغيره (لاستبعاد السلع والخدمات المحرمة شرعاً) بالإضافة إلى وجود حدود على استهلاك محتويات السلة بعيداً عن الإسراف والتبذير (مرسي، 2006 : 62).

ب - تشجيع الاستثمار:

يقصد بالاستثمار: الإنفاق على شراء السلع الإنتاجية المختلفة والتي لا تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات بل في إنتاج غيرها من السلع، سواء كانت لغرض الاستهلاك أم الاستثمار. (عبد السلام، علي عطية، بو سدر، فتحي، 2013، 73) وإذا كانت الغاية من أي استثمار هي تحقيق الربح من توظيف الأموال في النشاط المنتج، فإن تحقيق الربح يتوقف على العلاقة بين النفقات والإيرادات المتوقعة نتيجة تنفيذ القرار الاستثماري، أو كما في الفكر الكينزي المقارنة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. وفي المجتمع الإسلامي لا وجود لسعر الفائدة، وتعتبر الزكاة نفقة مفروضة على رأس المال النامي، وعلي ذلك فإن أصحاب الأموال سوف يتخذون قرار الاستثمار طالما أن الربح المتوقع يضمن على الأقل المحافظة على رأس المال بعد إخراج الزكاة. وسوف يستثمرون في الاستثمار طالما كان معدل الربح

2,5% وهو مقدار الزكاة على الأموال النامية فعلاً أو تقديراً. بل إنهم سوف يستثمرون في الاستثمار حتى لو كان المعدل الحدي للربح أقل من نسبة الزكاة المفروضة على الأموال القابلة للنماء 2,5% طالما كان هذا المعدل موجباً ((أكبر من الصفر)) وذلك بأن الاختيار في هذه الحالة أمام المستثمر هو بين استثمار الأموال أو اكتنازها، ولما كان الاكتناز محرماً على المسلم، فمن الأفضل للمستثمر أن يستمر في الاستثمار، لأن ذلك يجعل الخسارة بسبب الزكاة أقل من معدل الزكاة الإجمالي. ولا تفرض الزكاة على المال بمجرد امتلاكه (باستثناء الزروع والثمار) ويترك لصاحب المال فترة عام، وهي فترة كافية يتمكن فيها صاحب المال من استثمار أمواله، ويترتب على ذلك استفادة صاحب المال من ماله بشكل أكبر، واستفادة المجتمع منه من خلال دوران المال واستثماره (ابوزيد، 1999: 36).

وإذا كان ما سبق يمثل دور الزكاة في تشجيع الاستثمار في الأحوال العادية، فإن دورها في الأوقات غير العادية مثل أوقات الكساد، يتمثل في أن الطلب على الاستثمار سوف يستمر حتى لو انخفض معدل الربح الصافي المتوقع إلى الصفر، بل إن هذا الطلب سوف يستمر حتى لو انخفض هذا المعدل عن الصفر، طالما أن هذا الحد يزيد عن نسبه زكاة الأموال القابلة للنماء والمحتفظ بها في صورة عاطلة. كذلك فإن الزكاة تؤدي إلى تحسين التوقعات المتعلقة بالإيرادات المستقبلية، وذلك من خلال توقع ارتفاع تلك الإيرادات نتيجة لاتساع السوق الناتج عن

إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، وهذا يمثل الدافع الأساسي لتفاؤل رجال الأعمال، مما يؤدي إلي رفع الكفاءة الحدية لرأس المال ويشجع علي زيادة الاستثمار.

وللزكاة دور مهم في تشجيع الاستثمار من خلال أخذ الزكاة من الأموال السائلة المعطلة، وإعفاء الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بصورها المختلفة. كما أن تناسب معدلات الزكاة عكسياً مع الجهد المبذول في الاستثمار يؤدي إلي تشجيع الاستثمار، وامتداده إلي كافة المجالات التي تتطلب جهداً أكبر وتستوعب استثمارات أكثر، مما يؤدي إلي تحقيق توازن الاقتصاد القومي من خلال توزيع الاستثمارات فيه دون تركيز علي قطاع معين دون غيره.

ج - دور الزكاة في محاربة البطالة :

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطر عظيم علي الفرد والأسرة والمجتمع. ومن أضرارها:

- تؤدي إلي عدم استغلال الطاقات البشرية والمادية الموجودة في المجتمع.

- نقصان في حجم الدخل بسبب النقص الحاصل في دخل مجموع الأشخاص العاطلين.

- للبطالة آثار غير مباشرة علي الاستهلاك وعلى الصادرات، وعلى الواردات والتأثير بالتبعية علي ميزان المدفوعات.

- تحمل الدولة نفقات إعانات العاطلين.

ومن الوسائل الفعالة التي جاء الإسلام بها، للتخلص من البطالة وزيادة العمالة، فريضة الزكاة. فالزكاة تدفع الناس لاستثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة في حال بقائها مكتنزة، وهذا الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلي زيادة الطلب علي الأيدي العاملة وإيجاد فرص عمل جديدة، كذلك مسألة استثمار أموال الزكاة في إنشاء مصانع يعمل بها العاطلون عن العمل. ويتضح دور الزكاة في محاربة البطالة من خلال الآتي (عبيد، 2004: 106-107):

- إن الزكاة تعمل علي تحرير الرقاب، وإعادتهم إلي مكانتهم الطبيعية كأفراد يساهمون في دورة الإنتاج، الأمر الذي يعني إعادة تأهيل كم هائل من الموارد البشرية أي دعم الاقتصاد الوطني، حيث أن هذه الموارد البشرية كانت مهملة ومعطلة.

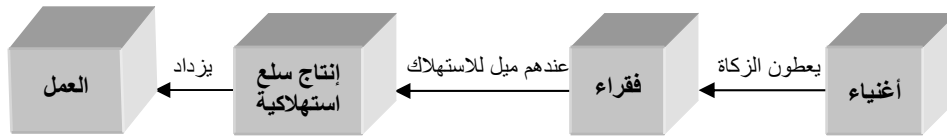
- إن الزكاة تعمل علي توظيف ابن السبيل الذي قد يكون غنياً في بلده ففك أسرته من الغربة، وإعادته إلي وطنه ليساهم في دورة الإنتاج، وذلك عن طريق قيام ابن السبيل بإنفاق أمواله في المشروعات الاقتصادية والإنتاجية.

- إن الزكاة تعمل علي توظيف الغارمين من خلال الإنفاق عليهم من الزكاة، مما يعيد إليهم صفتهم الإنسانية كعناصر إنتاجية جديدة لها دور في عملية التنمية، من خلال تحمل ديون الغارمين، الأمر الذي يدفع الجميع إلي العمل والاستثمار دون خوف، حيث الجميع في حماية الدولة.

- إن جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين يحتاج إلى أشخاص للقيام بهذه المهمة، وهؤلاء سماهم القرآن الكريم (العاملين عليها) وجعل لهم نصيبا من الزكاة ، وهذا يوفر عدداً من فرص العمل لمن لا يجده في المجتمع الإسلامي، وهكذا تساهم الزكاة في تقليل عدد عاطلين عن العمل.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العدد الكبير للمسلمين اليوم ، تبين لنا العدد الوافر من العمال والمتخصصين الذين تستخدمهم مؤسسة الزكاة، وهؤلاء لن تتحمل الدولة أجورهم فنصيبهم محجوز من الزكاة نفسها.

ومن منظور اقتصادي تقوم الزكاة بنقل وحدات أو أجزاء من دخول الأغنياء إلى الفقراء، فالأغنياء يزيد عندهم الميل الحدي للدخار بعكس الفقراء الذي يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، وهذا يؤدي إلى الطلب على سلع الاستهلاك، مما يؤدي إلى رواج السلع الاستهلاكية وزيادة الإنتاج، وأخيراً تزيد تبعاً لذلك فرص عمل جديدة. ويمكن تلخيص ما تقدم من خلال هذه المعادلة:



المصدر: عمري ، ختام عارف حسن، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية:

www.scholar.najah.edu/sites2010

د - دور الزكاة في القضاء علي الاكتناز :

الاكتناز هو حبس الأموال بصورها المختلفة عن التداول والمساهمة في النشاط الاقتصادي وبقاء هذه الأموال في صورة عاطلة، وصفة الاكتناز ليست قاصرة علي مال معين من الأموال فيشمل الاكتناز مثلاً ما يسمى بالاستثمارات السلبية، وتتمثل في اكتناز الذهب والفضة وتشبيد المباني الفاخرة وشراء الأراضي كنوع من المضاربة وليس لرفع إنتاجيتها وكذلك اكتناز العملات الأجنبية، ويؤدي تسرب جزء من موارد المجتمع بالاكتناز إلي تقليل حركة التدفق الدائري للدخل، مما يؤدي إلي انخفاض معدل النمو الاقتصادي (مرسى، 2006 : 46 - 47).

وليضمن الإسلام مشاركة المال علي اختلاف صوره في النشاط الاقتصادي فرض الزكاة، والتي تعني إخراج مقدار معين سنوياً من ثروة من تجب عليه بشروطها، إن فريضة الزكاة علي الثروات تشكل حافزا قويا لأصحابها للعمل علي تنمية ثرواتهم وعدم تركها عاطلة، حتى لا تتآكل هذه الثروات سنة بعد أخرى، كلما دفعت عنها زكاة الأموال. إن حبس المال عن التداول وكنزه، أي تعطيله عن أداء وظيفته الاجتماعية، يعتبر من الجرائم الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، لأنه يؤدي إلي تجميد وتعطيل عجلة النمو الاقتصادي في الدولة، كما أن الذين يكنزون الأموال في شكل نقدي سائل، يقومون بحبس المنفعة عن الناس، وعدم تبادل المنافع، وإلحاق الضرر بالقوي الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع (بن غضبان، 2011).

ولا تعالج الزكاة قضية الاكتناز فقط، بل تعالج قضية الأموال الساخنة، لأنه كلما زاد انتظار هذه الأموال للفرص قلت قدرتها علي تعويض النقص الناشئ عن تأدية الزكاة من جهة، وانخفضت قوتها الشرائية من جهة أخرى بسبب تناقص الثروة بالزكاة، وهذا يؤدي بدوره إلي دفع تلك الأموال إلي دائرة النشاط الاقتصادي مرة أخرى (مرسى، 2006 : 47)، لذلك فإن القوى الذاتية في الاقتصاد الإسلامي المتمثلة في الزكاة وتحريم الاكتناز من شأنها أن تجعل عمر الكساد في الاقتصاد قصيرا (مجيد، 1997 : 16).

وإذا كان ما سبق يمثل دور الزكاة في محاربه الاكتناز من ناحية جبايتها، فإن مصارف الزكاة والتي تمثل أوجه إنفاق حصيلتها تساهم أيضا في محاربه الاكتناز، حيث تعطي لمن هم في حاجة ماسة إليها لمقابلة إنفاق استهلاكي كالفقراء والمساكين وابن السبيل، وهم فئات ذات ميل حدي للاختار منخفض للغاية يكاد يقترب من الصفر، فما بال الاتجاه إلي الاكتناز.

هـ - دور الزكاة في علاج التضخم والركود الاقتصادي:

في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالة التضخم، وحالة الانكماش والركود يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية أو أموال الزكاة في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب.

(1) حالة التضخم :

التضخم هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار، بسبب عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار نتيجة لضعف الطاقة الإنتاجية (يسري، 1975 : 241). وتستخدم الأدوات النقدية وأموال الزكاة للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحويل، وتوجيه أساليب إنفاقها. فطريقة جمع وتحويل تلك النسب الهامة من الناتج القومي التي أشرنا إليها سابقاً تؤثر في مستويات التضخم وتساعد على التخفيف منه إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، ومن أهم صيغ التأثير نذكر:

- الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولاً لتخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية، تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقداً عن جميع أموال الزكاة وقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها.

- الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: قد تلجأ الدولة إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بهدف تخفيض الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم. فقد تلجأ الدولة إلى جمع 50% جمعاً مسبقاً أو أقل من ذلك أو أكثر، ويتم ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عملية الجمع والتحويل وأصحاب الأموال.

- التغيير لنسب توزيع الزكاة : إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال إنفاق حصيلة الزكاة على الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، وذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

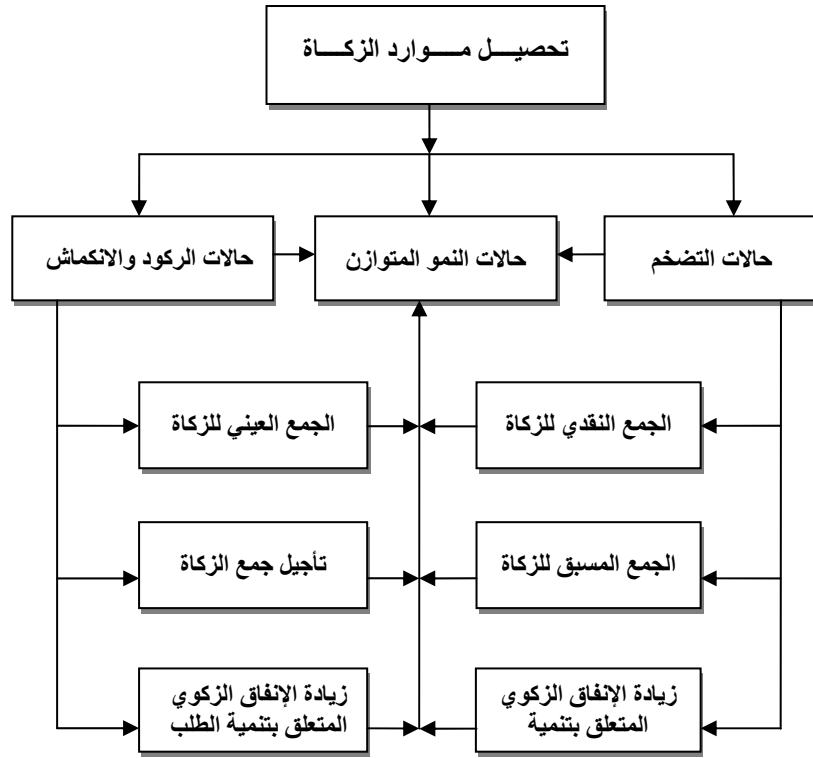
(2) حالة الانكماش والركود:

الركود من أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، ولأن البلاد الإسلامية جزء من هذا الاقتصاد، لم تقلت هي الأخرى من الركود الاقتصادي، لكن القوة الذاتية في الاقتصاد الإسلامي الممثلة في الزكاة وتحريم الاكتناز تؤدي إلى التخفيف من حدة الركود الاقتصادي، إذ أن حصيلة الزكاة ستتحول إلى إنفاق استهلاكي أو استثماري، ويمكن للزكاة الحد من حالات الركود الاقتصادي بعدة طرق:

- الجمع العيني للزكاة: يمكن تحويل الزكاة عينياً في صورة سلع لا تفقد ممن تجب عليهم، وتوزيعها عينياً على مستحقيها، ولاشك أن ذلك يخفف من حدة الركود الاقتصادي، إذ يؤدي إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وسد باب الادخار أمام آخذي الزكاة.

- تأخير جمع الزكاة: فقد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان قد أخرها في عام الرمادة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ.

• زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي:
من خلال رفع نسب التوزيع النوعي
ضمن مصارف الزكاة الثمانية، بصورة
تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإحداث
حركة في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم
في تغيير مستويات الركود والانكماش،
والعودة إلى أوضاع النمو العادية في
الاقتصاد الوطني، ويمكن إيضاح ما سبق
في الشكل التالي:



المصدر: عزوز ، أحمد ، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر ، الملتقى الدولي : الاقتصاد الإسلامي : الواقع ورهانات المستقبل ، 23 - 24 / 2 / 2011 (iefpedia.com / arab / 25025).

و - دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل:

من ضرورات التنمية الاقتصادية في المجتمع أن لا تتحصر الثروة في يد طائفة معينة، وهذا ما جاءت الزكاة لتفعله إلي جانب أهداف أخرى، لأنه إذا ما تركزت ملكية المال في يد الأغنياء فقط، فسيتربط علي ذلك تفاوت في الملكية والدخل تجعل الغني يزداد غني والفقير فقيراً، فينصب بعضهم بعضاً العداء والتباغض والتحاسد، وهو ما يحاربه الإسلام بالترغيب أحياناً وبالترهيب أحياناً أخرى. ولهذا جاءت فريضة الزكاة ليكون من فوائدها العديدة وأسرارها المتنوعة، خلق التوازن بأمر الله، والتاريخ أصدق شاهد علي أن العالم الإسلامي لم يشهد وجود طبقات اقتصادية متفاوتة جداً، كما هو موجود الآن في العصر الحديث في النظام الرأسمالي ونظام العولمة.

وتعمل الزكاة كأداة لإعادة التوزيع، وهذا التوزيع يعمل علي توسيع قاعدة الملكية والاستهلاك والإنتاج، وهذا يتطلب زيادة الطلب علي عناصر الإنتاج وتشغيلها، فإذا ارتفع الدخل القومي، فإن هذا سيؤدي إلي زيادة حصيلة الزكاة، وبالتالي يتحقق توزيع أكبر وأشمل ويحصل ذلك عندما يتم الاقتطاع من دخل الغني لثروته، وتوزيع هذا الاقتطاع علي المستحقين وبذلك نضيف إلي ذمتهم المالية شيئاً. وإعادة التوزيع هذه تؤثر تأثيراً مباشراً علي التنمية الاقتصادية، لأن من أكبر عوائق التنمية وجود الهوة الواسعة بين أفراد المجتمع الواحد، وهذه المشكلة أي تركيز الثروة بيد فئة قليلة من الناس هي ما تعاني منه كل الاقتصاديات اليوم،

وبخاصة الاقتصاد الرأسمالي. وبهذا تسهم الزكاة تدريجياً في إعادة توزيع الدخل فهي تؤخذ من الغني وإن كان غناه متناقصاً طالما أنه يملك ما يزيد عن النصاب، لذلك إذا طبقت الزكاة فإن الثروة تتداول بين الناس ليتحول الفقير الأخذ إلي معط، فمثلاً يحق لصندوق الزكاة أن يعطي ما يغني الفقير بحيث ينقل من أخذ إلي معط، بزيادة طاقته الإنتاجية أو من خلال تملكه أداة إنتاجية. ومن أسباب نجاح الزكاة باعتبارها أداة لتوزيع الثروة، أنها تفرض علي جميع الأموال النامية، وتشمل رأس المال المدخر والدخل، وهي تتكرر سنوياً فتكون أداة دائمة لهذا الغرض.

وتعمل الزكاة علي نقل جزء من المال من الغني للفقير، مما يشكل كسباً للفقير من غير الإضرار بالغني، لأنه يعطي من المال الذي يزيد عن كفايته، وفي النهاية يكون الفقير والمجتمع والاقتصاد عامة هم المنتفعون من هذه العملية. ونحن اليوم بحاجة إلي هذه العملية المتوازنة التي تحدثها الزكاة من هذا الجانب لتخفيف حدة فقر أوصل بعض الناس درجة الحرمان المطلق، وتخفيف غنى طائفة أخرى وصل بها الأمر إلي حيازة معظم أموال الأمة.

ز- مضاعف الزكاة :

المضاعف في علم الاقتصاد، هو الزيادة المضاعفة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة الاستثمار، ويتم تقدير قيمة المضاعف علي أساس أنه مقلوب الميل الحدي للدخار:

$$\text{أي أن المضاعف} = 1 / M P S$$

أو $MPC - 1/1$ ، حيث :
(MPS) الميل الحدي للادخار ،
(MPC) الميل الحدي للاستهلاك.

والمساكين في حاجة ماسة إلي جميع السلع والخدمات، وخاصة الغذاء والكساء والمسكن وتجهيزاته المختلفة. والزيادة في الطلب علي السلع الاستهلاكية المختلفة تدفع المنتجين وهم الأغنياء إلي التوسع في الاستثمار لمقابلة الزيادة في الطلب، ومن ثم فإن عمل مضاعف الزكاة لا يقتصر على زيادة الاستهلاك فقط وإنما يؤدي أيضا إلي زيادة الاستثمار. وتكرار الزيادة في الطلب بصفة منتظمة سنويا يؤدي إلي تدعيم عمل المعجل من خلال الإسهام في تحسين التوقعات الخاصة بالربحية المستقبلية للوحدات الإنتاجية. وذلك لأن الزيادة في الطلب علي الاستثمار لمقابلة الزيادة في الطلب علي السلع والخدمات، لا تعتبر زيادة مؤقتة بل هي زيادة متكررة بانتظام سنويا إلا في حالة وصول جميع أفراد المجتمع إلي مرحلة الغني الكامل .

وهناك مجموعة من العوامل تعظم
فاعلية مضاعف الزكاة، وهي: (مرسى،
2006 : 72):

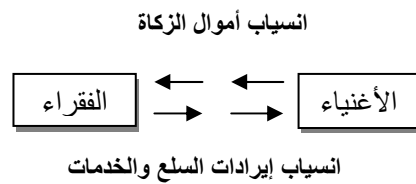
- تحريم الاكتناز والنهي عن الإسراف، وهذا يؤدي إلي انخفاض التسربات من دائرة الدخل، الأمر الذي يؤدي إلي توجيه الدخل الناتج عن توزيع أموال الزكاة علي أوجه إنفاقها المختلفة إلي الإنفاق الاستهلاكي أو إلي الإنفاق الاستثماري.

- محاربة الزكاة بمعنى أن الزكاة التي يدفعها أغنياء كل قرية أو مدينة تنفق علي المستحقين في المكان نفسه ولا يجوز إلي غيره إلا في حالة وصول جميع أهل القرية أو المدينة إلي حد الغني. وهذا

أما المعجل فإنه يعبر عن تأثير التغير في حجم الطلب علي السلع الاستهلاكية (أو تأمة الصنع عموما) علي التغير في الطلب علي الأصول الإنتاجية التي تنتج هذه السلع الاستهلاكية، حيث أن زيادة طفيفة في الطلب علي السلع الاستهلاكية من شأنها إحداث زيادة كبيرة في الطلب علي السلع الاستثمارية (أي الاستثمار الإجمالي). كما أن أي انخفاض في الطلب الاستهلاكي ولو بنسبة قليلة يؤدي إلي نقص الاستثمار الإجمالي بنسبة كبيرة جداً، حتى ينعدم كلية في فترة من الفترات ولقد أصل القرآن الكريم مفهوم مضاعف الإنفاق بصفة عامة ومفهوم مضاعف الزكاة بصفة خاصة، قال الله تعالى ((أو لم يروا أن الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون. فأت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون، وما ءاتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما ءاتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون)).

وتشير الآيات السابقة إلي أن الإنفاق بصفة عامة والزكاة بصفة خاصة تؤدي إلي نشر الرواج في الاقتصاد القومي كله (فقراؤه وأغنياءه) والتفسير الاقتصادي لهذا الأمر، أن حصول الفقراء والمساكين علي أموال الزكاة يؤدي إلي زيادة الطلب الكلي علي السلع والخدمات التي ينتجها ويبيعها الأغنياء، وذلك لأن الفقراء

فيه من يستحق أخذ الزكاة (كما حدث في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز) فيصبح من الضروري عندئذ نقل الزكاة إلى قري أو مدن أو دول إسلامية أخرى مجاورة. والشكل التالي يبين كيفية عمل مضاعف الزكاة:



ورغم بساطة هذا الشكل إلا أنه يعني أن الأغنياء يدفعون عن طيب خاطر الزكاة إلى الفقراء الذين هم في حاجة ماسة إلى الغذاء والكساء والسكن والتعليم والعلاج وغير ذلك من المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة، وعندما يحصلون على أموال الزكاة فإنهم ينفقون هذه الأموال على شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات التي ينتجها ويبيعها الأغنياء. فالأغنياء يدفعون الزكاة إلى الفقراء لتعود إليهم من جديد في صورة إيرادات من مبيعات السلع والخدمات التي ينتجونها ويبيعونها للفقراء ويتكرر هذا الأمر كل عام .

4. النتائج والتوصيات:

استهدفت الورقة التعرف على دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد توصلت الورقة إلى أن الزكاة سبقت النظم الوضعية بوضع الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية، و تساهم

يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات المحلية، مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية في الاقتصاد المحلي.

- تكرار انسياب أموال الزكاة من الأغنياء إلى الفقراء بصفة دورية كل عام، واتجاه هذا التيار إلى التزايد مع مرور الزمن، بسبب تزايد السكان وتزايد من يصل منهم إلى امتلاك نصاب الزكاة المقرر نتيجة نمو المجتمع وتقدمه .

- توجيه جزء من أموال الزكاة إلى الاستثمار (خاص أو عام) كما سبق بيانه عند الحديث عن مصارف الزكاة، يؤدي إلى دعم عمل المعجل في إنتاج السلع التي زاد عليها الطلب، وإضافة طاقات إنتاجية جديدة بعد وصول الوحدات الإنتاجية القائمة إلى الحدود القصوى للإنتاج.

وقد يقول قائل إن مضاعف الزكاة بهذه الطريقة سوف يؤدي إلى مضاعفة لا نهائية في مستوى النشاط الاقتصادي فيكون سبباً في تعرضه للتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار. وفي الحقيقة أن الإسلام وضع العديد من الضوابط التي تحكم الإنفاق في المجتمع، حيث حرم الإنفاق الترقى ونهي عن الإسراف والتبذير في الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. وهذه الضوابط تؤدي إلى اتجاه الميل الحدي للاستهلاك إلى الانخفاض بعد تحقيق تمام الكفاية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وصول جميع أفراد المجتمع المحلي إلى حد الكفاية يؤدي إلى انخفاض تكرار توزيع الزكاة وما تحدثه من آثار مضاعفة على الاستهلاك والاستثمار، حتى يأتي الوقت الذي لا نجد

5. شحاته ، حسين ، 2007 ، دور فريضة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي. www.onislam.net
6. صوان، محمود حسن، 2004، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
7. عبدالسلام ، علي عطية ، بوسدر ، فتحي ، 2013، الاقتصاد الكلي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي
8. عبده ، موفق محمد، 2004، الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر، عمان.
9. عزوز ، أحمد، 2011، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر، الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، 23 - 24 / 2 / 2011. iefpedia.com / arab / 25025
10. عنابة ، غازي، 1991، الزكاة والضريبة: دراسة مقارنة ، منشورات دار الكتاب، الجزائر.
11. عماري، ختام حسن ، 2010 ، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية. www.scholar.najah.edu/sites
12. مرسى ، حامد محمود، 2006 ، الزكاة طوق النجاة للأغنياء والفقراء، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
13. مجيد، ضياء ، 1997 ، التحليل الاقتصادي الإسلامي: الدخل والنقد ومعدل الربح، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .
14. ملاوي ، أحمد إبراهيم ، 2011 ، دور العمل الخيري في الاستقرار الاقتصادي، منشورة على شبكة المعلومات.
15. يسري ، أحمد عبدالرحمن ، 1975 ، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية ، بيروت .

فريضة الزكاة كأحد أركان النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وتشجيع الاستثمار و الوقاية من موجات التضخم والركود الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل. لذلك توصي الورقة بضرورة وضع خطط وبرامج للتطبيق المعاصر للزكاة بما يساهم مع بقية النظم الإسلامية الأخرى في الإصلاح الاقتصادي ويتطلب ذلك:

- إصدار قوانين للزكاة تتولى أمرها هيئات شعبية بعيدة عن الحكومة.
- إنشاء صناديق (لجان) الزكاة لتقوم بدورها في تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية .
- دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية .
- تحفيز أصحاب الأموال على أداء الزكاة وطمأننتهم بأنها تحصل بالحق وتنفق بالحق وتمنع من الباطل .

قائمة المراجع :

1. ابوزيد، كمال خليفة، 1999 ، محاسبة الزكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية .
2. بلعدل، بايزيد، 2013، محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر للفترة 2003 - 2009 . [bu. 2009 - 2003](http://bu.Univ-ouargla.dz/Bayazid-beladel)
3. بن غضبان ، سمية ، 2011، الزكاة ودورها الاقتصادي في علاج الفقر، الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، [iefpedia . com / arab / 25058](http://iefpedia.com / arab / 25058)
4. حسونة ، فاطمة عبدالحافظ ، 2009، أثر الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية. scholar.najah.edu

د. عبد الجليل آدم المنصوري

قسم الإدارة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

د. فيصل سالم الكيخيا

قسم التسويق، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

أ. محمد مختار الساعدي

خبير تدريب سابق (شركة الخليج العربي للنفط).

مشاغل التوطين والتنمية المستدامة بين وهم
شراء التكنولوجيا وتكنولوجيا بيع الوهم.

ملخص:

إذا ما وجد الإنسان - في تجاربه وكدحه اليومي للبقاء - أن مجموعة من استجاباته لمتغيرات بيئته قد ثبتت نجاعتها لأغراض البقاء عموماً، أو ثبتت فائدتها في تحقيق وفر في طاقته البدنية أو طاقته الذهنية؛ فإنه يثبت تلك الاستجابات في مظهر سلوكي واحد، فيعتمده ويحولها إلى (عادة). تلك إذا هي بداية (تكنيك داخلي) أو هي (التقنية الداخلية لتوفير الجهد) وهي، نوع من الـ "Firmware" أو نوع من "Default" يؤمن استجابة افتراضية لا تستنفد وقتاً يذكر. أما الآلة التي يصنعها الإنسان منفصلة عنه، فلعله يصح تسميتها (التقنية الخارجية لتوفير الجهد). فالآلات التي هي وسيلة الإنسان لتحقيق وفر في الجهد العضلي؛ ليست في حقيقة الأمر شيئاً خارجياً منفصلاً عن داخل الإنسان، بل هي امتداد خارجي لاستجاباته لبيئته، أي أنها مظهر وانعكاس عتادي لثقافته.

ما تفعله البرمجيات والحواسب اليوم، هو تنميط مساحة كبيرة من عمليات الجهد الذهني، وهي تخرع امتداداً خارجياً لأذهاننا، كما الآلة التي هي امتداد خارجي للعضلات. أي أن التكنولوجيا منتج ثقافي حضاري، وبالتالي لن يتيسر لصقه أو تركيبه وزرعه في رؤوس ذات ذهنية ثقافية مغايرة. فالأعضاء المزروعة تلقي مقاومة ضارية من قبل جهاز المناعة الطبيعي، أما لغة الزراعة فتأخذ بنهج التوطين وليس النقل والشراء، فتستنبط السلالات والأجناس الملائمة للبيئة، وتستنبتها وترعاها، فتورق وتثمر وتزدهر.

تناقش هذه الورقة مجموعة من المفاهيم، مثل اقتصاد المعرفة، ومنظمات المعرفة، وإدارة وعمالة المعرفة، ورأس المال البشري، إضافة إلى طبيعة المجتمع المعرفي ومنظمات التعلم، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقة الذهنية، التي تفقد في المحصلة الأخيرة إلى تحسين وتطوير القدرة التنافسية للمنظمات من منظورها الأساسي المتمثل في الاستثمار في مجال إدارة المعرفة، باعتبارها الرافد الأساسي الذي يصب باتجاه التحول والتغيير إلى الأفضل. وتوصلت إلى مجموعة من الدلالات والمضامين تعكس أهمية العمل على اكتشاف أدوات التنمية المستدامة وتفعيلها على أوسع نطاق.

مقدمة:

هو صناعة الآلات والمعدات، والميكنة هي تطبيق وتعميم استخدام تلك الآلات والمعدات، بحيث تُشغل بعضها البعض، فما هي التكنولوجيا إذا؟

إن العلم والتكنولوجيا ليسا من الكماليات "Luxuries"، ولا يمكن شراؤهما بالمال، على الرغم من أنهما شرط أساسي لتحقيق التقدم. تقول الرواية المتواترة عن بدايات الإنسان الآلي مع الآلات والأدوات، أن أولى الأدوات التي أتاحت له هي يده، وأنه فطن لإمكانية استخدامهما وتيسر له ذلك، بعد أن انتصب عموده الفقري فاعتدل واقفاً، واكتفى بقوائم اثنين للحركة فتحررت أطرافه الأمامية - يده - واكتشف لهما استخدامات لم تنتهي بعد.

لعل العودة إلى تلك الحادثة الموهلة في القدم - وإن لم يكن مقطوع بصحتها - ربما كانت مناسبة لتحديد مدلول مصطلح "تكنولوجيا" من جهة، وهي مفيدة لتأسيس ذلك المدلول على أولياته الأولى، بقصد فهم جذور المعنى لكي يتسنى امتلاكه من جهة أخرى. فإذا ما امتلكننا المعنى الأساسي للمصطلح، صار بإمكاننا أن نشكل وحداته الأساسية تلك، ونعالجها في أذهاننا، فلا يكون ناتج ذلك التشكيل والمعالجة غريباً على عقولنا، نلوكه ونجتزعه، فتتقطع أنفاسنا في ملاحظته في سراديب التنوع المتسارع للتسميات المستجدة والمتجددة لما تنتجه عقول أخرى، دون أن يكون قابلاً لنقل أو شراء.

نجد أنفسنا - وقد مسّنا الارتباك والتشويش - في عصرنا الراهن، عصر التكنولوجيا الذي يتحدد فيه مصير الفائزين والخاسرين بقوة العقل والمعرفة. فإلى وقت قريب كان مفهوم ومعنى مصطلح "تكنولوجيا" لصيقاً أو مختلطاً بمعنى كلمة تصنيع "Industry" أو ميكنة "Automation" فانتشرت مقولة عجيبة لمصطلح حاذق هو نقل التكنولوجيا "Transfer of Technology" بافتراض بدأ مسلماً به، هو أن التكنولوجيا قابلة فعلاً للنقل والشراء.

ويبدو أن معظم الناس قد أخذوا أخذاً بهذه العصا السحرية؛ التكنولوجيا المتقدمة "High Technology"، كما التكنولوجيا الملائمة "Relevant Technology"، التي وجدها الهنود ملاذاً، وعافها كثيرون! فانتشرت بذلك مقولة نقل التكنولوجيا، بافتراض بدأ مسلماً به، هو أن التكنولوجيا قابلة فعلاً للنقل والشراء، ولم تكن في عصر التصنيع السابق، قد سمعنا بمصطلح مشابه يقول بنقل التصنيع "Transfer of Industry"، بل فقط التوجه إلى التصنيع أو الدخول في عصر التصنيع... إلخ.

وإذا كنا نستخدم هذا المصطلح "تكنولوجيا" بمدلول خاطئ، أو نستخدمه بمعانٍ متباينة من جهة، ونربطه ربطاً وثيقاً بمساعي وجهود التنمية والنهضة والتقدم من جهة أخرى، أفلا يستوجب الأمر أن ندقق في معناه ونقر له بمدلول محدد وموحد؟ وإذا كان التصنيع مثلاً،

العادات والتكنولوجيا:

العادات مكتسبة وأنه في الإمكان - بالرغم من الصعوبة الشديدة - تغييرها وتبديلها⁽¹⁾.

إذا، يصح القول أن العادات هي بداية "تكنيك داخلي" لتحقيق وفر في الجهد الذهني أو وفر في الجهد العضلي، ذلك التكنيك يمكن تسميته: (التقنية الداخلية لتوفير الجهد) وهو بكلام الحواسيب، نوع من الـ "Firmware"، أو نوع من "Default" يُؤمن استجابة افتراضية لا تستنفد وقتاً يُذكر. أما الآلة التي يصنعها الإنسان منفصلة عنه، فلعله يصح تسميتها "التقنية الخارجية لتوفير الجهد".

إن المبتغى هنا، هو الوصول إلى القاسم المشترك الأولي بين العادات والأعراف والقيم من جهة، وبين الأدوات والآلات والمعدات من جهة أخرى، بقصد تبين أن الآلة ليست في حقيقة الأمر شيئاً خارجياً منفصلاً عن داخل الإنسان، بل هي امتداد خارجي لاستجاباته لبيئته، أي أنها مظهر وانعكاس عتادي لثقافته.

تأسيساً على ما سبق، يظهر أن هناك متصلاً "Continuum" أوطيفاً واحداً متدرجاً، تأتي في طرف منه، الطريقة التي يختارها الإنسان في استجاباته لبيئته ويثبتها في صورة عادات وأعراف، ويقع في الطرف الآخر - من نفس المتصل أو السلم - ما يبتكره من آلات أو عتاد، استجابة لتلك البيئة ذاتها.

إذا كان من المعلوم أساساً، أنه لا مناص للإنسان من بذل الجهد لكي يبقى، وحتى أولئك الذين لا يبذلون أي جهد كالأطفال والعجزة والمعاقين ومن في حكمهم، فلا بد أن أحداً ما قد بذل جهداً نيابة عنهم، لسبب من الأسباب وبصورة من الصور. وإذا ما وجد الإنسان - في تجاربه وكدحه اليومي للبقاء - أن مجموعة من استجاباته لمتغيرات بيئته قد ثبتت نجاعتها لأغراض البقاء عموماً، أو ثبتت فائدتها في تحقيق وفر في طاقته البدنية أو طاقته الذهنية؛ فإنه يثبت تلك الاستجابات في "مظروف سلوكي" واحد فيعتمده ويحوّله إلى "عادة".

وإذا ما استمرت نجاعة ذلك المظروف السلوكي أو العادات، لفترة أطول من جيل أو اثنين، فإنه يكتسب صفة (العرف) وقد يرقى مؤسسياً بعد ذلك، فيدوّن ويصبح قانوناً... إلخ ليصبح بذلك أن السعي للعيش والبقاء، يتخذ صورة السعي لتحقيق وفر في الطاقة البدنية والذهنية، أي الاقتصاد في الجهد العضلي والاقتصاد في الجهد الذهني.

إن العادات هي الأفعال التي يتعلمها الإنسان أثناء حياته، وبصورة خاصة أثناء اعتماده على غيره، والتي تجعل الحياة أقل صعوبة أو أكثر يسراً، والحق أن العادة هي كبرى قوانين السلوك البشري، ولو تفحصنا تصرفاتنا اليومية، لوجدنا أن معظمها عادات اكتسبناها بمرور السنين. وإذا كانت العادة طبيعة ثانية - كما يقول بعض علماء النفس - فإنه صحيح أن

الجهد العضلي والفكري:

إذا عدنا للحاجة لبذل الجهد سعيًا للعيش والبقاء، نلاحظ - كما أسلفنا - نوعين من الجهد؛ الجهد العضلي والجهد الذهني أو الفكري. ومنذ مدة ليست بالقصيرة - عندما اكتشفت العجلة - عرف الإنسان أن الجهد العضلي قابل للتنميط، فهو تكراري ومنظم، ويمكن تقريره سلفاً. لذلك، أرتبط اكتشاف نمطيته ورتابته، بإمكانية صنع آلة لتتولاه وثرينها، فننصرف للنظر في اكتشاف نمطية ورتابة أمر آخر غيره. فمثلاً؛ عملية انتشار الماء من البئر، تتكون من عدد من الخطوات التي تتكرر في تماثل ورتابة، وهي للتوضيح تتكون من:

- إنزال وعاء داخل البئر بواسطة الرشاء.
 - غطس الوعاء ليغمره الماء فيغترف منه.
 - رفع الوعاء بانتشاله بواسطة الرشاء إلى السطح.
 - تفرغ الوعاء في ساقية أو خلافه...
- وهكذا تستمر عملية إنزال الوعاء عبر دورات متتالية حتى يكتفي بالكمية المطلوبة من المياه.

هذه عملية بذل جهد عضلي تتكرر خطواته - ربما مئات المرات - ومع ذلك، فإن الذهن سينشغل في كل مرة يحتاج الأمر فيها إلى قرار؛ أي هل أمتلأ الوعاء بالماء؟ هل وصل إلى السطح؟ هل أفرغ في الساقية؟ ... إلخ.

إذا ما صُممت مجموعة مغارف، ولتكن مثبتة دائرياً على محور دوار،

لندفع ما تغرفه في حيز يلزمه بالتوجه في أنبوب صاعد إلى السطح، فإن تحريك المحور سيكون كفيلاً بنقل الماء من قاع البئر إلى السطح. ومن ثم، فلا يوجد ما يمنع أن نوكل العملية كلها إلى تلك الآلة (المضخة) فإله لم يهينا عقولاً لنهدها في عمل يمكن لآلة صماء أن تنجزه بشكل أفضل.

فوائد الأتمتة:

عند مستوى آلة عصر التصنيع تلك - التي صارت الآن عتيقة - فإننا نجني عدداً من الفوائد؛ فالآلة ترفع كمية من الماء أكبر بكثير مما نستطيع، وهي تؤدي ذلك في وقت أقصر بكثير مما ننفقه، وهي تريح عضلاتنا من بذل الجهد. بالإضافة إلى ذلك - وهذا هو الأهم - فهي تعفي أذهاننا من الانشغال بمتابعة الخطوات الجزئية المنكرة والرتيبة للعملية بأكملها، طوال كامل الوقت الذي تستغرقه. كيف؟ ذلك لأن القرارات في كل الخطوات الرتبية السالفة، تكون قد صُممت "Built-in" مسبقاً، ضمن تصميم الآلة التي لم تعد مجرد شيء مادي، بل مستودع للمعرفة "Embedded Knowledge".

وحيث تحررت أذهاننا من تلك العملية الرتبية القابلة للتحويل للآلية؛ فإن أذهاننا تصبح مُتاحة لتفحص واكتشاف الرتابة والتكرار، القابل للتنميط والآلية، في عمليات جهد أخرى، وبالتالي صنع آلات أخرى. هكذا يبدأ الحبو على مسار صنع الآلات، مع ملاحظة أن مسار صنع المزيد من الآلات لا يمكننا من توفير المزيد من الجهد العضلي فحسب - أو

حدٍ سواء. فقد توصلت العديد من الدراسات التي تناولت معدلات الاختلاف في النمو إلى أن أكثر من 70% من تراكم رأس المال يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى العناصر غير الملموسة المتمثلة في المعرفة⁽³⁾.

وفي السياق نفسه، أكدت نتائج إحدى الدراسات التجريبية أن قدراً كبيراً من التباين غير المُفسر في متغيرات النواتج (الأداء) التي تحققها المنظمات يُعزى لأصول غير معروفة⁽⁴⁾.

لقد أدى اقتصاد المعرفة إلى ظهور بيئة أعمال تتسم بدرجة عالية من عدم التأكد وعدم القدرة على التنبؤ بدقة بالمستقبل، بيئة تتميز بتجديد وتطوير كل شيء "Re-Everything". هذه البيئة تتطلب بالضرورة نوعاً معيناً من الصناعات والمنظمات، تقوم بإنتاج وتوزيع المعرفة وتطبيقاتها⁽⁵⁾.

منظمات المعرفة:

لقد ظهر في ظل اقتصاد المعرفة نوع جديد من المنظمات تسمى "منظمات المعرفة - Knowledge Org-anizations"، تمثل فيها الأصول غير الملموسة (المعرفية) المكون الأساسي لها، تختلف عن مثيلاتها - التقليدية - في الملكية والفرص وطريقة الإدارة، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لنوعية الأصول التي تستخدمها والمنافسة التي تواجهها. وتُعرّف منظمة المعرفة بأنها "المنظمة التي تعمل على إبداع المعرفة الجديدة ونشرها على نحو مستمر في المنظمة،

تراكم معدات الإنتاج بلغة الاقتصاد - بل أنه يمكننا من استعادة طاقة ذهنية مهدورة. فكأنه يشبه اكتساب عقل إضافي، بل عدة عقول إضافية، وهو - بلغة اقتصاد المعرفة - مضاعف (Multiplier) كبير لرأس المال المعرفي.

اقتصاد المعرفة:

تشير الدلائل اليوم إلى أننا نعيش في ظل اقتصاد جديد له محتوى مختلف يمكن أن يطلق عليه اقتصاد المعرفة "Knowledge Economy"، يعتمد بشكل مباشر على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة، يلعب فيه الاستثمار في المعرفة دوراً هاماً في خلق القيمة ويرتبط بالابتكار والتجديد والتطوير.

ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص والصفات لعل أهمها⁽²⁾؛ زيادة أهمية العنصر البشري كمصدر أساسي للميزة التنافسية وتضاؤل أهمية المكونات الإنتاجية أمام المكونات المعرفية، فأصبحت المعرفة المكوّن الأساسي في كل ما نصنع أو نشترى أو نبيع، اقتصاد لم تعد فيه الأنشطة الرئيسية التي تؤدي إلى خلق القيمة تكمن في تخفيض الموارد أو كيفية استخدام العمالة، أي أن مفتاح القيمة في اقتصاد المعرفة يكمن في مدى تنافسية رأس المال المعرفي.

إن اقتصاد اليوم بكافة معطياته (خصائصه، ومتغيراته، ومؤشراته) سوف يكون له بالتبعية انعكاس وتأثير على شكل وخصائص المنظمات والعاملين فيها على

المنظمة المتعلمة:

المنظمة المتعلمة - Learning Orga "nization" هي المنظمة التي تُعَلَّم وتُشَجَّع التعلم بين أعضائها، وتُروَّج تبادل المعلومات بين العاملين، ومن ثم خلق قوة عمل ذات معرفة أكثر، وأجواء عمل مرنة للغاية، حيث يبحث العاملون عن أفكار جديدة ليتكيفوا معها ويتبادلوها من خلال رؤية مشتركة"⁽⁹⁾.

لقد أصبح تحول المنظمة إلى منظمة متعلمة ضرورة وليس خياراً، حيث تتوقف قدرة المنظمة على تحقيق ميزة تنافسية في ظل اقتصاد المعرفة على قدرتها على التعلم. فالمنظمات الناجحة في اقتصاد المعرفة، هي التي تبحث عن الفرص حتى تكتسب الخبرة والتعلم لأبعاد المعرفة، باعتبار أن التعلم هو الاستثمار الأساسي لمنظمات المعرفة، بل هو مفتاح البقاء التنظيمي.

إنه لمن الأهمية بمكان أن تتحول المنظمات في ظل اقتصاد المعرفة إلى منظمات متعلمة، الأمر الذي يتطلب تغييراً في طبيعة ومهارات وخصائص العمالة التي تعمل في هذه المنظمات، تغيير في طريقة تعامل ونظرة المنظمة للعاملين بها، تكون فيها عملية التعلم مستمرة للمعرفة والخبرة والمهارة. فأهمية المعرفة لا تبرز في المعرفة بحد ذاتها، وإنما فيما تساهم به من تحقيق قيمة مضافة للمنظمة، وفيما تؤديه من دور كبير في عملية تحولها واندماجها في اقتصاد المعرفة.

وتحويلها إلى سلع أو تكنولوجيا جديدة"⁽⁶⁾.

هذا النوع من المنظمات يعمل كنظام مفتوح يسعى إلى إيجاد طرق ابتكارية لخلق القيمة ودمج المعرفة في مختلف أرجاء المنظمة، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان أن تُبنى هذه المنظمات أساساً على التعاون والإدارة الذاتية وشبكات اتصال سريعة ومحكمة وقوية. هذه النظرة تعتمد على فكرة أن المعرفة توجد في أشكال مختلفة (ظاهرة وضمنية) وفي أماكن مختلفة (عقول الأفراد، المجموعات، المناقشات، والمنظمة ذاتها). أي مجموعات من المعرفة والأنشطة والمشاركين. لقد استفاد المديرون الناجحون من المعرفة التي يمتلكونها في تحقيق أهدافهم، وحل المشكلات التي يواجهونها، وهذا جزء من حقيقة أكبر مفادها أن إدارة المعرفة Knowledge Management "بالمنظمة ستؤدي - بلا شك - إلى استمرار في عملية تعلم المنظمة، وذلك من خلال اكتساب وتطوير معرفة جديدة، الأمر الذي يترتب عليه إحداث تغيير في سلوكيات الأفراد، وإيجاد طرق جديدة للتفكير والابتكار للعمل ترفع من مستوى الأداء بالمنظمة، وإن طبقت نشاطاتها من قبل بعض المديرين، فإنها لم تأخذ الطابع العلمي المنظم الذي يمكن أن يستفاد منه بشكل أوسع"⁽⁷⁾.

لقد كان سبب تميز المنظمات اليابانية في الاستجابة إلى حاجات ورغبات الزبائن، ودخول أسواق جديدة على نحو سريع، يُعزى إلى الطريقة التي انتهجتها هذه المنظمات في عملية خلق المعرفة وإدارتها"⁽⁸⁾.

مراعاة أن التكنولوجيا تنقسم إلى⁽¹¹⁾:

- **تكنولوجيا بسيطة**، تتعلق بالخدمات، وحل المشاكل المحلية التي نواجهها في حياتنا اليومية، من إشارات المرور الضوئية، إلى تحلية المياه.
- **تكنولوجيا ابتكارية**، مثل الإلكترونيات الدقيقة، التي تجعل المشاركة في السوق العالمية أمراً ممكناً.
- **تكنولوجيا طليعية**، وهي التي تهتم بالبحث في المجهول، وتمثل استثماراً في المستقبل.

ومن الجديد بالذكر، أنه لا يمكن لنظم البحث والتطوير في المنظمات أن تكون فعالة، إلا إذا اشتملت على الفئتين الأوليتين، وشاركت مشاركة جادة في بحث القضايا التي تتناولها الفئة الثالثة.

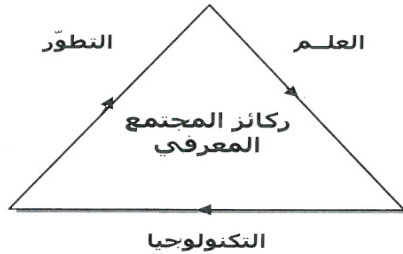
وعلى الرغم من استشراف دور وأهمية إنتاج المعرفة وتبادلها، واعتمادها منهجاً فكرياً معاصراً، واستشراف العصر المعرفي ورصد إرغاصات تحولاته من قبل بيتر دركر (P. Drucker) فيلسوف الإدارة ذائع الصيت قبل 40 عاماً ونيف⁽¹²⁾، الذي جاء بمصطلح عمالة المعرفة "Knowledge Workers" مقارنة بعمالة الصناعة التقليدية، إلا أننا لم ندرك بعد الاهتمام العالمي بالمعرفة، ولم نستوعب مدى أهمية تنمية رأس المال المعرفي وقدرته على إضافة القيمة، إذ ظلت المعرفة لدينا ساكنة أو خاملة دون أي مسعى جاد لتحويلها وتبادلها بقيمة مضافة "Added value" في كل مرة. ذلك المسعى الذي يحولها من داخل الإنسان إلى محيطه الخارجي، حيث يسهل

لقد كان دائماً مُصطلح التعلّم المصطلح الأقرب استخداماً كلما ذكرت المعرفة، باعتبارها من أهم عناصر العملية التعليمية، التي لم تعد قاصرة على الأفراد فقط، بل أصبحت تعنى المنظمة بعينها، الأمر الذي يؤكد أهمية سعي المنظمات إلى التحول إلى منظمات متعلّمة تفهم وتدرك أهمية ودور ذلك في تكوين رأسمالها المعرفي وتنميته.

عمالة المعرفة:

في ظل اقتصاد المعرفة، أصبح للعلم شأن كبير في مجال الاقتصاد، فالمكانة العالية التي صارت تحظى بها الملكية الفكرية، واستحداث قوانين صارمة لحمايتها؛ إنما تمثل أبسط الأدلة على ذلك، مع الحضور الواضح لرأس المال الفكري والمعرفي "Knowledge & Cognitive Capital" في الأدب الاقتصادي الحديث. ينعكس هذا في الاتساع المتزايد للفجوة العلمية "Scientific Gap" بين الدول المتقدمة والدول النامية، الأمر الذي قاد إلى زيادة الفجوة الاقتصادية "Economic Gap" بينهما⁽¹⁰⁾.

ستستأثر المنظمات القائمة على المعرفة والمهارات - خلال العقود القليلة القادمة - بحصة كبرى في السوق، ودور فعال في الاقتصاد. وكل هذه التحديات، تتطلب - بالدرجة الأولى - اعتماد نظام تعليمي جديد، وإجراء تغييرات جذرية في التعليم، وبناء قاعدة حقيقية للعلم وإنتاج المعرفة وتبادلها، ورؤية جديدة للتكنولوجيا، لإحداث التنمية المستدامة. مع



المصدر: من إعداد الباحثين

رأس المال الفكري:

منذ أن انتقلت، مهمة الإنتاج من الأسرة إلى المنظمات التي ينشئها رأس المال لذلك الغرض؛ فإن قاعدة رأس المال الفكري صارت تتكون من مكونات أساسية تتمثل في (15):

- **رأس المال البشري؛** وهي كفاءات الأفراد الموجودين داخل المنظمة، ومعارفهم وقيمهم وإمكانات الابتكار والإبداع لديهم.
- **رأس مال العلاقات،** والذي يتمثل في أصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة، من قنوات التوزيع أو التسويق المتاحة للمنظمة، وشبكة شركائها الذين يشكلون التحالفات الإستراتيجية وولاء العملاء وقدرتهم على طرح الأفكار الجديدة.
- **رأس المال التنظيمي (الهيكلية)؛** الذي يتمثل في السياق النظري العام مثل الرؤية والرسالة والإستراتيجية والقيادة، وهو المفتاح الحقيقي في رأس المال الفكري، ويمثل قلب الرحى في البنية الأساسية للإبداع والابتكار. تلك الهيكلية التي تعكس قدرة المنظمة في مجالات الإبداع والابتكار والتعلم وبناء الفريق، وإستراتيجيتها ورؤيتها المستقبلية.

انتقالها وتبادلها ولمسها والتحكم بها وإدارتها.

لقد أكد Durcker على أن ظهور ما يسمى بعمالة المعرفة يعتبر تحدياً لما يطلق عليهم عمالة الصناعة، وأن إحلال عمالة المعرفة محل عمالة الصناعة لا يمكن أن يتم بنفس الطريقة التي تم بها إحلال عمالة الصناعة محل الزراعة، ففي حالة عمالة المعرفة هناك حاجة إلى تغيير الاتجاهات والقيم والمعتقدات (13). كما أكد أيضاً أن المعرفة ليست مجرد عامل يضاف إلى عوامل الإنتاج التقليدية المتمثلة في الأرض والعمل ورأس المال، ولكنها العامل الأكثر أهمية على الإطلاق (14).

وإذا كان العلم ليس وهباً أو عطاء، بقدر ما هو كسب واجتهاد، فإن ركائز المجتمع المعرفي تتأى من الثلاثية الذهبية المتمثلة في العلم والتكنولوجيا والمجتمع، مشكلة بذلك مثلث متساوي الأضلاع؛ فالعلم في خدمته يخلق التكنولوجيا، وهذه الأخيرة تدفعه ثانية للتطور، وكلاهما لا يوجد على نحو مكتمل إلا في مجتمع علمي "Scientific Society" والتطور - بدوره - يهيئ السبيل للعلم ويتقبل نتائجه، مهيناً السبيل مرة أخرى لتطبيقاته. وذلك كما يوضحه الشكل التخطيطي التالي:

التمييز بين رأس المال الفكري ورأس المال التقليدي:

يفيد التمييز بين رأس المال الفكري (أصول المعرفة) ورأس المال التقليدي (المادي أو المالي) في الإدارة والقياس والتقويم لرأس المال الفكري للمنظمة. ورأس المال الفكري له قيمة مفتوحة النهاية Open-ended Value لأنها بالأساس التكويني والوظيفي ليست قيمتها خطية، يمكن استخلاصها من مدخلاتها المباشرة، وإنما هي في واقع الأمر نتاج مبتكر لشبكة معقدة من القيمة وتحولاتها. فضلاً عن كونها مدمجة وضمنية في المعارف والمهارات المخفية للأفراد والجماعات.

تأسبياً على ما تقدم، يمكن القول أن رأس المال الفكري (رأس المال المعرفي) هو القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة (أصول رأس المال البشري والتنظيمي) في المنظمة. ويمكن أن نلاحظ بعض الأبعاد التي من خلالها نستطيع التمييز بين رأس المال الفكري، ورأس المال التقليدي، وذلك كما هو في الجدول التالي⁽¹⁷⁾:

ويمكن تصور رأس المال الفكري على شكل معادلة كما يلي:

رأس المال الفكري = رأس المال البشري + رأس مال العلاقات + رأس المال التنظيمي.

ووفق صياغة موازية، فإن القيمة الإجمالية لمنظمات الأعمال لم تعد تتقرر بما تظهره تقاريرها المحاسبية من أصول ملموسة "Tangible Assets"، بل بما تملكه من أصول غير ملموسة "Intangible Assets"، لا بل أن ما تمثله الأصول غير الملموسة قد يصل إلى 70% وحتى 90% من إجمالي قيمة المنظمة، وربما تجاوز تلك النسبة⁽¹⁶⁾.

إن الإمكانات الحقيقية لأية منظمة، يمكن تشبيهها بجبل الجليد العائم "Ice Berg"، فالذي يظهر فوق سطح الماء من جبل الجليد العائم لا يتعدى 10% من حجمه، أما الـ 90% الباقية - وهي قاعدة رأس المال الفكري الذي تملكه المنظمة - تظل خافية عن أعين المحاسبين والمحللين الماليين وكذلك كبار المديرين التنفيذيين. والنتيجة أن هذه النسبة من الإمكانات، تظل خاملة دون أن تجد من يديرها أو يستثمرها الاستثمار الحقيقي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم إدراك وتفهم العديد من المنظمات لأهمية ودور هذا العنصر في استمرارها وبقائها ونموها في ظل اقتصاد المعرفة.

البعد	رأس المال الفكري	رأس المال التقليدي
التكويني	أثري، غير ملموس	Tangible مادي ملموس
الوظيفي	يعبر عن عمليات	Events يعبر عن أحداث
الزمني	يتوجه نحو المستقبل	Past only يركز على الماضي فقط
المحتوى	ذو قيمة	Cost ذو تكلفة
الطبيعية	غير مالية	Cash نقدية
الديمومة	مستمرة	Periodic وقتية (محدودة)
الاستعمال	يزيد بالاستعمال	Decrease with se ينقص ويستهلك
تشكيلات القيمة	يرتبط بشبكات القيمة	Value Chain يرتبط بسلسلة القيمة
النوعي/ الكمي	نوعي	Quantity كمي
	Quality	

تنميط الجهد الذهني:

إن ما استجد بعد تنميط الجهد العضلي، لم يقتصر على استخدام القدرة الذهنية المحررة والمستعادة "The Recovered Mental Capacity" في تبين الرتبة والنمطية في عمليات جهد عضلي أخرى، واكتشاف ما تتطوي عليه من آلية، ومن صنع آلة لتتولأها والسير على درب صناعة المزيد من الآلات... إلخ، بل استجدت مساعي لتنميط الجهد الذهني ذاته.

هنا نلاحظ أن ابتكار اللغة نفسها، يمثل البداية التاريخية القديمة لأولى تلك المحاولات. وحتى قبل أن يعرف الإنسان الكلام، فقد كان بإمكانه أن يتواصل باستخدام ما يعرف باللغة غير اللفظية بتعبيرات الوجه وبالإشارة... إلخ. وقبل أن يستحدث كلمة "طيران" مثلاً، ربما كان بإمكانه أن يصف المقصود وصفاً، كأن يقول " ليس المشي وليس الجري وليس

السباحة" أو أن يقول "سباحة سريعة في الهواء"، بيد أن كلمة " طيران" تغني عن كل ذلك.

إن المعنى الذي هو مختلف عن المشي وعن الجري، والذي هو قريب من السباحة في الهواء قد "غلب" في كلمة تشتمل عدداً أقل من الأحرف (انخفض عدد الأحرف من 18 حرفاً تقريباً إلى خمسة أحرف فقط)، ليتضح هنا أن كفاءة الاتصال بين الناس الناجم عن كفاءة استخدام اللغة، الذي يعني التعبير عن المقصود بأقل عدد ممكن من الكلمات، وفي أقل وقت ممكن، وسرعة تبادل معالجاتهم الذهنية، قد ارتفعت - حسب المثال السابق - 300% تقريباً. ووفق المفاهيم الاقتصادية، فإن هذا يمثل زيادة سرعة تدوير النقود، فيؤدي إلى رفع الناتج الإجمالي، إلا أنه هنا ناتج معرفي.

التكنولوجيا الملائمة والقدرات البشرية:

يؤكد لنا أهل الطب، أن الأعضاء المزروعة تلقى مقاومة ضارية من قبل جهاز المناعة الطبيعي، ولكي ينجح الزرع، لابد من خفض غاشم للمناعة، مع جرعات باهظة - وربما مهلكة - من المضادات الحيوية. أما لغة الزراعة، فتأخذ باستنباط السلالات والأجناس الملائمة للبيئة واستنباتها ورعايتها، فتورق وتزهر وتثمر وتزدهر. ولعل هذا هو ما قصده الهنود بتعبير التكنولوجيا الملائمة "Relevant Technology".

ما حدث في شأن رفع سرعة المعالج الذهني، ورفع قدرة الذاكرة، واتساع نطاق مناولة المعلومات وإرسالها واستقبالها، هو أمر مختلف عن مرحلة آلات الامتداد العضلي التي ميزت العصر الصناعي، فهذه هي امتدادات ذهنية. ولعل هذا ما حدا بتمييزها باسم مختلف ألا وهو "تكنولوجيا".

فما الذي نفعله نحن بأذهاننا في هذه البقعة من العالم؟ وكيف ندير مواردنا من قدرات المعالجة؟ هذا ليس مورداً طبيعياً لم يصب منه بلد أو بقعة ما، أكثر أو أقل من غيره، فليس هو نفطاً لا يوجد إلا في مكامن "Reservoir" أو تراكيب جيولوجية معينة، وليس هو ذهباً أو ماساً أو نحاساً في منجم ويخلو منه آخر. صفته الأساسية أنه مورد غير ملموس، ولا يخضع لمنطق الندرة "Scarcity" أو قانون تناقص العوائد "Low of Diminishing Return"، وهو بسبب عدم ملموسيته، لا تحتم حيازته

إن ما تفعله البرمجيات والحواسيب اليوم، هو ترميط مساحة كبيرة من عمليات الجهد الذهني (حسابية ومنطقية ولغوية) وهي بذلك بدلاً من أن تبتكر كلمة ترفع كفاءة معالجاتنا الذهنية (داخلياً)، فإنها تخرع امتداداً خارجياً لأذهاننا، وكما الآلة التي هي امتداد خارجي للعضلات، فإن البرمجيات والحواسيب، هي امتداد خارجي للمعالج الذهني الذي نملكه، وامتداد للذاكرة التي نخزن فيها معلوماتنا وخبراتنا. فلا عجب أن قيل، إن تقدم العالم لا يتوقف على كم نملك من المواهب، بقدر ما يتوقف على طريقة استخدامنا لتلك المواهب. بمعنى، إدارتها.

إذا كان من المهم أن نؤكد أن الآلة هي امتداد لعضلات صانع الآلة، وهي - إلى حد أقل - امتداد لعضلات من يشترى الآلة، شريطة أن يحسن استخدامها؛ فإن البرمجيات التي تمثل الشق غير الملموس، أي الفكر الذي يهب الحياة لآلة الحاسوب الصماء، والحواسيب التي تمثل الشق المادي المتمثل في العتاد "Hardware" هي امتداد لذهن مبتكرها وليس ذهن غيره، بل قد تصبح وبالأعلى على غيره! أي أن التكنولوجيا منتج ثقافي حضاري، لا يتيسر لصقه أو تركيبه وزرعه في رؤوس ذات ذهنية ثقافية مغايرة. وبالتالي، فإن أولئك الذين يألون خمول أذهانهم اليوم فلا يؤججون جمرة الإمكانات الكامنة لديهم التي - بعدل الخالق - وهبت لهم؛ فإنهم أبداً لن يتعلموا صنع الشذرة الدقيقة للكمبيوتر (18).

من قبل شخص أو أمة، استبعاد الآخرين من حيازة مماثلة.

إذا كان كل نسل آدم لم يخلقوا دون رؤوس، وزودوا جميعاً بمعالجاتهم ولم يحرم منهم أحد، وإذا كان الخالق لم يجعل ذلك المورد حكراً على المتقدمين، ولم يحجبه عن المتخلفين أو الأخذين في النمو، فكيف نغفل استنباته وتوطينه، ونصدق أوهام شرائه ونقله؟

نجد أنفسنا - وقد مسنا الارتباك والتشويش - في عصر المعلومات هذا الذي يتحدد فيه مصير الفائزين والخاسرين بقوة العقل والمعرفة، ونحن - لا شك - فخورون بماضي بلادنا، ماضٍ سطره الأباء والأجداد، ولكننا لا نريد أن نعيش فيه. إننا بحاجة إلى أن نشجع ون دعم التعاون الوثيق بين المجتمع وعلمائه وخبراته والمواطنين أجمعين، لتكريس الدور المركزي للعلوم من حيث إنتاج المعرفة وتبادلها في المجتمع الذي نريده، مجتمعاً متبنياً للمعرفة بثقة، ولا يهاب مواجهة المستقبل. مع الأخذ في الاعتبار، أن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخافه ونحذره، هو افتقارنا للخوف ذاته، الخوف من ذلك المجهول - المستقبل - الذي يجب أن نخطط له، ونعد له عدته؛ ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

دلالات ومضامين:

إن التفاؤل من طبيعة عقيدتنا الإسلامية، ومنها نستمد تفاؤلاً لإحداث نهضة علمية وتكنولوجية. فنحن لا تنقصنا المقدرة الفكرية، فالماضي يشهد أن المقدرة الفكرية لا تعوزنا، بل التاريخ

يشهد أننا كنا خميرة العالم العلمية، وها هي الموارد المادية متاحة لنا، فالذي نفتقده أكثر من أي شيء آخر هو النظام المنطقي الفكري القادر على إطلاق القدرات الواعدة التي نمتلكها من أجل توطين المعرفة، وتحليل محددات إنتاجها وتوليدها، وليس فقط نسخاً ممسوخاً لها. مع عدم العزوف والانغلاق عن التقدم العلمي والاقتصادي والتكنولوجي، الذي يحدث في العالم لنستخدمه في تحقيق التنمية المستدامة. وفي ضوء ما تقدم، يمكن تبيان الدلالات والمضامين التالية:

1- إن العلم والتكنولوجيا، هما العملة الجديدة للقرن الحادي والعشرين، ولا يمكن تغيير الوضع العلمي والتقني الراهن، دون الانغماس في زرع واستناب وتوطين ثقافة علمية، وخلق وتحفيز مشاركة فعالة للمعرفة، ترفع من مستوى التعليم والتعلم.

2- إن التنمية المستدامة وتحقيق النهضة الحقيقية، تتطلب الإدارة الجيدة والرؤية الثاقبة والعمل الجاد في مناخ يدعم الابتكار وحرية الإبداع.

3- إن استحداث واعتماد رؤية جيدة تعيد أصالة الدور الإسهامي في بناء وتطوير والحفاظ على بنية أساسية صلبة، تمكن المنظمات المختلفة على حدٍ سواء من تطبيق تلك الرؤية وذلك الدور.

4- إن نجاح العديد من المنظمات الحديثة، يتحدد في ضوء جودة ما تملكه تلك المنظمات من رأس مال بشري (مقدار المعرفة والمعلومات المتاحة).

بأهمية التعليم واكتساب المعرفة، ومواكبة تطورات التكنولوجيا، من أجل خدمة عملائها وتنمية عاملها في نفس الوقت.

10- يتطلب توطين المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة، التعامل مع المعرفة المتعلمة كدليل للعمل ومرشد للسلوك، وذلك يجعلها ملائمة وملامسة للواقع، فضلاً عن ذلك التسليم بمعطياتها على حقائق مطلقة مطلوبة لذاتها.

إنه لمن الأهمية بمكان أن نعمل على اكتشاف أدوات التنمية المستدامة وتفعيلها على أوسع نطاق، بحيث تقود إلى تحسين وتطوير القدرة التنافسية للمنظمات من منظورها الأساسي المتمثل في الاستثمار في مجال إدارة المعرفة، باعتبارها الرافد الأساسي الذي يصب باتجاه التحول والتغيير إلى الأفضل. فهل نحن لذلك فاعلون؟!.

الهوامش والمراجع:

الهوامش:

1- فاخر عاقل. طبائع البشر: دراسة نفسية واجتماعية. كتاب العربي 6 (يناير 1985)، ص75.

2- أشرف عبد الرحمن الشيمي. إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة. القاهرة: مؤسسة اقرأ، 2007، ص 29-30.

3- تقرير عن التنمية في العالم: المعرفة طريق إلى التنمية. البنك الدولي. الطبعة العربية، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998/1999.

4- McGahan, A. and Porter, M. "How Much Industry Matter Really", Strategic Management Journal, 18, 1997, 15-30.

5- يكمن مفتاح القيمة في اقتصاد المعرفة في مدى تنافسية رأس المال البشري، الأمر الذي يتطلب بناء منظومة متكاملة وفعالة للعلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعكس الأهمية الحيوية لمكونات وعناصر هذه المنظومة في تحقيق التنمية البشرية وبناء اقتصاد المعرفة.

6- انخفاض أهمية العناصر والمكونات الإنتاجية أمام المكونات المعرفية، وأصبحت إدارة المعرفة هي المهمة الأساسية لمنظمات الأعمال، والاتجاه نحو الاستثمار في مصادر المعرفة (الأصول البشرية) أكثر من الاستثمار في نواتج المعرفة (الأصول المادية).

7- أهمية توفير البيئة المشجعة والمحفزة على الابتكار والقدرة على التعلم والتطوير الدائم والمستمر، باعتبارها أهم مصادر تحقيق وتعزيز ميزة تنافسية تساعد على استمرار وبقاء المنظمة، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان أن تبحث المنظمات عن المعلومات والمعرفة من التعلم والتدريب لتنمية المسار الوظيفي وتطويره.

8- تأثير وتأثر العنصر البشري بالموارد الأخرى في المنظمة، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحقيق فكرة التكامل التي يطرحها مفهوم رأس المال الفكري، من خلال الجمع بين رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي للمنظمة. وبالتالي، فإن الاستثمار فيه من شأنه تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة.

9- تستوجب التغيرات التي شهدتها - ولا تزال تشهدها - البيئة على المستويين الدولي والمحلي في مجالات الأنشطة المختلفة ظهور منظمات عصرية تؤمن

17- سعد غالب ياسين. نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري. دراسات إستراتيجية. العدد 124. منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 60.

18- توماس فريدمان. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة. ترجمة ليلى زيدان، مراجعة: فايزة حليم، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000، ص 428.

المراجع:

(1) المراجع العربية:

1- "الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي". كتاب العربي 67 (2007).

2- إبراهيم عبد الله المنيف. "تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة مطلب ملح في العالم العربي". المدير. السنة 8، العدد 88، (أبريل 2008).

3- إبراهيم عبدالله المنيف. "تطوير المعرفة الإدارية لرجال الأعمال العرب". المدير. السنة 8، العدد 88، (أبريل 2008)، 24-31.

4- إجلال عبد المنعم حافظ. "المنظمات العربية في تحديات القرن الواحد والعشرين". فن الإدارة في عالم متغير. سلسلة إصدارات معهد التنمية الإدارية، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

5- أحمد زويل. عصر العلم، ط 6. القاهرة: دار الشروق، 2007.

6- أشرف عبد الرحمن الشيمي. إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة. القاهرة: مؤسسة اقرأ، 2007.

7- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

8- توماس فريدمان. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة. ترجمة ليلى زيدان، مراجعة: فايزة حليم. القاهرة: دار الشروق، 2007.

5- أشرف عبد الرحمن الشيمي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

6- عبد الفتاح كراسنة، وسمية الخليلى. "مكونات إدارة المعرفة: دراسة تحليلية في وزارة التربية والتعليم الأردنية". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلد 5، العدد 3، 2009، ص 299.

7- نفس المرجع السابق، ص 296.

8- نفس المرجع السابق، ص 299.

9- هدى صقر. "المنظمة المتعلمة والتحول من الضعف الإداري". ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي الرابع للمنظمة العربية للتنمية الإدارية. دمشق، 2003، ص 131.

10- راجع بالخصوص: نبيل علي. الثقافة العربية وعصر المعلومات. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001.

11- لمزيد من التفصيل راجع: أحمد زويل. عصر العلم. القاهرة: دار الشروق، 2005، ص 201-202.

12- عبد الله عرفان. "عمالة المستقبل". مجلة القافلة. السعودية (مارس/أبريل 2006)، ص 30.

13- أشرف عبد الرحمن الشيمي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

14- لمزيد من التفصيل راجع: Peter, Drucker. Post-Capitalist Society. New York: Harper Collins, 1993.

15- لمزيد من التفصيل بهذا الخصوص راجع:

- إجلال عبد المنعم حافظ. "المنظمات العربية في مواجهة القرن الحادي والعشرين" فن الإدارة في عالم متغير. سلسلة إصدارات معهد التنمية الإدارية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 75-77.

- نبيل مرسي، وأحمد سليم. الإدارة الإستراتيجية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 114 - 120.

16- Total Business Value (TBV) = Business Capital (BC) + Intellectual Capital / (IC). People Management.

- 9- د.ا.ب. بفروج. **فن البحث العلمي**. ط 5. ترجمة: زكريا فهمي، مراجعة: أحمد مصطفى أحمد. بيروت: دار اقرأ، 1992.
- 10- سعد غالب ياسين. **نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري. دراسات إستراتيجية**. العدد 124: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
- 11- طه حسين نوى. **"الاستثمار في رأس المال المعرفي ودوره في بناء الميزة التنافسية للمنظمة"**، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، 2006، 149-186.
- 12- عامر خضير الكبيسي. **إدارة لمعرفة وتطوير المنظمات**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
- 13- عبد الجليل آدم المنصوري، ومحمد مختار الساعدي. **"فن تعاقدات التحدث والاستماع"**. **البحوث الاقتصادية**. المجلد 10، العدد 1، (الأول والثاني، 1999)، 72-97.
- 14- عبد الستار العلي وآخرون. **المدخل إلى إدارة المعرفة**. عمان: دار المسيرة، 2006.
- 15- عبد الفتاح كراسنة، وسمية الخليلى. **"مكونات إدارة المعرفة"**. دراسة تحليلية في وزارة التربية والتعليم الأردنية. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 5، العدد 3، 2009، 293-326.
- 16- عبد الله عرفان. **"عمالة المستقبل... عمالة المعرفة"**. **مجلة القافلة**. السعودية (مارس – أبريل 2006)، 29-33.
- 17- فاخر عاقل. **طبائع البشر: دراسة نفسية واجتماعية**. كتاب العربي 6 (يناير 1985).
- 18- محمد بن أحمد. **من أجل إستراتيجية شاملة ومتكاملة للعلوم والتقانة والثقافة والتربية من أجل تشييد المجتمع العربي للمعرفة**.
- 19- محمد عابد الجابري. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مركز دراسات الوحدة العربية.
- 20- نبيل علي. **الثقافة العربية وعصر المعلومات**. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001.
- 21- نبيل علي. **العقل ومجتمع المعرفة**. الجزء الثاني. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2009.
- 22- نبيل مرسى، وأحمد سليم. **الإدارة الإستراتيجية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007.
- 23- هدى صقر. **"المنظمة المتعلمة والتحول من الضعف الإداري"**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي الرابع للمنظمة العربية للتنمية الإدارية. دمشق، 2003.

(2) المراجع الأجنبية:

- 1- Arnoldo, C. Hax. "A New Competitive Weapon: The Human Resource Strategy", **Training & Development Journal**, 1989.
- 2- Brent'. Silby. **Evolution of Technology; Exposing the Myth of Creative Design**, University of Canterbury, New Zealand, www.deflogic.com/articles.
- 3- Charles, L. "Who Will Own the Knowledge Economy", **Political Quarterly**, Vol. 69. Issue 4. Oct-Dec., 1998.
- 4- Joseph, Cortright. "New Growth Theory, Technology and learning", **Reviews of Economic Development Literature and Practice**: No. 4, 2001.
- 5- McGahan, A. and Porter, M. "How Much Industry Matter Really", **Strategic Management Journal**, 18, 1997, 15-30.
- 6- Nonaka, I. "The Knowledge Creating Company", **Harvard Business Review**, Vol. 69, Nov-Dec, 1991, 96-104.
- 7- Peter, Drucker. **Post-Capitalist Society**. New York: Harper Collins, 1993.

8- Peter, Medawar. **Technology and Evolution**, www.cscs.umish.edu.

9- Reymond, Saner. **Competitive Advantage & Quality of Human Resources**, Center for Socio- Economic Development, Geneva, 2001.

أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج
الميزانية للشركة على قرارات منح الائتمان
في المصارف التجارية الليبية
"دراسة استكشافية على إدارات الائتمان"

د. جمعة خليفة الحاسي
قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد،
جامعة بنغازي
أ. ايهاب حمزة المسماري
أستاذ متعاون ، قسم المحاسبة،
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان المصرفي، نظرا لأن الشركات تلجأ لإخفاء ديونها عن طريق التمويل خارج الميزانية، كما هو الحال بالنسبة للإيجار التمويلي المعالج على أنه إيجار تشغيلي، وبالتالي صدور قوائم مالية غير متجانسة، وتكون مقارنتها غير ذات معنى، ولا تعكس المركز المالي الحقيقي للشركة، ويعتمد مستخدمو التقارير المالية ومن بينها المصارف التجارية، بشكل رئيسي في الحصول على المعلومات من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، التي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية، وإن جودة قراراتهم مرتبطة بمدى قدرتهم على تفسير محتواها المعلوماتي، من خلال اشتقاق بعض المؤشرات المالية لدراسة قدرة الشركة على سداد التزاماتها، حيث تم استخدام المنهج التجريبي. ووفرت الدراسة من خلال نتائجها دليلا علميا بأنه لا يوجد أثر للإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية للدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية الليبية بتوعية وتنقيف العاملين لديها بما تحويه القوائم المالية من معلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية والمخاطر المصاحبة لها، بمساعدة أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ومراكز التدريب المحاسبية والمصرفية، وذلك بما يعمل على ترشيد قرارات الائتمان، كما أوصت أيضا بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول ترتيبات التمويل من خارج الميزانية لزيادة المعرفة حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع.

مقدمة:

وحشد المدخرات الوطنية، وتحويلها
إلى استثمارات في الآلات والمعدات
والمباني والبنية التحتية والبضائع
والخدمات، إلى جانب عملها على جذب
الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل
المشروعات الأكثر كفاءة وإنتاجية

تقوم المصارف بدور الوسيط بين
المودعين والذين يشكلون جانب عرض
الأموال في النظام المالي للدول
والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب
علي هذه الأموال، حيث يعتبر
النظام المصرفي أداة هامة جدا لجمع

وربحية، وذلك وصولاً لتحقيق معدلات التنمية، إضافة إلى ذلك تقوم المصارف التجارية بتقديم فوائد عديدة أخرى للاقتصاد القومي في مجالات أخرى من أهمها توفير الائتمان المصرفي للمحافظة علي مستوى الإنفاق القومي، وتقوم أيضاً بتوفير الحماية للمؤسسات والأفراد المودعين لديها، وذلك عن طريق التيقن من العميل الذي سيتحصل علي القرض أو التسهيل الائتماني من المصرف لتمويل مشروعاته من قدرته الإيفائية لسداد هذا القرض أو التسهيل.

وتعتبر قرارات التمويل من أهم القرارات التي تتخذها الشركة لما لها من تأثير جوهري علي المركز المالي والمؤشرات المالية للشركة (طلخان، 2010)، فقد كانت الاختيارات المتاحة أمام إدارة الشركة تنحصر إما في التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أو التمويل بإصدار الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة أو الحصول على قروض، وكل منها يعد تمويلاً صريحاً، يترتب عليه وفق النموذج المحاسبي التقليدي التقرير عن حق الملكية أو الالتزامات المترتبة علي قرار التمويل في ميزانية الشركة، كما أن كل نوع له من يفضل، وفي الحقيقة تفضل الإدارة دائماً التمويل عن طريق الاقتراض لما له من آثار مضاعفة علي الربحية للشركة وخصوصاً عندما يتم تحقيق معدلات ربحية تفوق معدلات الفائدة السائدة في السوق، ومع هذا فإن حجم الالتزامات المتمثلة في الديون تشكل دائماً قيداً علي إدارة الشركة وتحد من قدرتها علي الحصول على قروض جديدة، لأنه إذا وصل توزيع الهيكل التمويلي إلى النقطة

المثلي فإن هذا يعني مزيداً من التكلفة التعاقدية للديون الجديدة (أبو الخير، 2003).

تأسس على ذلك ولرغبة الإدارة في البحث عن وسائل تمويل مبتكرة جعلت خبراء التمويل في الوحدات الاقتصادية يبحثون عن أفضل الوسائل التي تمكن الشركة من الحصول على التمويل اللازم دون أن يترتب على ذلك إصدار حقوق ملكية جديدة، أو أن يؤثر على نسبة المديونية في الشركة، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الترتيبات المالية والعقود التي يترتب عليها تمويل أنشطة الشركة الجارية والاستثمارية دون أن يترتب على ذلك التأثير في هيكل أموال الشركة، ومن ثم لا تؤثر على الميزانية وفقاً للمعالجات المحاسبية التقليدية، من هذه الترتيبات المالية استئجار الآلات والمعدات والأصول الثابتة الأخرى بدلاً من شرائها، بيع الأوراق التجارية والحسابات المدينة المستحقة للشركة، تأسيس وشراء وحدات اقتصادية أخرى توفر للشركة التمويل اللازم لتغطية نفقات البحوث والتطوير، وغيرها من الأنشطة، ونتيجة لهذه الابتكارات المالية أصبح التمويل التقليدي عن طريق حق الملكية أو عن طريق الاقتراض يمثلان معاً اختياراً واحداً يطلق عليه التمويل من داخل الميزانية On-balance sheet التمويل خارج الميزانية Off-balance sheet (أبو الخير، 2003).

ولاقى عمليات التمويل خارج الميزانية اهتماماً كبيراً من جانب المحاسبين والممارسين والمنظمات

المساهمين لأموالهم وأعقبها تداعيات عديدة في سوق الأوراق المالية، تجلت في شكل فساد إداري وضعف نظم الرقابة على الأنشطة، وتلاعب محاسبين (إسماعيل، 2014) نتج عنها قوائم مالية يصعب تفسير محتواها المعلوماتي، ويعد موضوع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية من أهم الأدوات المستخدمة في تضليل مستخدم القوائم المالية، وبناء عليه تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة والتي ركزت على موضوع الدراسة، على النحو التالي:

دراسة (Lim et. al., 2003)، التي استهدفت معرفة تأثير الإيجار التمويلي المعالج على أنه إيجار تشغيلي، كأحد ترتيبات التمويل خارج الميزانية على درجة التصنيف الائتماني للشركة، وتكلفة إصدار ديون جديدة، وتم ذلك من خلال مقارنة الديون خارج الميزانية مع عدد من نسب هيكل رأس المال، واختبار ما إذا كان السوق يستطيع تحديد أهمية الإيجار التمويلي وتأثيره على درجة التصنيف الائتماني للشركة أم لا، وتوصلت الدراسة إلى أن التزامات الإيجار التمويلي أقل أهمية من الديون المفصح عنها داخل الميزانية من حيث تأثيره على درجة التصنيف الائتماني للشركة، كما أن لها نفس تأثير الديون داخل الميزانية على عوائد السندات الجديدة، وإن جعل الديون خارج الميزانية قد يكون مفيداً في تحسين درجات التصنيف الائتماني، وبذلك تؤكد الدراسة على أن ديون الإيجار التمويلي خارج الميزانية ستؤثر جوهرياً على نسبة الرفع المالي وخطر الائتمان للشركة.

المهنية، وكذلك المستثمرين والمحللين الماليين، فقد تخفي هذه العمليات معلومات هامة تؤثر على قيمة الشركة وقرارات مستخدمي المعلومات⁽¹⁾، ومع تزايد تلك الأنشطة وتعدد طبيعتها الخفية زاد الاهتمام التنظيمي والمهني بها، لضمان تحقيق شفافية التقرير المالي وحماية المستثمرين من الفهم الخاطئ لهذه المعلومات، وذلك من خلال إصدار العديد من الإصدارات المحاسبية التي تحكم ممارسات التقرير والمحاسبة عن تلك الأنشطة (طلخان، 2010).

وهناك قضية أخرى هامة تتعلق بمخاطر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، حيث يتم الإفصاح عنها بالإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، ويترتب على ذلك مخاطر نتيجة لحدوث تغيرات غير متوقعة في التدفقات النقدية والسيولة والرفع المالي للشركة، ومن القضايا التي حددتها طبيعة المخاطر الناتجة من التمويل من خارج الميزانية هي دوافع الإدارة لممارسة هذه الأنشطة خارج الميزانية وأهمية الإفصاح عنها ومعايير المحاسبة الخاصة بالرقابة عليها (أبو الخير، 2003).

الدراسات السابقة:

الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي مر بها العالم أظهرت العديد من القضايا والتي باتت موضوع اهتمام متنامي عند الكثيرين، ومن أبرز تلك القضايا هو انهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى، التي هزت الاقتصاد الأميركي بشدة وما نجم عنها من خسارة

ودراسة الدوافع المحاسبية والمالية والاقتصادية لاتخاذ قرار التمويل خارج الميزانية، عن طريق دراسة تأثير قرار التمويل بالإيجار التمويلي على تكلفة الديون المستقبلية، وكذلك دراسة محددات قرار الوحدة بالإفصاح عن مواصفات هذه المعاملات خارج الميزانية، وما إذا كان اختيار سياسة الإفصاح سيؤثر على تكلفة الديون المستقبلية، توصلت الدراسة إلى أن الوحدات ذات مجالس الإدارة القوية ستفصح عن معلومات الإيجار وذلك بالإفصاح عن القيمة المتبقية المضمونة⁽²⁾، كما لا يوجد دليل على أن الفائدة المنخفضة تعد محددًا لسياسة الإفصاح، ويقل احتمال أن تفصح الشركات التي لديها خطط مكافآت والتزامات بيئية عن وجود الإيجار التمويلي، ويختار المديرون هذا النوع إذا كانت خطط الحوافز مرتبطة بصافي الدخل، وهو ما يشير إلى أن هذا النوع قد يجعل المديرين انتهازيين في تصرفاتهم.

دراسة (عبدالله، 2008)، التي استهدفت دراسة وتحليل واختبار متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق⁽³⁾ الأصول المالية كأحد ترتيبات التمويل خارج الميزانية وفقا للإصدارات والدراسات المحاسبية ذات الصلة، وذلك بغرض الوصول إلى مقترح لهذه المتطلبات يلئم بيئة التطبيق في مصر، خاصة بعد إصدار قانون التمويل العقاري والتمهيد لإصدار قانون التوريق، كما هدفت الدراسة إلى قياس مدى تمشي الممارسة المحاسبية عن عمليات التوريق في مصر مع هذه المتطلبات لاستكشاف فجوة الممارسة المحاسبية في هذا الشأن.

دراسة (Mills and Newberry 2004)، التي تناولت مدى استخدام الشركات الأمريكية الكبرى للتمويل خارج الميزانية (متمثلة في الوحدات ذات الأغراض الخاصة)، على مدار الفترة 1989-2001 بهدف توفير دليل على وجوده وتأثيره على دوافع إعداد التقارير المالية للوحدات، وتحديد خصائص الوحدات التي يجب أن تفي بمتطلبات التقرير عن اتفاقيات التمويل داخل الميزانية، ونظراً لأن الديون والفوائد المتعلقة بهذه الوحدات تكون خارج الميزانية، فإنه يترتب على ذلك انخفاض مصروف الفوائد والالتزامات عليها بالقوائم المالية للشركة المنشئة لها، لذلك استخدمت الدراسة الفروق الضريبية المفصّل عنها لمصروف الفوائد والديون Book - Tax Reporting Differences كمقياس لدوافع الوحدات للتمويل خارج الميزانية. وتوصلت الدراسة إلى أن دوافع إعداد التقارير المالية للشركات الأمريكية قد لعبت دوراً جوهرياً في تحديد المدى الذي تعتمد رافعة الشركة على التمويل خارج الميزانية، وكلما زادت نسبة الرفع المالي ومخاطر الانتماء للشركات زاد اعتمادها على التمويل خارج الميزانية وزادت الفروق الضريبية المفصّل عنها للفوائد والديون، كما أنه يمكن للوحدات أن تحسن من شروط إعادة التفاوض على ديونها بالحصول على تمويل لا يخلق التزاماً داخل الميزانية العمومية.

دراسة (Altamuro, 2006)، التي اهتمت ببحث محددات قرار الإدارة بالتمويل عن طريق التأجير التمويلي

دراسة (طلخان، 2010)، التي
استهدفت من جانبها أهم ترتيبات التمويل خارج الميزانية لتحديد دوافع الإدارة للجوء لتلك الترتيبات، وكذلك أثر الممارسات المحاسبية للتأجير التمويلي في مصر علي تقييم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات والمخاطر الناتجة عن تلك الممارسات وتأثيرها على ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات الاستثمار في الأسهم، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها: تتمثل دوافع الإدارة للجوء لتلك الترتيبات في دوافع اقتصادية، ودوافع سلوكية انتهازية، ودوافع مؤسساتية وتنظيمية، يؤدي استخدام تلك الترتيبات المعقدة إلي توفير قوائم مالية غير قابلة للفهم والمقارنة، تؤدي المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفقاً لمتطلبات المعيار المصري رقم (20) حيث ينص المعيار على عدم رسملة قيمة الأصل المؤجر وإضافة دفعات الإيجار ضمن قائمة الدخل، مقارنة بالمعيار الدولي رقم (17) الذي ينص على رسملة عقد الإيجار التمويلي، إلي توفير معلومات محاسبية مضللة للمستثمرين ولا تتسم بالشفافية، مما قد يؤثر على ما يتخذ من قرارات استثمار في الأسهم.

ومن خلال العرض المركز للدراسات السابقة (العربية والأجنبية) يظهر مستوى الاهتمام بموضوع ترتيبات التمويل خارج الميزانية، من خلال دراسة أثر ترتيبات التمويل على درجة التصنيف الائتماني، ومدى استخدام الشركات الكبرى للتمويل من خارج الميزانية، ودراسة الدوافع المحاسبية والمالية والاقتصادية للتمويل من خارج الميزانية، ودراسة متطلبات

وقد توصلت الدراسة إلى أن التوريق يعتبر عملية تحويل للأصول المالية والتي تكون عادة في شكل محفظة من القروض إلى وحدة ذات غرض خاص تقوم بإصدار سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية بضمان التدفقات النقدية المتوقعة المتولدة عن محفظة القروض المحولة وعادة ما يكون هذا التحول في شكل بيع حقيقي للأصول، وفيما يتعلق بالمحاسبة عن عمليات التوريق فقد أكدت وجود العديد من مشاكل القياس والإفصاح عن تلك العمليات وكان للدراسات والإصدارات المحاسبية دور مهم في التعرف على تلك المشاكل.

دراسة (شعبان، 2010)، التي حاولت
دراسة مشاكل القياس المحاسبي المرتبط بالمشتقات المالية كأحد ترتيبات التمويل خارج الميزانية بصفة عامة وفي البيئة المصرية بصفة خاصة، وذلك في محاولة لتوقع المشاكل التي يمكن أن تحدث عند التوسع في استخدام المشتقات المالية في الواقع العملي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: قلة استخدام المشتقات المالية واقتصارها على العقود الأجلة وعقود المبادلات وخاصة عقود الصرف الأجلة وعقود مبادلة العملات وعقود مبادلة الفائدة، أن القيمة العادلة تعد أفضل بديل لقياس المشتقات المالية وذلك يرجع لعدة عوامل أهمها أنه يوفر معلومات تعكس القيمة الحقيقية للعقد المشتق من حيث المخاطر والعائد كما أنه يوفر معلومات أكثر ملائمة وقد أخذت به المعايير المهنية المختلفة.

مالية يستند إليها في اتخاذ قرارات ائتمانية، ومن دون هذا النوع من المعلومات، فإن القرار الائتماني غير المعتمد على هذه المعلومات سوف لا يستند على حقائق تكشف عن قدرة الشركة لتسديد التزاماتها الائتمانية (النعيمي، 2010).

الإفصاح والمشاكل المحاسبية لبعض بنود التمويل خارج الميزانية، وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تدرس أثر الإفصاح المحاسبي لهذه الترتيبات على قرار الائتمان في المصارف الذي لم تتناوله الدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة:

وبما أن الإفصاح في شكل ملاحظات متممة للقوائم المالية هو من الأدوات المالية الهامة التي يستند إليها المحلل المالي في تقييمه لقدرة الشركة على سداد التزاماتها، فإن عدم الإفصاح الكافي لترتيبات التمويل من خارج الميزانية قد يسبب عدم تجانس في القوائم المالية ومن ثم الحصول على مؤشرات تقييم للشركة تكون غير واقعية أو مظلمة، مما يتطلب الإفصاح عن تلك الترتيبات في صلب القوائم المالية عليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية للشركة على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف أثر الإفصاح المحاسبي عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على متخذي قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية.

تعتبر القوائم المالية أحد مصادر المعلومات الهامة للمستثمرين والمقرضين والمصارف، كما تعتمد جودة قراراتهم الاستثمارية والائتمانية على هذه القوائم وشفافيتها وعلى قدرتهم على تفسير محتواها المعلوماتي والإيضاحات المتممة لها، وتتسم ترتيبات التمويل خارج الميزانية بالتعقيد وصعوبة الفهم، مما يؤثر على مستخدمي القوائم المالية على فهم وإدراك وتقييم الالتزامات المترتبة عليها والمخاطر المرتبطة بها، وهو ما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية (طلخان، 2010).

وتعتبر قرارات الائتمان من أهم القرارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية في المجتمع وزيادة حجم الإنتاج بما تمنحه لهذه الوحدات من تمويل وتعتبر إدارات الائتمان من أحد مستخدمي القوائم المالية، حيث تقوم هذه الإدارات بدراسة تحليلية تفصيلية لهذه القوائم المالية وإعداد مجموعة من النسب المالية لها، مدلولات في تحديد القدرة الائتمانية للشركة التي تطلب الائتمان (الأجهوري، 2010). وبما أن مدراء الائتمان يحتاجون إلى قوائم مالية تستخرج منها معلومات

أهمية الدراسة:

بما أن موضوع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية يعتبر حديثاً نسبياً فإن الدراسة تكون لها أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، وإن المصارف التجارية تسعى إلى تعظيم أرباحها من خلال زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بما يمكنها من استخدام الموارد المتاحة لديها الاستخدام الأمثل، وبذلك تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على أشكال بعض أنواع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، وتوفير معلومات محاسبية ملائمة لاحتياجات متخذي قرار منح الائتمان مما يزيد من جودة هذا القرار، ومن ثم خدمة الاقتصاد الوطني، من خلال المساعدة التمويلية للشركة من جهة، مع الحفاظ على أموال المودعين والمستثمرين في المصارف من الضياع من جهة أخرى، كما يكون لها أهمية أخرى من منظور تطوير نظم المعلومات المحاسبية لخدمة اتخاذ قرار منح الائتمان.

فرضية الدراسة:

يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

"يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان".

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة ووصولاً للأساليب والطرق التي تساعد في التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي عن ترتيبات

التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية، فإنه تم الاعتماد على المنهج التجريبي، والذي يقوم على اختبار فرضية معينة عن طريق التجربة الميدانية (التجربة العلمية)، وهي استقصاء للمعلومات بحيث يجري التحكم في ظروفه ومتغيراته، مما يساعد الباحث في التوصل إلى العلاقات السببية التي تحكم متغيراته، وجاءت تسمية هذا المنهج بالتجريبي نتيجة اعتماده على التجربة في الوصول إلى النتائج، ويعرف البحث الذي يعتمد على التجربة بأنه تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع أو الظاهرة موضوع البحث وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذا الواقع، وفي هذه الدراسة تم استخدام التجربة لمجموعتين متكافئتين تم اختيارهما بعناية، بحيث تم إخضاع إحدى هاتين المجموعتين لتأثير المتغير المستقل وتسمى بالمجموعة التجريبية، أما المجموعة الأخرى فتبقى دون إخضاعها لتأثير أي متغير وتسمى بالمجموعة الضابطة، أي التي يتم مقارنتها بالمجموعة التجريبية بعد إجراء التجربة (الدرويش وآخرون، 2005).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارات الائتمان بقطاع المصارف التجارية العاملة في ليبيا والبالغ عددهم (60) شخصاً، ولقد تم اختيار عينة عشوائية من (47) مفردة من إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالمصارف التجارية، كونها تمثل مركز اتخاذ قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

محددات الدراسة:

تتمثل محدّدات هذه الدراسة في كونها اعتمدت على إعداد قوائم مالية افتراضية مصحوبة بقائمة استبيان، ونظراً لكثرة أنواع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية ولعدم وضوح المعالجة المحاسبية للعديد منها فقد تم دراسة ثلاثة أنواع منها فقط.

نطاق وحدود الدراسة:

لقد اقتصرّت الدراسة على إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، كونها تمثل مركز اتخاذ قرار منح الائتمان في جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا، بحيث يتم التركيز على أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية الليبية.

الإطار النظري:

الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم الركائز المصرفية، التي يتولد عنها العائد الذي يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف، مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، والذي إذا لم يوجد يفقد المصرف أهم وظيفة له في كونه وسيطاً مالياً في الاقتصاد الوطني، ورغم أن النشاط الرئيسي لتلك المصارف هو استثمار متمثل في إعادة إقراض أموال المودعين بهدف تحقيق أقصى عائد من الأرباح، إلا أنه في ذات الوقت يعتبر استثماراً تحيط به المخاطر المتمثلة في

التعثر عن سداد تلك القروض، وتقوم المصارف بتحديد أسس ومعايير محددة، ودراسة العوامل المؤثرة في منح الائتمان، من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالشركة طالبة الائتمان وتحليلها للحصول على مؤشرات ذات دلالة للحكم على سلامة المركز المالي لها وعلى القدرة الإيفائية لها، التي من شأنها أن تحد من المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان وتحقيق العائد المطلوب في ذات الوقت.

وتتعدد تعريفات الائتمان وتختلف وجهات النظر بخصوص التعريف، وكلمة الائتمان مشتقة من (ائتمن) أو (ثق) وتعني الثقة التي تربط الدائن بالمدين والتي يترتب عليها دفع قيمة مؤجلة، أي أن الائتمان يعني منح فترة من الوقت من الدائن إلى المدين يتعين على الأخير في نهايتها دفع الدين المستحق، وهو يرتكز على مدى توفر الثقة ولذلك يعرفه البعض بالثقة نفسها (سعيد، 2000: 12).

ويمكن تلخيص تعريف الائتمان بأنه القروض التي تحصل عليها الشركة من المصارف لمدة محددة، لغرض تمويل أنشطتها مقابل تعهد بترجيع القرض، إما على دفعات أو دفعة واحدة بالإضافة للفائدة المتفق عليها.

أهمية الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة، من خلال الدور الذي يقوم به في تعبئة القنوات التجارية الداخلية والخارجية وذلك للدفع بالنشاط الاقتصادي إلى الأمام، وتتلخص أهمية الائتمان المصرفي فيما يلي (شامية، 1993):

من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة.

معايير منح الائتمان:

بعد تحديد نوعية القروض أو مجال منح الائتمان التي يتعامل بها المصرف يبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتهري والاستقصاء، عن طالب القرض، من حيث سمعته ومركزه المالي (حفي، وقرياقص، 2005: 292).

ولتقدير وتقييم مخاطر منح الائتمان، يقوم مديرو الائتمان بدراسة وتحليل المركز المالي لطالب الائتمان فيما يتعلق بخمسة معايير هامة تسمى في الولايات المتحدة 5C's of Credit وهي (ويستون ويرجام، 2010):

أ. الشخصية:

وتدل على الاحتمال بأن الشركة ستحاول دفع الدين عند الاستحقاق، إن هذه الخاصية مهمة جداً لأن كل معاملة تجارية (صفقة) ائتمانية تتضمن الوعد بالدفع، إن مدير الائتمان يقدر فيما إذا كان العميل سيقوم بمساع صادق له لدفع الدين أم سيحاول التهرب من دفعها، ويعتقد مديرو الائتمان ذوو الخبرة بأن أهم مسألة في تقييم الائتمان هي العامل الأخلاقي.

أ. يلعب دوراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المتاحة سواء في مجال الاستهلاك أم في مجال الإنتاج.
ب. توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية.
ج. تشغيل الموارد العاطلة.
د. تسهيل عملية التبادل التجاري.

أسس منح الائتمان المصرفي:

يجب أن يتم الائتمان المصرفي استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي (الدغيم وآخرون، 2006):

1. توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن الشركة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2. تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها، تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

3. السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي - لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين قدر مناسب

ب. المقدرة على الدفع:

يمكن للمصرف تكوين إطار جيد لاتخاذ القرار المناسب لمنح الائتمان من عدمه.

المعلومات الائتمانية:

يعتمد قرار منح الائتمان المصرفي بشكل رئيسي على جمع المعلومات وتصنيفها وقياسها، ليقوم محللو الائتمان بالمصارف التجارية بتحليلها وتفسيرها وذلك للحصول منها على مؤشرات مختلفة ومعرفة العلاقة بين مضامينها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، لتساعد على اتخاذ القرار السليم حيال الائتمان المطلوب في الوقت المناسب (قاسم وآخرون، 2015). وتنقسم هذه المعلومات من حيث طبيعتها إلى نوعين، معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ويمكن أن نقسم هذه المعلومات من حيث طرق الحصول عليها، إلى نوعين معلومات يمكن الحصول عليها بطريقة مباشرة ومعلومات غير مباشرة على النحو التالي:

المعلومات المالية:

تشكل المعلومات المالية، التي يطلب من العميل (المقترض) تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات، ركناً أساسياً في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تعتبر المعلومات المالية بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسؤول الائتمان جنباً إلى جنب مع تحليل مخاطر الائتمان، ليشكل مع القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة على منح القرض أو عدمه (مطر، 2010)، حيث يمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر أهمها (مبارك، 2005):

تشير إلى احتمال مقدرة الشركة على دفع الدين: ويتم تقييم هذه الخاصية على أساس تقدير شخصي بحت، ويستعين مدير الائتمان في الوصول إلى قراره بسجل إنجازات مشروعات الشركة السابقة وبالمشاهدة العينية لمنشأتها وطرق إدارتها.

ج. رأس المال:

يحدد رأس المال بالرجوع إلى الوضع المالي العام للشركة، الذي يوضح عن طريق دراسة وتحليل النسب المالية (وخاصة نسب المخاطرة) وتحليل حقوق الملكية الحقيقية للشركة.

د. الضمانات:

تتمثل في الأصول التي تقدمها الشركة كرهن، لضمان الائتمان الممنوح لها.

هـ. الأحوال الاقتصادية: Conditions

تشير إلى أثر الاتجاهات الاقتصادية العامة على الشركة، أو إلى تطورات خاصة غير عادية في مواقع جغرافية معينة في الاقتصاد، والتي يمكن أن تؤثر على مقدرة الشركة على دفع الدين.

ومن خلال دراسة المعايير السابقة للشركة الطالبة للائتمان دراسة جيدة، مع مراعاة الأهمية النسبية لكل معيار والعوامل المؤثرة والظروف المحيطة بها،

7. معلومات عن فريق الإدارة بالشركة.

8. معلومات عن أهداف الشركة.

9. معلومات عن المنتجات البديلة وظروف العرض والطلب.

مصادر المعلومات الائتمانية:

تنقسم المعلومات الائتمانية اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان من حيث طرق الحصول عليها إلى:

(1) معلومات مباشرة⁽⁴⁾ (الدوري وأبو زناد، 2006):

أ. الميزانية العمومية في شكل مقارن للسنة الأخيرة وسنة أو أكثر قبلها.

ب. الحسابات الختامية عن السنة الحالية.

ج. تقرير المراجع الخارجي.

د. مجموعة من الكشف التحليلية والفرعية.

هـ. تقرير مجلس الإدارة.

و. قائمة التدفقات النقدية عن فترة الائتمان.

ز. دراسة جدوى عن التوسعات المزمع تمويلها.

ح. الموقف الضريبي للشركة.

(2) معلومات غير مباشرة⁽⁵⁾ (كويل، 2006):

أ. المركز الائتماني المجمع للشركة طالبة الائتمان، ويتم الحصول عليه من المصرف المركزي، حيث يوضح الموقف الائتماني للشركة من جميع المصارف، والتسهيلات الائتمانية التي سبق وأن

أ. القوائم المالية عن السنوات الماضية.

ب. القوائم المالية عن السنة الحالية.

ج. الميزانيات التقديرية.

د. مجموعة القوائم والتقارير التحليلية والفرعية لإدارة الشركة.

معلومات غير مالية:

وهي النوع الثاني من المعلومات الائتمانية من حيث طبيعتها، والتي يصعب أن تقاس في صورة مالية أو رقمية، وتتكون المعلومات غير المالية مما يلي (حنفي وقرياقص، 2005):

1. معلومات مختصرة عن اسم الشركة، عنوانها، نوع الصناعة التي تنتمي إليها، نوع الملكية.

2. معلومات عن موردي الشركة، توضح أسلوب التعامل معهم ومدى التزامها بالسداد لهم من عدمه.

3. معلومات عن الملاك وملخص خبراتهم، والشركات الأخرى المساهمين فيها والمشاكل والأزمات المالية وأسلوب التعامل معها.

4. وصف تفصيلي عن طبيعة نشاط الشركة، نوع المستهلكين لمنتجاتها، عدد العاملين وخصائصهم.

5. معلومات عن المركز التنافسي لطالب الائتمان في السوق، وحصته في السوق.

6. معلومات عن الظروف العامة للشركة، واتجاهات النشاط، والحالة الاقتصادية السائدة.

من استتباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة، وهناك العديد من أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي، وتستخدم في هذا التحليل أدوات متعددة للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل (قاسم وآخرون، 2015).

ترتيبات التمويل من خارج الميزانية:

طبقاً لما ورد في الفقرة رقم (a) 401 من قانون Sarbenes-Oxley الصادر عام 2002⁽⁶⁾، قامت هيئة سوق المال الأمريكية بتعريف التمويل خارج الميزانية بأنه "أية معاملات أو اتفاقيات مالية لا يتم تضمينها في القوائم المالية للشركات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتستخدم هذه الاتفاقيات كبديل لمصادر التمويل، أو السيولة، أو التحوط، أو توزيع المخاطر، أو الدخول في عمليات التأجير" (Alston & Bird, 2003: 2):

ويتضح من تعريف هيئة سوق المال الأمريكية أن ترتيبات التمويل خارج الميزانية يمكن أن تتخذ عدة أشكال (Wilson, 2003: 1):

1. تعهد نتيجة لعقود ضمانات محددة.
2. منافع مشروطة أو متبقية للأصول المحولة إلى شركة غير مدرجة بقوائمها المالية، لدعم مخاطر السوق أو السيولة أو الائتمان لهذه الشركة.
3. تعهد يترتب عليه استثمارات مشتقة.
4. تعهد يترتب عليه منافع متغيرة جوهرية لصالح الشركة في شركة غير مدرجة بقوائمها المالية لتوفير السيولة والتمويل،

حصل عليها من مصارف أخرى، ومدى التزامه بسدادها من عدمه.
ب. الاستعلام من السوق، والمنافسين، والموردين، والعملاء.
ج. الاستعلام من مصارف أخرى عن تعاملات الشركة طالبة الائتمان المصرفي.
د. الاستعلام من الجهات والهيئات المتعاملة مع الشركة طالبة الائتمان، مثل النقابات والغرف التجارية والصناعية.

التحليل المالي للمعلومات الائتمانية:

ينصب جهد محلل الائتمان في هذه المرحلة من مراحل تحليل الائتمان على ما يعرف بالتحليل الإستراتيجي Strategic Analysis أو ما يطلق عليه البعض باختصار تحليل (SWOT)، والذي يدور حول نشاط الشركة بما فيه من نقاط قوة ومواطن ضعف، وكذلك احتمالات نموها أو فشلها في المستقبل، وذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها وبالصناعة التي تعمل فيها وعوامل السوق والمنافسة وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي (مطر، 2010).

وأفاد (معلا وظاهر، 1999) أن الوضع المالي للشركة يعتبر من المعايير التي تأخذها إدارة الائتمان في الاعتبار عند تقييم قدرة الشركة على السداد، ولهذا فإن التحليل المالي لهذا الوضع يصبح من المتطلبات الأساسية لقرار منح الائتمان.

أدوات التحليل المالي وأساليبه:

يعتبر التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة الوسيلة التي تمكن مانح الائتمان

المقرضين والمستثمرين الحاليين والمحتملين.

4. حوافز الإدارة: عندما ترتبط حوافز الإدارة بالقيمة السوقية للسهم والتي ترتبط بدورها بالمركز المالي للشركة وبدرجة الرفع المالي فإنه يمكن للإدارة أن تحصل على حوافز نقدية باستخدام التمويل خارج الميزانية.

5. تحقيق مزايا ضريبية من بعض أدوات التمويل خارج الميزانية التي لا يترتب عليها الاعتراف بمكاسب أو خسائر المعاملة، وبالتالي لا تخضع للضريبة كما هو الحال في عمليات التوريق التي لا تستوفي معايير الاعتراف.

عيوب ترتيبات التمويل خارج الميزانية:

وعلى الرغم من تحقيق ترتيبات التمويل خارج الميزانية لتلك المزايا، إلا أن هناك بعض العيوب أو المخاطر المرتبطة بكل ترتيب على حدة، ولكن يمكن إجمال تلك العيوب في ثلاثة اتجاهات كما يلي (أبو الخير، 2003):

الاتجاه الأول: إن الميزانية تعتبر هي المصدر الملائم للمعلومات ليتحقق الدائنون من التزام الشركة بتعهداتها التعاقدية للالتزامات المفصح عنها في الميزانية، إلا أن عدم إظهار بعض الالتزامات في صلب القوائم المالية قد يترتب عليها بعض المخاطر المرتبطة باحتمال فشل إدارة الشركة في الوفاء بتعهداتها المرتبطة بالديون، وهو ما يشكل عدم وضوح للدائنين حتى لا يعتبروا

ودعم مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، أو الارتباط بعقود التأجير، والتحوط، وخدمات البحوث والتطوير.

كما عُرف التمويل خارج بنود الميزانية بأنه "ترتيبات لتمويل الأصول وخلق الالتزامات التي لا تظهر في قائمة الميزانية" (Penman, 2007: 724).

مزايا ترتيبات التمويل خارج الميزانية:

أوضحت العديد من الدراسات أن هناك العديد من المنافع والمزايا العامة للتمويل خارج الميزانية، والتي منها (أبو الخير، 2003):

1. تحسين نسبة المديونية: حيث يمكن للشركة أن تحصل على تمويل بإصدار أوراق مالية للديون مع تخفيض المخاطر المؤثرة على قيمة السهم ونصيبه من الأرباح.

2. زيادة قدرة الشركة في الحصول على قروض إضافية: حيث يؤدي عدم إظهار الالتزامات المترتبة على أدوات التمويل خارج الميزانية في صلب الميزانية إلى تحسين الجدارة الائتمانية للشركة، خاصة إذا كان هناك قيود على حجم الائتمان الذي تحصل عليه.

3. انخفاض تكلفة الاقتراض: حيث أن استبعاد الديون من الميزانية يترتب عليه أن تحصل الشركة على قروض إضافية عند أسعار فائدة أقل مما لو أظهرت تلك الديون في الميزانية، وذلك لما تشير إليه الميزانية من قوة مركز مالي أمام

الشركة متعثرة فيقوموا بإعادة التفاوض على شروط الدين أو المطالبة بسداده.

الاتجاه الثاني: إن عدم الإفصاح عن تلك الالتزامات في صلب الميزانية كديون صريحة قد يؤدي إلى قرارات خاطئة من جانب المستثمرين وخاصة البسطاء منهم naive، وبالتالي لا يصل المستثمرون إلى القيمة الحقيقية للديون أو التكاليف التعاقدية التي ستحملها الشركة مستقبلاً وبالتالي قيمة الشركة ككل.

الاتجاه الثالث: عدم تحقق مستوى النمو المتوقع من جانب الإدارة، حيث أن التمويل خارج الميزانية يرتبط بمستويات نمو متوقعة من جانب الإدارة، وبالتالي فإنه يمكن الإدارة من المحافظة ظاهرياً على نسبة ديون تتناسب مع الحجم الحالي للشركة، إلا أنه في فترات الركود الاقتصادي ترتفع احتمالات إفلاس الشركات ذات مستوى الرفع المالي المرتفع، خاصة إذا كان مستوى الرفع المالي الحقيقي أكبر من مستوى الرفع المالي الظاهري بسبب التمويل خارج الميزانية.

أنواع ترتيبات التمويل خارج الميزانية:

(1) ترتيبات التمويل خارج الميزانية ذات الطبيعة التبادلية:

هي تلك الأنشطة التي يترتب عليها تمويل مباشر مع احتفاظ الشركة الممولة بالأصول موضوع التمويل رغم التنازل الصوري عنها، فالارتباط بالأصول في هذه الحالة قد يوفر أساساً لرجوع الممول

على الشركة مطالباً بالوفاء بالدين إذا لم يسترد ديونه على هذا الأصل ومنها عمليات البحث والتطوير، وتوريق الأصول، والتأجير التمويلي.

(2) ترتيبات التمويل خارج الميزانية ذات الارتباطات المالية المستقبلية:

هي اتفاقات مالية حالية لا يترتب عليها تبادل حقوق مالية حالية وإنما تنطوي على أصول- ملموسة أو غير ملموسة – والتزامات ضمنية سيتم إجراء مقاصة فيما بينها في المستقبل قد يترتب عليها تحقيق الشركة لأرباح أو خسائر، ومن أمثلة تلك الترتيبات: المشتقات وخطط المعاشات ومنح أسهم العاملين، فعلى سبيل المثال، إذا اشترت الشركة حق خيارات شراء أسهم كأحد المشتقات فإن الشركة يمكن أن تمارس هذا الحق إذا ارتفعت الأسعار مستقبلاً، لأنها ستشتريه بالسعر المنصوص عليه في الحق، وبالتالي تحقق مكاسب تعادل الفرق بين السعر وثمان شراء الحق، بمعنى أنه عند التعاقد على الحق كان هناك قيم مالية سوف تنتج عن هذا الاتفاق وستسوى مستقبلاً، وعدم تقييم وإثبات تلك القيم المترتبة على هذه الترتيبات يعد تمويلاً خارج الميزانية (طلخان، 2010).

(3) ترتيبات مالية ذات علاقة تبعية مالية:

وهي تشمل الشركات التابعة والوحدات ذات الغرض الخاص⁽⁷⁾، ويترتب على هذه الترتيبات تأسيس وحدات قانونية مستقلة تسيطر عليها الشركة بطريقة أو

الوطني، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الإجماع العربي، المصرف المتوسط، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الأمان للتجارة والاستثمار، مصرف الساحل والصحراء ويمتلك مصرف الواحة، المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف السرايا، مصرف الوفاء، مصرف الخليج العربي، المصرف التجاري العربي الأول.

بعد تحديد عينة الدراسة تم توزيع استمارات الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة في عملية اتخاذ قرار الائتمان، وهذه العينة تمثل إدارات الائتمان بالإدارات العامة للمصارف (كونها تمثل مركز اتخاذ القرار في عملية منح الائتمان في جميع الفروع)، ويوضح الجدول رقم (1) عدد الاستثمارات الموزعة، والمستلمة، ونسبة الردود.

بأخرى، وتوفر سيطرة الشركة علي هذه الوحدات مصدرين للتمويل: المصدر الأول، ويمثل الديون التقليدية عن طريق الاقتراض من خلال تلك الوحدة دون إثبات ذلك في ميزانيتها المجمعة، والثاني، أن تلزم الشركة تلك الوحدة بالقيام بهدف محدد أنشئت من أجله، وإذا لم تجمع القوائم المالية للشركة التابعة أو الوحدة ذات الغرض الخاص في القوائم المالية للشركة المسيطرة فإن ذلك يعد تمويلاً خارج الميزانية (طلخان، 2010).

تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، وهي: مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري

جدول رقم (1) الاستثمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود

الإجمالي		البيان
النسبة %	العدد	
100%	47	استثمارات موزعة
77%	36	استثمارات مستلمة
23%	11	استثمارات لم تستلم
8%	3	استثمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي ⁽⁸⁾
92%	33	استثمارات صالحة للتحليل الإحصائي

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي:

يتضح من الجدول (2) أن معظم عينة الدراسة من حملة البكالوريوس ونسبتهم (54.5%) من إجمالي المشاركين في الدراسة، وأن (30.3%) من حملة درجة الماجستير، و(6.1%) يحملون الدبلوم العلمي، و(9.1%) لديهم مؤهلات علمية أخرى، وهذا يزيد من درجة الاعتمادية والموثوقية في البيانات المتحصل عليها.

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي:

تتطلب عملية اتخاذ قرار منح الانتماء أشخاصاً مؤهلين وعلى درجة عالية من الكفاءة في مجال المحاسبة والتمويل والمصارف والاقتصاد وإدارة الأعمال، ويوضح الجدول رقم (3) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب تخصصاتهم العلمية:

جدول رقم (2) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي للمشارك
30.3 %	10	ماجستير
54.5 %	18	بكالوريوس
6.1 %	2	دبلوم عالي
9.1 %	3	أخرى
100 %	33	المجموع

جدول رقم (3) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي

النسبة %	العدد	التخصص العلمي
42.4 %	14	محاسبة
18.2 %	6	إدارة أعمال
15.2 %	5	تمويل ومصارف
12.1 %	4	اقتصاد
12.1 %	4	أخرى
100 %	33	المجموع

التحليل الاستدلالي:

Inferential Analysis

للحكم على فرضية الدراسة، تم الاعتماد على التحليل الاستدلالي، للبيانات التي تم تجميعها عن طريق قائمتي الاستبيان اللتين احتوتا على مجموعة من الأسئلة التي من شأنها الحكم على فرضية الدراسة، وذلك من خلال اختبارها إحصائياً باستخدام الاختبارات المعلمية واللامعلمية، ومن بين هذه الاختبارات ما يلي:

1. اختبار انتماء البيانات للتوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov
2. اختبار مان ويتني Mann Whitney
3. اختبار T للعينتين التائيتين
4. اختبار كأي تربيع للاستقلالية Paired - Samples - t-test
4. اختبار كأي تربيع للاستقلالية Chi-Squaretest - of Independency

اختبار فرضية الدراسة:

للإجابة عن سؤال الدراسة، وتحقيق أهدافها، تم صياغة الفرضية التالية:

"يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان".

ولاختبار هذه الفرضية تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي:

يتضح من الجدول السابق أن التخصص العلمي في مجال المحاسبة قد بلغت نسبته (42.4%) وهي تشكل أعلى نسبة من التخصصات المشاركة في الدراسة، الأمر الذي يؤكد استيعاب المشاركين في الدراسة لترتيبات التمويل خارج الميزانية، وكان نسبة (18.2%) من المشاركين متخصصين في إدارة الأعمال، ونسبة (15.2%) من المشاركين متخصصين في التمويل والمصارف، ونسبة (12.1%) من المشاركين تخصصهم اقتصاد، بينما بلغت نسبة التخصصات الأخرى المشاركة في الدراسة (12.1%).

بعد جمع استمارات الاستبيان، تم تفريغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) Static Pac- kage For Social Sciences وذلك من خلال الأساليب التالية:

اختبار التوزيع الطبيعي:

Normality Distrpution Test

تم استخدام اختبار Kolmogorv Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، واتضح بأن القيمة الاحتمالية (Sig) لمجاوز الدراسة كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05) لبعض المحاور وأقل من مستوى الدلالة في أخرى، وهذا يعني أن هناك بيانات تنتمي للتوزيع الطبيعي وبيانات لا تنتمي للتوزيع الطبيعي، لذلك سيتم استخدام الاختبارات اللامعلمية والمعلمية للإجابة عن فرضية الدراسة.

المحور الأول:

ويختص بتحليل المؤشرات المالية (ربحية، مخاطر، إدارة أصول) للشركة طالبة الائتمان، والتي تم تقسيمها أيضا إلى ثلاثة أنواع من الأسئلة على النحو التالي:

(1) أسئلة تتعلق بتقييم مؤشرات الربحية للشركة:

يوضح الجدول رقم (4) ملحق رقم (1) احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية.

تظهر نتائج الجدول أن متوسط ربحية الشركة لم تختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة قد تجاوزت مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في تقييم مؤشرات الربحية.

(2) أسئلة تتعلق بمؤشرات المخاطر المتعلقة بالشركة طالبة الائتمان:

يبين الجدول رقم (5) ملحق رقم (2) احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية لمؤشرات المخاطر للشركة طالبة الائتمان.

تظهر نتائج الجدول أن متوسط مخاطر الشركة لم تختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة قد تجاوزت

الفرضية الصفرية (H0):

لا يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان.

الفرضية البديلة (H1):

يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان.

ولاختبار فرضية الدراسة تم استخدام اختبار Mann-Whitney وهو اختبار لامعلمي يستخدم في حالة عينتين مستقلتين، وبعد أكثر الاختبارات اللابارامترية استخداماً في البحوث، حيث يشير الاختبار إلى وجود أو عدم وجود دلالة إحصائية للفرق بين العينتين، وتحديد أي العينتين هي السبب في وجود الاختلاف المعنوي (رزق وعبد الصادق، 2006).

وتم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى عدة محاور منها أسئلة تختص بتحليل المؤشرات المالية للشركة طالبة الائتمان، المحور الثاني وهو عبارة عن سؤال مغلق متعلق بحصول الشركة على تسهيل ائتماني من المصرف التجاري، المحور الثالث وهو عبارة عن أسئلة متعلقة بمدى تأثير متخذ القرار بمعلومات ترتيبات التمويل خارج الميزانية، المحور الرابع وهو عبارة عن أسئلة متعلقة بأي من القوائم المالية كان له الأثر في اتخاذ قرار الائتمان، المحور الخامس وهو سؤال مغلق يختص بمدى كفاية المعلومات المالية في اتخاذ قرار الائتمان.

الميزانية في صلب الميزانية، وأن القيمة الاحتمالية المناظرة لاختبار t (P-value) قد تجاوزت مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في تقييم المؤشرات المالية بالطريقتين (الضابطة، التجريبية).

المحور الثاني:

وهو عبارة عن سؤال مغلق متعلق بحصول الشركة على تسهيل ائتماني من المصرف التجاري، واختبار هذه السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi-square) للاستقلالية، هو اختبار يستخدم لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين شيئين أو متغيرين و يجرى هذا الاختبار بمقارنة قيمة يحددها الباحث مسبقا تعرف بمستوى المعنوية (ألفا) بالقيمة المسماة p-Value تحسب من البيانات المتوفرة، حيث سيتضح عن طريق المقارنة بين القيمتين ما إذا كانت هناك علاقة بين الاثنين أم لا، ويوضح الجدول رقم (8) ملحق رقم (5) نتائج الاختبار الإحصائي لقرار الائتمان.

تظهر نتائج الجدول إمكانية حصول الشركة طالبة الائتمان على تسهيل ائتماني، في الطريقتين (ضابطة، تجريبية)، ويرجع الانخفاض في نسبة الموافقة على منح قرار الائتمان من الضابطة إلى التجريبية إلى أن جزء من المجموعة التجريبية قد أدركوا مخاطر ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، وبالتالي امتنعوا عن قرار منح الائتمان، أما ما يخص نتائج اختبار مربع كاي والذي سيكون حكما نهائيا على هذا التساؤل فإنه أثبت بأنه لا يوجد أثر على قرار منح

مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في تقييم مؤشرات المخاطر.

(3) أسئلة تتعلق بمؤشرات كفاءة وإدارة أصول الشركة طالبة الائتمان:

يبين الجدول رقم (6) ملحق رقم (3) احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية لمؤشرات كفاءة وإدارة أصول الشركة طالبة الائتمان.

تظهر نتائج الجدول أن متوسط مؤشر إدارة الشركة لأصولها لم يختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة قد تجاوزت مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في تقييم مؤشرات إدارة الشركة لأصولها.

ولاختبار المؤشرات المالية في مجملها ومعرفة مدى قدرة المشاركين بالدراسة على تقييم هذه المؤشرات، وبالتالي تأثيرها على قرار الائتمان، تم استخدام اختبار (T)، للزوج وذلك بعد التحقق من تبعية المؤشرات الثلاث السابقة للتوزيع الطبيعي، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (7) ملحق رقم (4).

تظهر نتائج الجدول اختبار (T) لعينتين مستقلتين عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط المؤشرات المالية للشركة في حالة الإفصاح أو عدم الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج

الانتماء، حيث بلغت إحصائية اختبار مربع كاي (P-value) (0.005) وهذا يعني أن الظاهرتين غير مستقلتين.

المحور الثالث:

وهو عبارة عن أسئلة متعلقة بمدى تأثير متخذ القرار بمعلومات ترتيبات التمويل خارج الميزانية، ويوضح الجدول رقم (9) ملحق رقم (6) التالي احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية لمؤشرات المخاطر للشركة طالبة الانتماء:

تظهر نتائج الجدول إن متوسط المعلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية لم تختلف بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس لعمليات التوريق وإنشاء الشركات لأغراض البحوث والتطوير، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة قد تجاوزت مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين عند اتخاذ القرار، أما المعلومات المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي فقد كان هناك اختلاف معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس، وقد يكون سبب الاختلاف في المعلومات نتيجة عدم إدراك متخذي القرارات الائتمانية بالمصارف التجارية اللببية لبقية ترتيبات التمويل قيد الدراسة، لأن الإيجار التمويلي يعد أشهر هذه الترتيبات.

ولاختبار أثر المعلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية في مجملها على اتخاذ قرار الانتماء

تم استخدام اختبار (T)، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (10) ملحق رقم (7).

تظهر نتائج اختبار (T) عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط لآثر المعلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، في حالة الإفصاح أو عدم الإفصاح عنها في صلب الميزانية، حيث تجاوزت قيمة إحصائية (P-value)t (0.05) ما يثبت عدم وجود أثر لترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات الانتماء.

المحور الرابع:

وهو عبارة عن أسئلة متعلقة بأي من القوائم المالية كان له الأثر في اتخاذ قرار الانتماء، ويوضح الجدول رقم (11) ملحق رقم (8) احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة Z والقيمة الاحتمالية لاختبار أي القوائم المالية كان له أثر في اتخاذ قرار الانتماء.

تظهر نتائج الجدول أن المشاركين في الدراسة قد اعتمدوا على قائمة المركز المالي بشكل كبير للمجموعتين (ضابطة، تجريبية)، وكان هناك تركيز كبير على قائمة الدخل، أما الملاحظات المتممة للقوائم المالية فقد كان تركيز المجموعة التجريبية عليها أكثر، مما يدل على أن بعض المشاركين في الدراسة قد تأثروا بتلك المعلومات عن ترتيبات التمويل المرفقة بالقوائم المالية.

ولاختبار أي من القوائم المالية له أثر في اتخاذ قرار الائتمان تم استخدام اختبار (T)، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (12) ملحق رقم (9).

أظهرت نتائج الجدول بأنه لا يوجد اختلاف في متوسطات إجابات المشاركين في الدراسة بتأثرهم بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية، وقد تجاوزت قيمة إحصائية $t(P\text{-value})$ (0.05) ما يدل على أن المشاركين في الدراسة لم يختلفوا في درجة الاعتماد على القوائم المالية.

المحور الخامس:

وهو سؤال مغلق يختص بمدى كفاية المعلومات المالية في اتخاذ قرار الائتمان، ويوضح الجدول رقم (13) ملحق رقم (10) نتائج الاختبار الإحصائي لمدي كفاية المعلومات الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة.

أظهرت نتائج الجدول بأن المشاركين في الدراسة قد أكدوا عدم كفاية المعلومات الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها لاتخاذ قرار الائتمان وفق النسب المذكورة بالجدول، كما تجاوزت قيمة اختبار مربع كاي (0.05) مما يدل على عدم كفاية المعلومات، وبسؤال المشاركين عما هي البيانات والمعلومات التي ترى ضرورة أرفاقها مع القوائم المالية فقد أكد المشاركون على ضرورة إرفاق قائمة التدفقات النقدية ومعرفة أثر ترتيبات التمويل على التدفقات النقدية.

أظهرت نتائج الجدول رقم (14) ملحق رقم (11) بأن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع قد تجاوزت (0.05) وهذا يعني أن الظاهرتين غير مستقلتين، وبهذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) لا يؤثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو التالي:

1- أظهرت الدراسة أن المشاركين في المجموعتين (الضابطة والتجريبية) لم يختلفوا في تقييمهم للمؤشرات المالية (ربحية ومخاطر وكفاءة إدارة أصول) للشركة، ولم يتأثروا بالتغيير الذي طرأ على القوائم المالية والملاحظات المتممة لها بعد عملية الإفصاح عن ترتيبات التمويل في داخل الميزانية، وربما يكون ذلك عن عدم إدراكهم بأهمية المؤشرات.

2- أثبتت الدراسة أن جميع المشاركين في الدراسة قد قاموا بالاعتماد على القوائم المالية والملاحظات المتممة لها عند اتخاذهم قرار الائتمان، بالرغم من عدم إدراكهم لمخاطر ترتيبات التمويل من خارج الميزانية، هذا ما يعزز عدم إدراكهم بأهمية المؤشرات.

3- أظهرت الدراسة أن الإفصاح على ترتيبات التمويل من خارج الميزانية ليس له أثر على قرارات منح الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية، وبهذا ربما لا يعتمدون في منح الائتمان على البيانات المالية.

توصيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص هذه الدراسة، فإن الدراسة توصي بقيام المصارف التجارية الليبية بتوعية وتنقيف العاملين لديها بما تحويه القوائم المالية من معلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية والمخاطر المصاحبة لها، بمساعدة أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ومراكز التدريب المحاسبية والمصرفية، وذلك بما يعمل على ترشيد قرارات الانتماء، إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول ترتيبات التمويل من خارج الميزانية لزيادة المعرفة حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، كإجراء دراسة حول أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على قرار الاستثمار، أو أثر ترتيبات التمويل من خارج الميزانية على التدفقات النقدية للشركة.

الهوامش:

1. إنشاء شركات تابعة وتتحصل على قروض باسمها لأغراض البحث والتطوير وإظهار هذه الشركة على أنه استثمار طويل الأجل.
2. القيمة المتبقية (Residual Value): وهي القيمة السوقية المتوقعة للأصل في نهاية مدة العقد (وليس بالضرورة في نهاية العمر الانتاجي). فإذا ضمن المستأجر حداً أدنى لقيمة الأصل في نهاية العمر الانتاجي تعتبر القيمة المتبقية مضمونة (Guaranteed Residual Value) وتدخل في حساب الحد الأدنى لقيمة العقد (الخلايلة، 2014: 260).
3. توريق الأصول المالية هو أحد أشكال ترتيبات التمويل من خارج الميزانية (طلخان، 2010).
4. التي يتم الحصول عليها مباشرة من الشركة طالبة الانتماء.

5. التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى.

6. في يوم 25 أبريل 2002 تم تمرير قانون Oxley، وفي يوم 15 يونيو، أقر مجلس الشيوخ قانون Sarbanes-Oxley وتم دمجها بقانون واحد يسمى Sarbanes-Oxley في 30 يوليو من قبل الرئيس George W. Bush (شرويدر وآخرون، 2006: 657)، هو قانون الإصلاح المحاسبي للشركات الأمريكية وحماية المستثمر (لطف، 2007).

7. الوحدات ذات الغرض الخاص، هي شركة أشخاص أو شركة مساهمة، أو شركة وصاية، أو مشروع مشترك، ويتم خلقه لغرض محدود، وعمر محدود، وأنشطة محدودة، بهدف نفع شركة واحدة، والدافع الأساسي لغالبية الوحدات ذات الأغراض الخاصة هو التمويل خارج الميزانية (شرويدر وآخرون، 2006).

8. اعتبرت هذه الاستثمارات غير صالحة للتحليل بسبب عدم الإجابة على الأسئلة التي بها.

9. مجموعة التجربة هي التي يتم إخضاعها لتأثير المتغير المستقل أي التي تجرى عليها التجربة، أما المجموعة الضابطة فهي تبقى دون إخضاعها لتأثير أي متغير (الدرويش وآخرون، 2005) ملحق رقم (1).

المراجع:

(1) المراجع العربية:

1. أبو الخير، مدثر طه، (2003)، التمويل خارج الميزانية – دراسة تحليلية وانتقادية، بحث غير منشور، كلية التجارة، جامعة طنطا.
2. إسماعيل، سامي يوسف محمد، (2014)، مدى مساهمة لجان المراجعة في دعم وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية، غزة.
3. الأجهوري، عمرو علي عبد اللطيف، (2010)، تأثير رأي مراجع الحسابات في القوائم المالية على قرار منح الانتماء في البنوك المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

14. شعبان، محمد رمضان محمد (2010)، القياس المحاسبي للمشتقات المالية – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا.
15. طلخان، السيدة مختار عبدالغني، (2010)، أثر الممارسات المحاسبية للتأجير التمويلي كمصدر للتمويل خارج الميزانية في مصر علي ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات الاستثمار – دراسة تحليلية وتطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
16. عبدالله، ياسر محمد احمد، (2008)، متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية مع دراسة تطبيقية في بيئة الممارسة المحاسبية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
17. قاسم، عبدالرازق، وآخرون، (2015)، مبادئ التمويل، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
18. لطفي، أمين السيد احمد، (2007)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
19. كويل، برين، (2006) "تحديد مخاطر الائتمان"، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة.
20. مبارك، (2005)، إدارة المخاطر في المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، بالتعاون مع مصرف الوحدة بنغازي.
21. مطر، محمد، (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22. معلا، ناجي، أحمد ظاهر، (1999)، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 239-259.
23. ويستون، فرد، يوجين براجام، (2010)، التمويل الإداري، الجزء الأول، ترجمة عدنان داغستاني، احمد نبيل عبدالهادي، دار المريخ للنشر، الرياض.
4. الخلايلة، محمود عبدالحليم، (2014)، التحليل المالي - باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل، الطبعة السابعة، عمان-الأردن.
5. الدرويش، بشير محمد، المهدي الطاهر عنية، البهلول عمر شلابي، (2005)، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية، الأسس والمفاهيم والنماذج، (طرابلس) المكتب الوطني للبحث والتطوير.
6. الدغيم، عبدالعزيز وآخرون، (2006)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي - بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، ص ص 191-210.
7. الدوري، نورالدين، أديب أبوزناد، (2006)، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.
8. النعيمي، عدنان تايه، (2010)، إدارة الائتمان: منظور شمولي دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
9. حنفي، عبدالغفار و رسمية قرياقص، (2005)، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
10. رزق، محمود عبدالفتاح و عبدالصادق، أسامة سعيد، (2006)، " مدخل القياس المتوازن للأداء كأداة لقياس فاعلية التكاليف من منظور الجودة الشاملة بالتطبيق على مؤسسات التعليم العالي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد 30، العدد 1.
11. سعيد، عبدالسلام الفقية، (2000)، الائتمان المصرفي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
12. شامية، أحمد زهير، (1993)، النقد والمصارف، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
13. شرويد، ريتشارد. كلارك، مارتل. كاثي، جاك، (2006)، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ.

(2) المراجع الأجنبية:

Oxley Act of 2002", Available at:
<http://www.wsgs.com>

1. Alston and Bird LLP Securities Advisory,(2003), "SEC Adopts Rules Requiring MD & A Disclosure of-Balance Sheet Arrangements and Aggregate Contractual Obligations", Available at: <http://www.alston.com>.
2. Altamuro, Jennifer L.M.,(2006), "The Determinants of Synthetic Leases Financing and The Impact on The Cost of Future Debt", Available at: <http://www.ssrn.com>.
3. Lim, Steve C., Steven C. Mann and Vassil T. Mihov, (2003), "Market Evaluation of Off-balance sheet financing: You Can But Can't Hide", Available at: <http://www.ssrn.com>.
4. Mills, Lillian F. and Kaye J. Newberry, (2004), "Firms Off-balance sheet Financing: Evidence From.
5. Their Book-Tax Reporting Differences Available at:
<http://www.ssrn.com>.
6. Penman , Stephen H. ,(2007), "**Financial Statement Analysis and Security Valuation**", McGraw-Hill Irwin, New York.
7. (WSGR) Wilson Sonsini Goodrich & Rosati, (2003), "Disclosure in MD & A about off-Balance Sheet Arrangements and Aggregate Contractual Obligations under.
8. (WSGR) Wilson Sonsini Goodrich & Rosati, (2003), "Disclosure in MD & A about off-Balance Sheet Arrangements and Aggregate Contractual Obligations under Section 401(a) of The Sarbanes-

ملحق رقم (1) جدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لمؤشرات الربحية للشركة

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					المؤشرات	
				مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا		
0.169	-1.374-	0.931	3.353	%5.9	%41.2	%41.2	%5.9	%5.9	ضابطة ⁽⁹⁾	ربحية السهم
		0.772	3.063	%6.3	%12.5	%62.5	%18.8	%0	تجريبية	
0.981	-0.024-	0.748	3.059	%5.9	%11.8	%64.7	%17.6	%0	ضابطة	العائد التشغيلي الذي حققته الشركة
		0.365	3.000	%0	%6.3	%87.5	%6.3	%0	تجريبية	
0.764	-0.301-	0.529	3.177	%0	%23.5	%40.6	%5.9	%0	ضابطة	صافي الدخل الذي حققته الشركة
		0.500	3.125	%0	%18.8	%75.0	%6.3	%0	تجريبية	

ملحق رقم (2) جدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي لمؤشرات المخاطر للشركة

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					المؤشرات	
				مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا		
0.165	-1.388-	0.493	2.353	%0	%0	%35.3	%64.7	%0	ضابطة	درجة المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة
		0.931	2.294	%0	%25.0	%31.3	%37.5	%6.3	تجريبية	
0.127	-1.528-	0.588	2.688	%0	%0	%35.8	%58.8	%5.9	ضابطة	درجة تعرض الشركة للازمات المالية والتعثر المالي
		0.704	2.688	%0	%12.5	%43.8	%43.8	%0	تجريبية	
0.067	-1.829-	0.562	2.235	%0	%5.9	%11.8	%82.4	%0	ضابطة	درجة مخاطر عدم السداد التي يتعرض لها المقرضون
		0.806	2.625	%6.3	%0	%43.8	%50.0	%0	تجريبية	

ملحق رقم (3) جدول رقم (6) نتائج التحليل الإحصائي لمؤشرات إدارة الشركة لأصولها.

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					المؤشرات	
				مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا		
0.237	-1.181-	0.849	3.294	%0	%47.1	%41.2	%5.9	%5.9	ضابطة	إدارة الشركة لاصولها
		0.680	3.063	%0	%25.0	%56.3	%18.8	%0	تجريبية	
0.923	-0.097-	0.866	3.000	%0	%29.4	%47.1	%17.6	%5.9	ضابطة	الأصول الثابتة في تحقيق المبيعات
		0.772	3.063	%0	%31.3	%43.8	%25.0	%0	تجريبية	

ملحق رقم (4) جدول رقم (7) نتائج التحليل الإحصائي لمقارنة تقييم المؤشرات المالية (للمتوسط بين الحالتين)

الطريقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقيمة إحصائية	P-value
الضابطة	2.8456	0.36047	-0.714	0.481
التجريبية	2.9219	0.23662		

ملحق رقم (5) جدول رقم (8) نتائج التحليل الإحصائي للقرار بمنح الائتمان للمجموعتين

هل يمكن للشركة الحصول على تسهيل ائتماني				
المجموعة	نعم	لا	Chi-square	P-value
الضابطة	%100	%0	7.792	0.005
التجريبية	%62.5	%37.5		

ملحق رقم (6) جدول رقم (9) نتائج التحليل الإحصائي للمعلومات عن ترتيبات التمويل من خارج الميزانية

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					الترتيبات محل الدراسة	
				بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	متوسطة	بدرجة قليلة	لا على الإطلاق		
0.970	-0.038-	0.966	3.059	%0	%41.2	%29.4	%23.5	%5.9	ضابطة	عملية توريق الأصول
		0.998	3.063	%0	%43.8	%25	%25	%6.3	تجريبية	
0.105	-1.622-	1.029	3.059	%0	%47.1	%17.6	%29.4	%5.9	ضابطة	عملية الإيجار التمويلي
		1.195	3.688	%31.3	%31.3	%12.5	%25.0	%0	تجريبية	
0.985	-0.190-	1.144	3.059	%0	%52.9	%11.8	%23.5	%11.8	ضابطة	عملية إنشاء شركات للبحوث والتطوير
		1.237	3.063	%6.3	%43.8	%12.5	%25.0	%12.5	تجريبية	

ملحق رقم (7) جدول رقم (10) نتائج التحليل الإحصائي لمقارنة المعلومات عن عمليات التمويل
من خارج الميزانية (للمتوسط بين الحالتين)

الطريقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية	P-value
الضابطة	3.0588	0.97351	-0.607	0.549
التجريبية	3.2708	1.03436		

ملحق رقم (8) جدول رقم (11) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار أي القوائم المالية كان له أثر في اتخاذ قرار الانتماء

P-value	Z	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقياس					القوائم المالية والإيضاحات المتممة	
				بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	متوسطة	بدرجة قليلة	لا على الإطلاق		
0.077	-1.771-	0.697	4.118	%29.4	%52.9	%17.6	%0	%0	ضابطة	المعلومات الواردة بالمركز المالي
		0.806	3.625	%12.5	%43.8	%37.5	%6.3	%0	تجريبية	
0.053	-1.938-	0.935	4.000	%35.3	%35.3	%23.5	%5.9	%0	ضابطة	المعلومات الواردة بقائمة الدخل
		0.629	3.438	%0	%50.0	%43.8	%6.3	%0	تجريبية	
0.146	-1.454-	0.809	3.177	%5.9	%23.5	%52.9	%17.6	%0	ضابطة	المعلومات الواردة بالملاحظات المتممة
		0.885	3.625	%18.8	%31.3	%43.8	%6.3	%0	تجريبية	

ملحق رقم (9) جدول رقم (12) نتائج التحليل الإحصائي لمقارنة أي القوائم له أثر
في اتخاذ قرار الانتماء (للمتوسط بين الحالتين)

الطريقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) الإحصائية	P-value
الضابطة	3.7647	0.63207	0.985	0.332
التجريبية	3.5625	0.54049		

ملحق رقم (10) جدول رقم (13) نتائج التحليل الإحصائي لمدى كفاية المعلومات المالية للمجموعتين

هل تعتقد بأن المعلومات في القوائم المالية والإيضاحات كافية لاتخاذ القرار				
المجموعة	نعم	لا	قيمة إحصائية كأي تربيع Chi-square	P-value
الضابطة	%47.1	%52.9	1.733	0.188
التجريبية	%25.0	%75.0		

ملحق رقم (11) جدول رقم (14) نتائج التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين قرار منح الائتمان مع ترتيبات التمويل من خارج الميزانية

القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	لا على الإطلاق	الحصول على تسهيل ائتماني وفقاً X هل يمكن للشركة للإفصاح عن ترتيبات التمويل التالية:	
0.156	% 40.7	% 22.2	% 37.0	نعم	توريث الأصول
	% 50.0	% 50.0	% 0.0	لا	
	% 42.4	% 27.3	% 30.3	المجموع	
0.134	% 51.9	% 11.1	% 37.0	نعم	الإيجار التمويلي
	% 66.7	% 33.3	% 0.0	لا	
	% 54.5	% 15.2	% 30.3	المجموع	
0.057	% 48.1	% 7.4	% 44.4	نعم	إنشاء شركات البحوث والتطوير
	% 66.7	% 33.3	% 0.0	لا	
	% 51.5	% 12.1	% 36.4	المجموع	

عرض الكتب

المحاسبة في شركات الأشخاص

المؤلفان: د. إدريس عبد السلام إشتيوي د. علي عوض زاقوب
الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر - بنغازي
تاريخ النشر: الطبعة الأولى 2016
عدد الصفحات: 231 صفحة

عرض : د. خالد عبدالواحد النخاط

الكتاب جاء في (231) صفحة، توزعت على ثمانية فصول تناولت المعالجات المحاسبية للعمليات الرئيسية لشركات الأشخاص. تناول الفصل الأول مقدمة عن شركات الأشخاص، بينما يبين الفصل الثاني المعالجات المحاسبية لتكوين شركات الأشخاص. الفصل الثالث يناقش ويشرح المعالجة المحاسبية لحسابات الشركاء وكيفية توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء. أما الفصل الرابع فيبين المعالجة المحاسبية لتعديل رأس المال (زيادة أو تخفيض رأس المال). الفصل الخامس والسادس يوضحان المعالجة المحاسبية لانضمام شريك جديد، وانفصال شريك. الفصل السابع يشرح المعالجة المحاسبية لانقضاء (تصفية) شركات الأشخاص، الفصل الثامن والأخير، يبين المعالجة المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص الأخرى. وفيما يلي نتناول بشكل مختصر أبرز الموضوعات التي يقدمها كل فصل من هذه الفصول:

يبين المؤلفان في المقدمة ماهية وأهمية شركات الأشخاص وأنواعها وكيفية تأسيسها وأركان عقد التأسيس، ومسؤولية

يجمع كتاب المحاسبة في شركات الأشخاص لمؤلفيه الدكتور إدريس عبد السلام إشتيوي، أستاذ المحاسبة المشارك في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، والدكتور علي عوض زاقوب، أستاذ المحاسبة المساعد في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي. بين خبرة جيلين، حيث يعتبر الدكتور إدريس عبد السلام إشتيوي من أوائل أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة منذ تأسيسه، بالإضافة إلى الدكتور علي عوض زاقوب، عضو هيئة تدريس بالقسم من الجيل الواعد بالكلية.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة متكاملة للمشاكل المحاسبية في شركات الأشخاص بمختلف أنواعها (شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، وشركات المحاصة). وقد راعى المؤلفان عند إعدادهما لهذا الكتاب أن يشتمل على المفاهيم والأسس التي تستند إليها معالجة المشاكل المحاسبية في شركات الأشخاص، وأن يكون شاملاً لنواحي التطبيق العملي في تلك الشركات.

وحالات انضمام الشريك، بينما تناول الفصل السادس الطرق المختلفة والمعالجة المحاسبية لطرق وحالات انفصال شريك من الشركة.

في الفصل السابع، تناول المؤلفان موضوع انقضاء شركة الأشخاص (التصفية)، حيث وضحا أسباب انقضاء شركة الأشخاص، وكيفية تحديد حقوق الدائنين والشركاء وأولويات السداد، والإجراءات المحاسبية لتصفية شركة الأشخاص، ثم بين المؤلفان بالأمثلة التطبيقية التوضيحية كيفية المعالجة المحاسبية للتصفية السريعة، والتصفية التدريجية.

أما الفصل الثامن والأخير، فقد خصص لتناول الاختلافات في المعالجات المحاسبية في شركات الأشخاص الأخرى وهي شركات التوصية البسيطة، وشركات المحاصة.

كما يتضمن الكتاب ملحقاً لقانون النشاط التجاري الليبي (الجزء الخاص بشركات الأشخاص)، لمساعدة الطالب للرجوع إلى القواعد المنظمة لكيفية معالجة العمليات المختلفة في شركات الأشخاص.

في الختام يمكن تقديم أهم إيجابيات هذا الكتاب في شموله وإحاطته بجميع موضوعات المحاسبة في شركات الأشخاص، كما تميز المؤلفان بالعمق في طرح الموضوعات ومناقشتها بالتفصيل، وتقديم الأمثلة العملية لتوضيح التطبيقات

الشريك، كما يوضح الفصل أيضاً الخصائص المميزة لشركات الأشخاص.

في الفصل الثاني، ناقش المؤلفان طرق تكوين شركات الأشخاص، حيث يوضح الفصل طرق تقديم رأس المال في شركات الأشخاص، والمعالجة المحاسبية لهذه الطرق، وكيفية إعداد الميزانية الافتتاحية لشركة الأشخاص.

خصص المؤلفان الفصل الثالث لموضوع الحسابات الجارية للشركاء (الحسابات الشخصية)، حيث يوضح الفصل أنواع وطبيعة الحسابات الشخصية للشركاء، ثم يبين المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بمسحوبات مرتبات الشركاء، وكذلك المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بفائدة رأس المال وبقرض الشركاء، والمعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح والخسائر.

استعرض المؤلفان في الفصل الرابع المعالجة المحاسبية لزيادة وتخفيض رأس المال، حيث يوضح الفصل أسباب زيادة أو تخفيض رأس المال، والمتطلبات القانونية عند زيادة أو تخفيض، وكذلك أساليب زيادة أو تخفيض رأس المال، ثم تناول المعالجة المحاسبية لعمليات زيادة أو تخفيض في رأس المال.

ونظراً لأهمية موضوع تغير الملكية في شركات الأشخاص، خصص المؤلفان الفصل الخامس والفصل السادس لحالات تغير الملكية، حيث تناول الفصل الخامس الطرق المختلفة لانضمام شريك جديد للشركة، والمعالجة المحاسبية لطرق

المختلفة لموضوعات الكتاب، إضافة إلى سلامة لغة الكتاب ووضوحها.

كما تضمنت بداية كل فصل توضيح الأهداف التعليمية التي يهدف الفصل إلى تحقيقها، والتي تساعد وترشد الطالب لما يجب أن يحققه من قراءة الفصل. أيضا تضمنت نهاية كل فصل ملخصا لأهم النقاط الواردة بالفصل، إضافة إلى مجموعة أسئلة وتمارين تساعد الطالب على الإلمام الجيد بموضوع الفصل.

الملاحظة على الكتاب هي عدم تضمين بعض الحالات التي تحتاج إلى معالجات محاسبية خاصة، كذلك عدم توضيح بعض متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي غالبا يكون شكلها القانوني شركات أشخاص. هذه الملاحظة ما هي إلا وجهة نظر لا تقلل من المساهمة القيمة للكتاب الجدير بالاعتناء والقراءة لكل طلاب المحاسبة والمحاسبين الممارسين في هذا الفرع من فروع المحاسبة.

الملخصات

هيكل ومسؤوليات مجالس الإدارة في
المصارف التجارية الليبية: رؤى من
النظرية المؤسسية.

د. على عوض زرقوب
قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد،
جامعة بنغازي

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتفسير تأثير الضغوط المؤسسية المختلفة على هيكل ومسؤوليات مجالس الشركات في المصارف التجارية الليبية، في ضوء نظرية علم الاجتماع المؤسسية.

التصميم / المنهجية / المنهج:

لتحقيق هدف البحث، أجريت تباعاً دراستان ميدانيتان لجمع وتحليل البيانات. الدراسة الميدانية الأولى استخدمت فيها المقابلات مع عدد من أصحاب المصالح في المصارف التجارية الليبية، بهدف بيان آراءهم حول ممارسات الحوكمة في هذه المصارف. وبناءً على النتائج المستخلصة من تحليل المقابلات وأدب حوكمة الشركات، تم في الدراسة الثانية التركيز على ممارسات الحوكمة في مصارف مختلفة وفقاً لهيكل ملكية المصارف التجارية الليبية: ملكية عامة، مختلط الملكية (يتضمن شراكة مع مصرف دولي كشريك إستراتيجي)، وملكية القطاع الخاص، لدراسة ما إذا كان هيكل الملكية أو أي عوامل أخرى قد أثرت على ممارسات الحوكمة في هذه المصارف، وما إذا كانت بعض السمات قد تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها.

نتائج البحث:

توضح نتائج البحث أن أنواعاً مختلفة من الضغوط المؤسسية تؤثر في تشكيل هيكل ومسؤوليات والممارسات الحالية لمجالس الإدارة في المصارف التجارية الليبية، ولا سيما الضغط القسري من متطلبات قانون المصارف ومصرف ليبيا المركزي. إن تأثير هذه الضغوط المؤسسية يختلف إلى حد ما بين المصارف التجارية الليبية وفق هيكل الملكية، مما يؤدي إلى بعض الاختلافات في الاستجابة للضغوط المؤسسية، وبالتالي في ممارسات مجالس الإدارة.

قيود البحث:

تتعلق قيود البحث بأساليب البحث المستخدمة. على سبيل المثال، قد يكون بعض المشاركين في المقابلات أو الاستبيان قد أساءوا فهم بعض الأسئلة أو لم يكونوا على دراية كافية بحوكمة الشركات، ولكن يرغبون في إظهار عدم معرفتهم وبالتالي قد يقدمون إجابات غير واقعية. علاوة على ذلك، في مثل هذه الأساليب البحثية، يعتمد تحليل إجابات المستجيبين، إلى حد ما على وجهة نظر الباحث والتقييم، والتي يمكن أن تكون أكثر انطباعية وذاتية. هذه القيود يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند استخدام نتائج هذا البحث.

الآثار البحثية:

الحالية لحوكمة الشركات في الكيانات الرئيسية. علاوة على ذلك، يقدم البحث دليلاً على ما إذا كانت هذه الضغوط المؤسسية تؤثر على المصارف التجارية الليبية بنفس القدر أو بشكل مختلف وفقاً لاختلاف هيكل ملكية هذه المصارف.

الكلمات الدالة:

حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، نظرية علم الاجتماع المؤسسي الجديد، ليبيا، المصارف التجارية الليبية.

يقدم هذا البحث دليلاً عملياً لفهم منظور أو رؤى علم الاجتماع المؤسسي الجديد، لكيفية تأثير أنواع مختلفة من الضغوط المؤسسية (القسري والمعياري والمحاكي) على هيكل ومسؤوليات والممارسات الحالية لمجالس الإدارة في المصارف التجارية الليبية. ويشير هذا البحث إلى طرق جديدة للبحث، عن طريق التركيز أكثر على تأثير الضغوط المؤسسية على عملية إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات مجلس الإدارة وممارسات حوكمة الشركات.

الآثار العملية:

يساعد هذا البحث عملياً مصرف ليبيا المركزي كمنظم وصانع للسياسات للمصارف التجارية الليبية من خلال تحديد العوامل المؤسسية، التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الليبية، واقتراح كيفية تحسين هذه الممارسات.

الأصالة / القيمة:

المساهمة الرئيسية التي يقدمها هذا البحث هي استخدام منظور أو رؤى علم الاجتماع المؤسسي الجديد كإطار نظري لتفسير النتائج، لأن مثل هذا المنظور لم يستخدم كثيراً من قبل الباحثين في أدبيات حوكمة الشركات. وفي هذا الصدد، يوفر البحث فهماً عاماً لكيفية تأثير أنواع مختلفة من الضغوط المؤسسية (القسري والمعياري والمحاكي) على الممارسات

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير*
من الفترة 1-1-2014 إلى 31-12-2015

(1) مسار الرسالة :

عنوان الرسالة	اسم الطالب	لجنة المناقشة	القسم	تاريخ المناقشة
دور السياحة في توفير النقد الأجنبي: نظرة مستقبلية.	طارق علي عبدالسلام الصالحين	د. خديجة عبدالكريم المجبري د. إبراهيم صالح الرفادي د. ناصر ميلاد العرفي	الاقتصاد	2014.01.26
تقييم سياسات تسعير النفط الخام الليبي : دراسة تحليلية من منظور الاستدامة خلال الفترة 1958 - 2010 .	أمينة الصيد بوعجيلة محمد	د. إبراهيم صالح الرفادي د. عبدالله امجد شامية د. مجيب حسن محمد	الاقتصاد	2014.02.23
محددات سياسة التسعير للخدمات الصحية بالمراكز والمستشفيات الخاصة : دراسة ميدانية بمدينة بنغازي.	نعيمة أحمد عمر الشامي	د. إبراهيم صالح الرفادي د. فتحي صالح بوسدره د. مجيب محمد حسن	الاقتصاد	2014.03.24
تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي : دراسة تحليلية في الفترة من 2001 إلى 2010 .	سالم محمود احميده دخيل الله	د. علي عطية عبدالسلام د. إبراهيم صالح الرفادي د. أحمد محمد فراج	الاقتصاد	2014.05.03
دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في ليبيا : دراسة قياسية باستخدام النموذج القياسي ARDL خلال الفترة 1970-2007.	ايوب محمد يونس الفارسي	د. عبدالفتاح عبدالسلام بوحبيل د. إبراهيم صالح الرفادي د. بشير عبدالله بلق	الاقتصاد	2014.05.12

2015.05.14	الاقتصاد	د. عبدالفتاح عبدالسلام بوحبيب د. عبدالمنعم محمد بحيري د. سليمان بشير عبدالله بلق	هناء عبدالكريم خليفة محمد	هل يستطيع النظام المالي في ليبيا تبني سياسة استهداف التضخم ؟
2015.08.18	الاقتصاد	د. عبدالله امجد شامية د. ابراهيم صالح الرفادي د. ناصر ميلاد العرفي	أروى خيرالله الجالي الشريف	إنتاج وترشيد استهلاك المياه : منطقة البطنان كحالة دراسية .
2015.11.04	الاقتصاد	د. علي عطية عبدالسلام د. فتحي صالح بوسدره د. فيصل مفتاح شلوف	صلاح أبوبكر سعيد عبدالله عمر	محددات تكوين رأس المال الثابت في ليبيا : دراسة قياسية للفترة 1990 - 2010 م .
2014.01.05	إدارة الأعمال	د. عبدالجليل آدم المنصوري د. عبدالقادر انويجي البدري د. عبداللطيف البشير التونسي	نعيمة مسعود علي فرج الورفلي	الثقة التنظيمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي : دراسة ميدانية على العاملين بالمنظمات النفطية العاملة في مدينة بنغازي.
2014.01.29	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر انويجي البدري د. الصديق منصور بوسنينة د. سليمان محمد مرجان	هبة الهادي محمد البرناوي	العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي : دراسة ميدانية على العاملين بمكاتب خدمات التقاعد التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي في مدينة بنغازي.
2014.01.30	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر انويجي البدري د. عبدالقادر عياد عامر د. سليمان محمد مرجان	سهام ابراهيم عبد السيد صالح	مدى توافر متطلبات تنمية الموارد البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية : دراسة تطبيقية على موظفي الإدارة العامة بجامعة بنغازي وعمر المختار.

2014.01.30	إدارة الأعمال	د. مصطفى محمد النائلي د. الصديق منصور بوسنيّة د. سليمان محمد مرجان	أنس سليمان عبدالله الخفيفي	مدى نجاح استخدام نظم المعلومات الإدارية في رفع كفاءة الأداء الإداري للعاملين في المصارف العامة الليبية .
2014.01.30	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر انويجي البدري د. عبدالقادر عياد عامر د. سليمان محمد مرجان	خالد عبدالله محمد حويو	معايير اختيار وتعيين العنصر البشري في المنظمات الصحية : دراسة تطبيقية على المستشفيات العامة والمراكز التخصصية العاملة بقطاع الصحة بمدينة بنغازي.
2014.03.22	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. عبدالقادر انويجي البدري د. سليمان محمد مرجان	حنان محمد أحمد محمد البعباع	مدى رضا النزول عن الخدمات الصحية في بعض المستشفيات العامة بمدينة بنغازي : دراسة ميدانية على عينة من النزلاء في المستشفيات العامة.
2014.03.22	إدارة الأعمال	د. مصطفى محمد النائلي د. الصديق منصور بوسنيّة د. سليمان محمد مرجان	عبدالوهاب محمد الشحومي	الثقافة التنظيمية وعلاقتها بتطبيق الإدارة الإلكترونية : دراسة ميدانية على المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي.
2014.09.06	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر انويجي البدري د. عبدالجليل آدم المنصوري د. امراجع يوسف سالم	خالد عبدالجواد القذافي العقيلي	تمكين العاملين وعلاقته بسلوكيات المواطنة التنظيمية : دراسة ميدانية على عينة من العاملين بمكاتب خدمات صندوق الضمان الاجتماعي – فرع بنغازي .
2014.09.22	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. عبدالقادر انويجي البدري د. وائل محمد جبريل	منصورة الطاهر محمد المقصبي	تقنيات الاتصال الإداري ودورها في تطوير الأداء الوظيفي : دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بالمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي

2014.09.28	إدارة الأعمال	د. الصديق منصور بوسنية د. عبدالجليل آدم المنصوري د. وائل محمد جبريل	عبدالحكيم عبدالقادر الشريف	واقع التمكين الإداري وعلاقته بإدارة الأزمات: دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بالمستشفيات الليبية العامة بمدينة بنغازي
2014.09.28	إدارة الأعمال	د. الصديق منصور بوسنية د. عبدالجليل آدم المنصوري د. عمار الطيب كشود	علي نوح عمر امراجع العبدلي	واقع الإبداع الإداري لدى القيادات الإدارية : دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بالمصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي.
2014.10.14	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر انويجي البدري د. عبدالقادر عياد عامر د. أحمد علي بالتمر	علي عبدالجليل علي الغزالي	جودة الخدمات الصحية وعلاقتها برضا المرضى: دراسة ميدانية على المستشفيات العامة الواقعة في نطاق مدينة بنغازي .
2014.10.14	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. عبدالقادر انويجي البدري د. وائل محمد جبريل	حنين سليمان عبدالقادر الكاديكي	دور الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي .
2014.10.14	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. عبدالقادر انويجي البدري د. وائل محمد جبريل	حنان علي عبدالسلام القطراني	المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي .
2014.11.11	إدارة الأعمال	د. الصديق منصور بوسنية د. عبدالقادر انويجي البدري د. وائل محمد جبريل	محمد محمود عبدالعظيم الزقلعي	التغيير التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي : دراسة ميدانية على العاملين بمكاتب الخدمات التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي - فرع بنغازي .

2015.10.01	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. عبدالقادر انويجي البدري د. أحمد علي بالتمر	عبدالرحمن محمد الشريف	واقع إدارة الأزمة في قطاع الكهرباء الليبي : دراسة ميدانية على المديرين العاملين في شركات الكهرباء العامة بالمنطقة الشرقية .
2015.10.01	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر انويجي البدري د. عبدالقادر عياد عامر د. أحمد علي بالتمر	رانبا مصطفى عاشور بوز غيبة	الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالتطوير التنظيمي : دراسة ميدانية على الموظفين بالفروع الرئيسية للمصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي .
2015.10.01	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. عبدالقادر انويجي البدري د. أحمد علي بالتمر	فاطمة ارحيم الشريف البرعصي	ضغط العمل وعلاقته بعملية اتخاذ القرارات : دراسة ميدانية على مديري الفروع الرئيسية للمصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي .
2015.10.06	إدارة الأعمال	د. الصديق منصور بوسنيّة د. عبدالقادر عياد عامر د. وائل محمد جبريل	وليد عبدالله محمد الزاقل	مدى التزام المديرين بأخلاقيات العمل الإدارية من وجهة نظر الموظفين .
2015.10.20	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. عبدالقادر انويجي البدري د. وائل محمد جبريل	أمال يوسف محمد سويد	الحوافز وأثرها على مستوى الأداء لدى الموظفين في شركة الخليج العربي للنقط بمدينة بنغازي.
2015.10.27	إدارة الأعمال	د. ناصر فرج احسونة د. عبدالقادر عياد عامر د. وائل محمد جبريل	روداد محمد أحمد الأوجلي	العوامل المسببة لضغوط العمل وعلاقتها بجودة الخدمات : دراسة ميدانية على العاملين بهيئة التمريض في المستشفيات والمراكز الطبية الإيوائية العامة العاملة في مدينة بنغازي .

2015.10.29	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. الصديق منصور بوسنيّة د. وائل محمد جبريل	فاطمة عبدالفتاح إبراهيم البرعصي	التطوير التنظيمي وعلاقته بفاعلية القرارات الإدارية : دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بالمستشفيات والمراكز الطبية الإيوائية العامة العاملة في مدينة بنغازي .
2014.01.27	المحاسبة	د. إدريس عبد الحميد الشريف د. فاخر مفتاح بوفرنّة د. عادل السيد افكيرين	طارق محمود يونس المزيني	الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة : دراسة تطبيقية على المصارف الليبية.
2014.02.01	المحاسبة	د. بوبكر فرج شريعة د. فاخر مفتاح بوفرنّة د. عبدالنبي المجد المدني	اسماعيل عيسى محمد الحويلي	دور وظيفة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات : دراسة مقارنة لحالة مصرف التجارة والتنمية ومصرف الوحدة.
2014.02.22	المحاسبة	د. فاخر مفتاح بوفرنّة د. إدريس عبد الحميد الشريف د. عبدالسلام علي الجحاوي	أسامة أحمد عمر التهامي	تأثير المعلومات المالية وغير المالية على الكفاءة التسعيرية للسوق المالي " دراسة عملية على السوق المالي الليبي "
2014.03.30	المحاسبة	د. بوبكر فرج شريعة د. عوض أحمد الروباتي د. مصطفى بالقاسم ساسي	رحاب محمد رجب الغزواني	مدى التزام المراجع الليبي بتطبيق معيار المراجعة الدولي (240) الخاص بكشف الغش ومنعه.
2014.04.01	المحاسبة	د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني د. مصطفى بكار محمود د. عماد محمد البهلول	طارق عبدالحميد مصباح سعد	أثر التخصصية على الأداء المالي للشركات الصناعية الليبية التي تمت تخصصتها .

2014.05.04	المحاسبة	د. بوبكر فرج شريعة د. عبدالسلام محمد البدري د. عبدالسلام علي الجحاوي	كريمة جمعة إبراهيم السعداوي	دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالتقارير المالية للشركات : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية.
2014.05.28	المحاسبة	د. بوبكر فرج شريعة د. عبدالسلام أحمد الكزة د. جمعة محمد الفاخري	نادية الفرجاني المبروك البر عصي	قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي .
2014.07.09	المحاسبة	د. أبوبكر فرج شريعة د. عبدالسلام محمد البدري د. عبدالسلام علي الجحاوي	وفاء امراجع محمد البركي	قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبي.
2014.08.18	المحاسبة	د. فاخر مفتاح بوفرنة د. أبوبكر فرج شريعة د. عبدالسلام علي الجحاوي	أدهم عبدالمولى حسين البرغثي	أثر الخصخصة على الأداء المالي للمصارف : دراسة مقارنة للمصارف في ليبيا.
2015.03.25	المحاسبة	د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني د. إدريس عبدالسلام اشتبوي د. عبدالسلام علي الجحاوي	نورا إدريس إبراهيم شاكير	أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية (سابقاً) على أداء تلك المصارف .
2015.04.12	المحاسبة	د. مصطفى بكار محمود د. إبراهيم أحمد بالخير د. عبدالسلام علي الجحاوي	نادية محمد محمد المطردي	مدى إدراك مراجعي الحسابات لأهمية تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في عملية المراجعة .

2015.06.16	المحاسبة	د. فاخر مفتاح بوفرنه د. أبوبكر فرج شريعة د. جمعة محمد الفاخري	ونيس محمد أحمد داوود البرغثي	معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية.
2015.06.22	المحاسبة	د. جمعة خليفة الحاسي د. إدريس عبدالسلام أشتيوي د. جمعة محمد الفاخري	ايهاب حمزة عيد المسماري	أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية : دراسة استكشافية على إدارات الائتمان بالمصارف التجارية الليبية .
2015.08.18	المحاسبة	د. عبدالسلام محمد البديري د. إبراهيم أحمد بالخير د. أبوبكر فرج شريعة د. عبدالسلام علي الجحاوي	يامن عبدالله إبراهيم البشاري	متطلبات الإفصاح عن ربحية السهم طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (33) ومدى توافرها في التقارير المالية للشركات الليبية : دراسة استكشافية على سوق الأوراق المالية الليبي .
2015.09.09	المحاسبة	د. مصطفى بكار محمود د. جمعة خليفة الحاسي د. عبدالسلام علي الجحاوي	حمزة محمد محمود الفضيل اكريم	أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين تقدير مخاطر المراجعة : دراسة تطبيقية على المراجعين الليبيين .
2015.09.19	المحاسبة	د. أبوبكر فرج شريعة د. فاخر مفتاح بوفرنه د. أكرم علي زوبي	فرج محمد عبدالقادر المنفي	بدائل القياس المحاسبي لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية : دراسة تطبيقية على الشركات الليبية.

2015.10.08	المحاسبة	د. إبراهيم أحمد بالخير د. أحمد عبدالله بيت المال د. أبوبكر فرج شريعة د. عبدالسلام علي الجحاوي	عبدالرازق إبراهيم علي السعداوي	دور الرقابة الداخلية في الجمعيات الأهلية الليبية : دراسة حالة لجمعية الهلال الأحمر الليبي والكيف - بنغازي .
2015.10.27	المحاسبة	د. إبراهيم أحمد بالخير د. عبدالسلام أحمد الكزة د. جمعة محمد الفاخري	إبراهيم أحمد محمد سليم النعاس	إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة الليبية : دراسة تطبيقية .
2015.11.04	المحاسبة	د. عوض أحمد الروياتي د. إدريس عبدالسلام اشتوي د. جمعة محمد الفاخري	صالح أبوبكر محمد الجازوي	أثر استخدام المراجع الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية .
2015.11.18	المحاسبة	د. مسعود عبدالحفيظ البديري د. أبوبكر فرج شريعة د. جمعة محمد الفاخري	ناجي علي فرج علي الكاديكي	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية .
2015.12.02	المحاسبة	د. عبدالسلام محمد البديري د. أبوبكر فرج شريعة د. عبدالسلام علي الجحاوي	انتصار سعد محمد هاشم	المواءمة بين مخرجات التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل في ليبيا : إطار مقترح للتوفيق بين مخرجات التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل الليبي .
2015.12.25	المحاسبة	د. إبراهيم أحمد بالخير د. إدريس عبدالسلام اشتوي د. أكرم علي زوبي	تهاني رافع صالح إبراهيم الرفادي	معوقات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) في الشركات الصناعية الليبية : دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الواقعة في مدينة بنغازي .

2015.12.27	المحاسبة	د. إدريس عبدالسلام اشتيوي د. أبوبكر فرج شريعة د. عبدالسلام علي الجحاوي	مجدي عبدالسلام عبدالسلام النجار	مدى التزام مقدار ضريبة الشركات بمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وأثر ذلك في الكشف عن حالات التهرب الضريبي .
2014.07.09	العلوم السياسية	د. عبدالله مسعود الدرسي د. أحمد الزروق الرشيد د. وفاء كاظم الشمري	سعد حسن موسى بكار العبيدي	تطور العلاقات السورية الإيرانية وأثرها على مسار التسوية في القضية الفلسطينية (1991 - 2009).
2014.09.17	العلوم السياسية	د. آمال سليمان العبيدي د. أحمد الزروق الرشيد د. سليمان محمد إبراهيم	ريم عبدالرحمن بركات بن سعود	سياسات تمكين المرأة في ليبيا : دراسة تحليلية لتشريعات العمل ومدى توافقها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال الفترة 1989 – 2010 م .
2015.10.04	العلوم السياسية	د. آمال سليمان العبيدي د. أحمد الزروق الرشيد د. محمد زاهي المغربي	عبدالعزیز عقيلة عبدالحفيظ عقيلة	الثبات والتغير في الثقافة السياسية الليبية بعد ثورة 17 فبراير: دراسة حالة طلبة جامعة بنغازي .
2015.10.22	العلوم السياسية	د. آمال سليمان العبيدي د. إبراهيم أحمد بالخير د. عاشور سليمان شوايل	مرعية عبدالله موسى يونس العبار	السياسات الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا : دراسة استكشافية لمدى نطاق التشريعات الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة الزمنية (2005 - 2014) .
2015.11.01	العلوم السياسية	د. عبدالله مسعود الدرسي د. علي محمد شمش د. عامر رمضان بوضاوية	رمزي عبدالسلام محمد الشعافي	البعد الإستراتيجي في السياسة الخارجية الليبية (1951 – 2011) .

(2) مسار المواد :

اسم الطالب	القسم	تاريخ الحصول على الدرجة	اسم الطالب	القسم	تاريخ الحصول على الدرجة
عبير عبدالسلام مجيد سالم	المحاسبة	2014.02.28	إبراهيم كامل يريدان كريم	المحاسبة	2014.02.28
هدى بالقاسم علي المسلاتي	المحاسبة	2014.02.28	منعم مصباح أحمد باكير	المحاسبة	2014.02.28
أسامة منصور علي ميلاد	المحاسبة	2014.02.28	عبدالرحمن عوض المجريسي	المحاسبة	2014.02.28
فائزة منصور نعيم إبراهيم	المحاسبة	2014.02.28	أنس فرج جبريل الديباني	المحاسبة	2014.02.28
عبدالحيظ علي محمد فركاش	المحاسبة	2014.02.28	طارق عبدالفتاح الرقيق	المحاسبة	2014.02.28
غسان محمد عبدالكريم	المحاسبة	2014.02.28	سعاد مفتاح صالح عقيلة	المحاسبة	2014.02.28
عبير سالم رمضان عبدالرازق	المحاسبة	2014.02.28	أسماء محمد عبدالله حمد	المحاسبة	2014.02.28
عمر خالد عبدالرحمن العوكلي	المحاسبة	2014.02.28	أحمد محمد حسن المقريف	المحاسبة	2014.02.28
عبدالحكيم سليم موسى اكريم	المحاسبة	2014.02.28	عصام محمد ونيس الفرجاني	المحاسبة	2014.02.28
عصام حمد محمد المغربي	المحاسبة	2014.02.28	إبراهيم صالح موسى البر عصي	المحاسبة	2014.02.28
طارق جبريل محمد القطروني	المحاسبة	2014.02.28	غيث موسى محمد جاب الله	المحاسبة	2014.02.28

2014.07.31	المحاسبة	حمزة إدريس علي امراجع	2014.02.28	المحاسبة	رجعة طاهر محمد الشعافي
2014.07.31	المحاسبة	حمزة سعد محمد القطراني	2014.02.28	المحاسبة	إبراهيم خليفة عمران الورفلي
2014.07.31	المحاسبة	خالد بالقاسم محمد القطراني	2014.02.28	المحاسبة	خالد رجب ميلاد
2014.07.31	المحاسبة	زياد إدريس جاب الله صالح	2014.02.28	المحاسبة	علي مفتاح محمد الشخي
2014.07.31	المحاسبة	شاكرا ابريك إبراهيم الطويل	2014.07.31	المحاسبة	أميرة عبدالونيس عبدالجواد
2014.07.31	المحاسبة	ضاوي الفضيل عمر الزوي	2014.07.31	المحاسبة	جمال محمد عبدالقادر
2014.07.31	المحاسبة	عديريه عبدالمنعم علي	2014.07.31	المحاسبة	أحلام أحمد عمر عبدالسلام
2014.07.31	المحاسبة	علي عباس محمود النجار	2014.07.31	المحاسبة	امراجع حسن عبدالحفيظ
2014.07.31	المحاسبة	فطومة مختار الصابري	2014.07.31	المحاسبة	الصادق أحمد آدم أحمد
2014.07.31	المحاسبة	مصطفى محمود أحمد الثني	2014.07.31	المحاسبة	نور الدين سالم محمد العماري
			2014.07.31	المحاسبة	لمياء عبدالسلام علي العمامي

المصدر: مكتب الدراسات العليا والتدريب بجامعة بنغازي .



DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL . 33-34

2014 - 2015

Articles

Structure and Responsibilities of Corporate Boards in Libyan Commercial Banks:
Insights from Institutional Theory.

Dr. Ali A. Zagoub

Abstracts

The Impact of Zakat on the Economic Stability.

Dr. Aisha Abdulsalam

Localization Efforts and Sustainable Development; Illusion of Purchasing Technology and
Technology of Selling Illusion.

Dr. Abduljaleel A. Elmansouri Dr. Faisal S. Elkikhia Mohamed M. Elsaadi

The Effect of Disclosing the Off-balance Sheet Arrangement on Libyan Commercial Banks
Decisions in Granting Credit.

Dr. Jumma K. El hassy

Ehab H. El Mesmari



Journal of
DIRASAT
IN ECONOMICS
AND BUSINESS

Editor- in - Chief

Dr. Faisal S. El kikhia

Managing Editor

Dr. Younis A. Asaayed

Editorial Board

Dr. Khaled K. Al Tira

Dr. Ali A. Zagoub

Dr. Abdulsalam M. Al Megrabi

Mr. Khaled K. Al Sahati

Editorial Secretary

Mr. Saleh F. Al Shaeri

Advisory Board

Prof. Attia E. El feituri

Prof. Abduljaleel A. El Mansouri

Prof. Idris A. Shetewi

Prof. Ali saeid Ali

Prof. Salem M. Al Gamati

Contents

Introduction

○ Articles

- ❑ Structure and Responsibilities of Corporate Boards in Libyan Commercial Banks: Insights from Institutional Theory1

Dr. Ali A. Zagoub

○ Abstracts

- ❑ The Impact of Zakat on the Economic Stability.....43

Dr. Aisha Abdulsalam

- ❑ Localization Efforts and Sustainable Development; Illusion of Purchasing Technology and Technology of Selling Illusion.....44

Dr. Abduljaleel A. Elmansouri Dr. Faisal S. Elkikhia Mohamed M. Elsaadi

- ❑ The Effect of Disclosing the Off-balance Sheet Arrangement on Libyan Commercial Bank Decisions in Granting Credit.....46

Dr. Jumma K. El hassy Ehab H. El Mesmari

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research , through publication of Journal of " Dirasat in Economics and Business" **volume 33-34 for the year 2014-2015**.This volume includes several researches , and essays , which were submitted and accepted for publication during **2016-2017**. These articles are in the area of economics, management ,accounting , political science, marketing, finance, and public administration.

In addition to the above this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period **of January-December 2014-2015** , for the purpose of facilitating research function by post graduate students in Libya .

This journal accepts , theoretical and applied researches in related fields of interest .It also welcomes all scientific criticism , comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be a scientific mean for communications between all interested parties in the field of scientific research in the area of economics , business , political science , and applied quantitative method in Libya and abroad .

The Editors

ARTICLES

**Structure and Responsibilities of
Corporate Boards in Libyan
Commercial Banks: Insights from
Institutional Theory.**

Dr. Ali A. Zagoub
*Accounting dept, Faculty of
Economics, University of Benghazi.*

Abstract:

Research Purpose: This research uses a new institutional sociology perspective to investigate how different types of institutional pressures have influenced structure and responsibilities of corporate boards in Libyan commercial banks (LCBs).

Design/Methodology/Approach: For this purpose, two pieces of empirical work, semi-structured interviews and a questionnaire survey were conducted respectively. The interviews were held with a number of stakeholders to ascertain their views on corporate governance in LCBs. A questionnaire survey were conducted to examine whether the ownership structure or any other factors have affected the governance practices of these banks and whether certain features have been institutionalized.

Research Findings: The findings illustrate that different types of institutional pressures are shaping the current corporate boards practices and reforms in LCBs, especially coercive pressure from the Libyan Bank Law requirements and the Central Bank of Libya (CBL). The influences of these institutional pressures, to some extent, are deferent between LCBs according to the ownership structure, making some differences in responding to institutional pressures, and thus in corporate boards practices.

Research limitations: the limitations are concerned with the research methods used in this research. For example, some participants in the interviews or questionnaire survey may have misinterpreted or not understood some of the questions because they are not familiar with them and do not want to show their lack of knowledge and thus they

may not provide realistic answers. Moreover, in such research methods, the analysis of respondents' answers depends, to some extent, on the researcher's perspective and assessment, which can be more impressionistic and subjective. All these limitations mentioned above must be taken into account when using these findings.

Research Implications: This research provides empirical evidence for understanding the New Institutional Sociology perspective of how different types of institutional pressures (coercive, normative and mimetic pressures) influence and shape the board practices in LCBs. This research suggests new avenues of research by focusing more on the impact of institutional pressures over the institutionalizing process of board practices and corporate governance practices.

Practical Implications: This research helps the CBL as a regulator and policy maker of LCBs by identifying institutional factors affecting corporate governance practices in LCBs, and suggest how these practices can be improved.

Originality/Value: The main contribution made by this research is the use of a new institutional sociology perspective as a theoretical framework to interpret the findings, since such a perspective has not been used frequently by researchers in the corporate governance literature. In this regard, the research provides a general understanding of how different types of institutional pressures (coercive, normative and mimetic pressures) influence and shape the current practices of corporate governance in LCBs. Moreover, it provides evidence about whether such institutional pressures influence LCBs similarly or differently according to their different ownership structure.

Keywords: Corporate Governance, corporate board, a new institutional sociology perspective theory, Libya, Libyan Banks.

1. Introduction:

Corporate governance is necessary to guarantee a sound financial system and, consequently, a country's economic development (BCBS, 2006). Board of directors is one of the most important mechanisms for adopting and implementing good practice of corporate governance (Hussain and Mallin, 2003). Since the corporate scandals in 1990s, corporate governance reforms across the world have paid especial attention to issues related to the board of directors by various organisations, regulators and researchers around the world (Mallin, 2013). The debate in literature has focused on aspects of the board of directors such as board structure, and role of the board (Andres, et al., 2005).

Corporate governance in Libya did not receive any attention until 2006 when the Central Bank of Libya (CBL) issued its Corporate Governance Guideline for Boards of Directors of Libyan Commercial Banks (LCBs) as voluntary guideline. Although, the guideline was an initial step and

contain general guidance to improve corporate governance practices in Libyan commercial banks (LCBs), it was ignored by the LCBs (Zagoub, 2011).

This Guideline was developed and replaced by the Corporate Governance Code for the Banking Sector (2010), which mandatorily apply in 2011 (CBL, 2010). The Code aims to ensure that the LCBs comply with sound corporate governance practices that would contribute to the protection of shareholders and stakeholders.

However, corporate governance literature has paid very little attention to issues of governance in Libya. In particular, it was not clear how the effective of board in LCBs and what most influence factors in forming boards practices in LCBs. The academic research has not been focusing on the boards practices in LCBs from any theoretical perspective. (Zagoub, 2011).

This research uses a new institutional sociology (NIS) theoretical framework to iden-

tify and analyze the influences of external institutional pressures on current corporate boards' practices in LCBs. In particular, it use NIS theoretical approach to determine and explain the influences of the institutional pressures (regulation, cultural and social factors) on current corporate boards' practices in LCBs.

The Libyan context and external influences such as economic, social, legal and political factors all play an important role in the Libyan society, and therefore, such factors are likely to be an important to the corporate governance practices of LCBs. In this regard, Monks and Minow (2012) noted that national culture is a powerful force for the institutionalization of corporate governance practices.

Mallin (2015) also explained that the economic, social, legal and political systems of a particular country affect the development and institutionalization of corporate governance concepts and practices in that country. Accordingly, NIS is an appropriate theoretical framework in such a context

and is appropriate for the research objectives. More-over, NIS can contribute to provide an alternative perspective about how institutional pressures influence the implementation of corporate governance systems in organizations.

This paper organizes as follows. In the next section, we outline the features of the Libyan Commercial Banks background. We then provide an overview of a new institutional sociology theoretical framework. Section 4 outline the research method. While section 5 analyses the findings of empirical work. Section 6 concludes the major findings from the empirical work, which provides a picture on the structure and role of corporate boards in LCBs.

2. Corporate Governance of Libyan Banks:

The Libyan Banking sector has fifteen commercial banks. These banks can be categorized into three types of ownership structure: state-owned banks; mixed ownership; and private banks. The mixed ownership is

between the CBL or the Libyan government, domestic investors (private sector), and foreign investors. Although privatization of state owned banks process has taken place in 2007, state owned banks still dominate the Libyan banking sector and account for more than 85% of total banks' assets (Dempsey, 2013).

The Bank Law: the LBCs are governed and regulated by the Bank Law (2005) and the Corporate Governance Code for the Banking Sector (2010) which apply in 2011. The Bank Law issued in 2005 and considered to be most comprehensive banking legislation approved for many years (Otman and Karlberg, 2007). The Law attempts to modernize the Libyan financial and banking system in order to meet the international standards. In this respect, it aims to restructure and modernize the LCBs order to give the sectors a more active role in redistribution of capital flows to the country's most productive sectors (CBL, 2010). The Law consists of two chapters, the first deals with the CBL, specifying its power and operating framework, as well as

defining its precise legal relationship to the Libyan government. The second chapter covers the establishment and supervision of the LCBs, which liberalizes it from the control of State.

This chapter consists of some articles in relation to corporate governance issues such as board structure, number of board members and internal control. However, most relevant corporate governance aspects are covered in the Corporate Governance Code for the Banking Sector (2010).

The Corporate Governance Code for the Banking Sector:

Since 2005, the CBL is committed to adopting international standards of corporate governance through legislation and regulations. Therefore, it has developed Corporate Governance Guideline in 2006 with referencing to the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) Principles of corporate governance and the Basel Report on Banking Supervision for enhancing corporate governance for banking organization (2006).

However, this Guideline was not mandatory, and thus the LCBs did not comply with most of it. Therefore, this Guideline was developed and replaced by the Corporate Governance Code for the Banking Sector (2010), which mandatorily apply in 2011(CBL, 2010). The Code aims to ensure that the LCBs comply with sound corporate governance practices that would protect rights of shareholders and stakeholders. The Code consists of six parts: definitions; shareholders rights; board of directors; board committees; disclosure; and other requirements. The next section outlines issues related to the structure and responsibility of board of directors in the corporate governance literature with mentioned to the Libyan Corporate Governance Code for the Banking Sector.

2.1 Structure of Board of Directors:

The Cadbury Report (1992) paid especial attention to the board of directors and stated that it is one of the most important mechanisms for achieving good corporate gover-

nance practices. The board of directors is mainly responsible for planning, monitoring and achieving a company's objectives. In order to effectively fulfill these board's responsibilities, members of the board of directors should be qualified, have a clear understanding of their duty towards the company, and be accountable to all shareholders and other stakeholders. Moreover, they should be able to exercise their responsibilities in an objective manner and independent judgment. This can be achieved by different means to the board composition such as board size, a balance of both nonexecutive directors (NEDs) and independent non-executive directors, (Denis and McConnell, 2003). In this regard, several corporate governance principles and codes emphasized the importance of appropriate board composition, and that board composition has a direct impact on the activities and performance of a company (Klein, 1998).

2.1.1 Non - Executive Directors (NEDs) and Independent Non-Executive Directors:

Following corporate scandals, much attention has been paid to the role and effectiveness of both NEDs and INEDs in corporations. NEDs and INEDs can play a fundamental role in assisting the board of directors in fulfilling its responsibilities effectively, especially in monitoring management (Gillan, 2006). Therefore, most leading corporate governance codes and principles recommended that the majority of board members should be INEDs.

There is much evidence in the corporate governance literature that the existence of and INEDs on boards adds value to the effectiveness of board of directors. For example, Gup (2007) claimed that a higher proportion of outside independent directors are associated with less likelihood of corporate wrongdoing. Ariff and Hoque (2007) found that banks, in particular, that have higher proportion of independent members are more likely to have a

diversity of ideas and points of view. Deli and Gillan (2000) also found that board independence is correlated with good governance and higher performance.

In the Middle East and North Africa region (MENA), Sourial (2004) concludes that, despite codes requiring a sufficient number of non-executive directors in order to exercise independent judgment, in practice, the independence of board members are not visible in most cases. He noted that one of the main reasons for this situation is the controlling shareholders who are usually in a position to choose all board members. Moreover a clear definition of an independent non-executive director poses a problem in the MENA region, since social and cultural factors such as family and personal relationships play a significant role that impede the presence of INEDs. This result is in line with the findings of the International Finance Corporation (IFC) and Hawkamah (2008), which concluded that just half of listed companies and banks in the MENA region only

have a single, or no INED, on their board, although the presence of INEDs has become a fundamental condition for good corporate governance.

In Libya, the Libyan Corporate Governance Code (2010) requires that the board should be independent from bank management to avoid conflict between the management process and the monitoring process and improve the accountability process for bank's management. Therefore, the Code requires that the board should only comprise of NEDs and the number of INEDs should be no less than two members.

However, there is no evidence in practice indicates that banks comply with this requirement and boards of banks are paying any attention to ensure that directors are independent (Zagoub, 2011).

2.1.2 Size of Board of Directors:

Having either too few or too many directors can impede the effectiveness of a board of directors in fulfilling its roles

(Solomon, 2013). A small board of directors may not allow the company to benefit from an appropriate mix-of skills and relevant experience, while a larger board is difficult to manage, and can be time consuming. Therefore, board size should enable a company to hold productive and constructive discussions and make prompt and real decisions. Moreover, it is important that boards should have an appropriate balance in terms of executive and non-executive directors and in terms of the skills and experience that those directors bring to the board (Mallin, 2015).

Board size is determined by law, and therefore, the selection of right board size should reflect an appropriate balance within the legal framework for a particular country (IFC and Hawkamah, 2008). However, the literature on the issue of board of director size generally indicated that smaller boards seem to perform more effectively because they can hold more candid discussions, make decisions more quickly (Denis, 2001). Hermalin and Weisbach

(2003) found that board composition and size appear to be related to the quality of the board's decisions on CEO replacement, acquisitions, and executive compensation.

In the MENA region, the evidence suggested that boards generally have the right board size, since the majority of boards have eight or so members. IFC and Hawkamah (2008) found that board size in MENA banks are usually composed of ten or more members, while the boards of listed companies typically have eight to ten. These numbers generally appear to be in-line with good practice, if slightly on the high side.

In Libya, the Libyan Banks Law (2005) requires that the number of board directors should be between five and seven NEDs. However, there is no evidence to affirm that boards of Libyan banks comply with these numbers in practice.

2.2 Responsibility of Board of Directors:

Since the corporate scandals, much attention has been paid to the responsibility and functions of the board by various organizations, regulators and researchers around the world (2013). According to Mallin (2015), it is essential for every company to clearly define the roles, duties, and responsibilities of directors. Traditionally, the board of directors is responsible for managing the affairs of the company in the best interests of the shareholders (Kaen, 2003). Cadbury (2002) explained that the primary function of directors is the leadership and guidance of the corporation and accountability for protecting shareholders' interests in order to maximize their wealth.

The duties and functions of the board of directors are set by a variety of regulatory sources such as law, regulations and codes of practice (Brennan, 2006). However, corporate governance codes across the world described the duties and functions of the board. With

regard to the banking sector, boards of directors in banks should play a key role in monitoring executive management and making decisions that have a significant influence on the bank's performance (Spong and Sullivan, 2007).

The Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) Recommendations (2006) affirmed that a bank's board of directors is a key mechanism to monitor bank's managers and advise them on strategy and its implementation. The BCBS (2006) identified key roles of boards of directors for enhancing governance in banks as: (i) setting corporate objectives and defining clear lines of responsibility and accountability; (ii) meeting the obligations of accountability to shareholders and taking into account the interests of stakeholders, especially the interests of depositors; (iii) raising awareness of risks throughout the individual and group structure of the bank; (iv) expanding audit scope in situations where transparency of structures is lacking; and (v) effectively using the work of

internal and external auditors and other control functions.

In the MENA region, countries paid attention to the powers and duties of board members, since board responsibilities are defined by company laws in most MENA countries. These included the responsibilities for ensuring the strategic guidance of companies, for ensuring the integrity of the corporation's accounting and financial systems and accountability to shareholders (MENA-OECD Working Group on Corporate Governance, 2005).

IFC and Hawkamah (2008) noted that the role of the board regarding providing strategic guidance to, and oversight over, management is not always understood in practice. They found that the vast majority of boards in MENA banks and listed companies are responsible for setting company strategy, contrary to good practice which calls for management to develop this, and for the board to approve and then monitor management's execution of strategy. Moreover, They found that most boards in the region

may not have the necessary independence to properly fulfill their oversight function. Therefore, they recommended that banks and listed companies should review, clarify, and formalize the role of the board in a corporate governance code or board charter.

In Libya, the Libyan Corporate Governance Code (2010) stated that the board of directors' responsibilities are regulated in accordance with the powers given to the board under the bank statute and the relevant laws and legislation. However, there is no evidence that the boards of directors practice effectively their responsibilities in practice.

2.3 Board of Directors' Committees:

There is a general recognition that the efficient functioning of boards can improve by delegating specific responsibilities to smaller, specialized, committees (OECD, 2006). Therefore, various corporate governance codes and laws across the world recommended or required that boards establish

several committees and delegates particular functions and duties to those committees.

The most common and usually recommended committees are the audit, remuneration, nomination and risk committees (see for example: UK Corporate Governance Code 2014; OECD, 2006; BCBS, 2006). Regarding the banking sector, the BCBS (2006) stated that these specialized committees have become increasingly recommended in the banking sector and each bank should have these board sub-committees. The following sub-sections discuss these committees.

In MENA countries, the evidence on board committees is not clear. Although many corporate governance codes and regulations recommended or required boards to put these in place, the empirical evidence suggested otherwise. IFC and Hawkamah (2008) found that the majority of listed companies and banks have audit committees, however, only a tiny percentage of audit committees are composed of a majority of independent directors, in

accordance with good corporate governance. However, they found that nominations, remuneration and risk committees are not common in the MENA region. IFC and Hawkamah (2008) justified this situation as there is confusion as to which issues the board should focus its attention on, against those under the responsibility of management.

In Libya, the Libyan Commercial Law (2010, Articles No.196) mandates that every corporation sets up only a monitoring committee consisting of three members, and at least one member should have university degree in financial and accounting experience and one have university degree in Law. The Law required that a member of the monitoring committee should not have any close family relationships or any business relationship with the company itself or other companies under the company's control. According to the Libyan Commercial Law (2010), the main responsibilities of the monitoring committee are: (i) monitoring the company board and senior

management to ensure that it works in accordance with the law and the company's articles of association; (ii) ensuring that the company is maintaining adequate accounting records; (iii) ensuring that balance sheet and profit and loss accounts reflect the company's accounting records.

However, the monitoring committee is not a board committee, since it is established, and its members directly appointed, by shareholders. Moreover, the committee should submit its report directly to the shareholders assembly.

Regarding the Libyan banking sector, the Corporate Governance Code for Banking Sector (2010) required that every bank have an audit, remuneration, risk management, and governance committees. All these committees are directly subordinated to the bank's board of directors. The members of these committees should be appointed by the board based on the recommendation of the chairperson or two board members. The board should

be responsible for determining the authorities of these committees. However, there is no empirical evidence about board committees that are in place in Libyan banks.

2.4 The Role of Central Bank of Libya (CBL):

The Central Bank of Libya (CBL) is 100% state ownership and represents the monetary authority in Libya. The CBL is the major body that regulates and supervises banks in Libya. Regarding the role of the CBL, the Bank Law (2005) broadened the mandate and responsibilities of the CBL. The CBL is, by law, responsible mainly for: currency issuance; monetary policy; financial stability; reserve management; supervision on the banks activities; and supervision of the foreign exchange market. Regarding supervision role on banks activities, the Law gives the CBL all authorities to ensure that banks comply with the Bank Law, and all related banking regulations. In this context, the CBL is now undertaking a comprehensive restructuring program to meet the credit needs of the Libyan

economy and to contribute to advancing economic and social development in Libya. This program is expected to modernize the CBL; strengthen the public financial management, and improve the monitoring mechanisms on banking activities. In this context, the banking supervision is being enhanced through improving regulations in line with international standards. For example, the CBL has established the Department of Monetary and Banking Supervision to monitor the banking activities. The Department is mainly responsible for issues related to monetary and banking affairs such as: monitoring the required reserves of the LCBs, and the liquidity position; monitoring the financial positions of the LCBs and expressing the necessary notices; monitoring the LCBs' compliance with the Bank Law and the Corporate Governance Code (CBL, 2005).

3. A New Institutional Sociology Theoretical Framework:

A new institutional sociology (NIS) theory provides a useful conceptual framework to

understand how external institutional pressures that reflect socio-economic legal and cultural frameworks influence on structures and practices adopted by countries or organizations (Meyer and Rowan, 1977; DiMaggio and Powell, 1983; Carruthers, 1995; Hussain and Hoque, 2002). NIS argue that institutions adopt particular structures and practices not because they are rational choice, but because they are required by external factors (Moll et al., 2006). In this sense, DiMaggio and Powell (1983) argued that organizations are subject to rules and regulations to which they must conform to ensure their legitimacy. NIS, also, argue that organizations that operating in same environments are influenced by same external institutional pressures. Therefore, they tend to be similar in their structures and practices to obtain legitimacy (DiMaggio & Powell, 1983; Powell & DiMaggio, 1991). This similarity is called institutional isomorphism, which outlined next section.

3.1 Source and types of external institutional pressures:

DiMaggio and Powell (1983) divided institutional isomorphism into three mechanisms, whereby institutional practices such as corporate governance practices adapt and change through the institutionalization process. These mechanisms are coercive, mimetic, and normative pressures.

Coercive isomorphism: DiMaggio and Powell (1983) argued that coercive isomorphism arises from political pressures exerted by institutions upon which organizations depend for critical resources and long-term survival, such as the state's laws and regulations. Such pressures force organizations to adopt specific internal structures and practices. They explained that organizations depend upon stakeholders for accessing resources, and face formal and informal pressures from such stakeholders upon which they depend to access resources and gaining legitimacy in society. Accordingly, organizations have to comply with the requirements of such stakeholders.

Organizations may therefore have coerced by their influential stakeholders to conform to best structures and practices, for example corporate governance practices. In this context, coercive isomorphism involves pressures exerted by regulators, investors, and other stakeholders to establish corporate governance systems and practices. Consequently, a growing number of organizations establish and adopt corporate governance codes and practices.

Mimetic isomorphism arises from the pressures that organisations face to adopt similar procedures and practices as those adopted by other leading organizations, especially those in the same sector. Organizations try to modify their internal structures and practices to emulate those adopted by other organizations (Moll et al., 2006). DiMaggio and Powell (1983, p.151) referred to this type of isomorphism pressure as “standard responses to uncertainty”. They argued that when organisations face an uncertain environment, when structures and practices are not well under-

stood, when organizations’ objectives are ambiguous, organizations may tend to form their policies and practices as those adopted by other similar, more successful, organizations. They also argued that mimetic isomorphism is a process of change initiated internally when organizations understand that changes will help the organization to improve its chances of survival. By applying this to corporate governance systems, mimetic change may occur when organizations perceive that adopting a certain aspect of corporate governance, such as an audit committee, will contribute to improving its institutional practices and thus achieve its objectives more effectively and efficiently.

Normative isomorphism or pressure arises from professionalism, which pressures organizations to adopt structures and practices recommended by particular dominant professions, professional bodies and consultants (DiMaggio and Powell, 1983). For example, banks may be influenced by international banking organizations such as

the BCSB or OECD to adopt corporate governance guidelines. Such organizations expect banks to comply with international corporate governance principles and practices.

However, DiMaggio and Powell (1983) argued that these three mechanisms of institutional pressures are not separately influence the organizations from the impact of other mechanisms, but they may affect them simultaneously. In this context, Unerman and Bennett (2004) expressed that mimetic or normative isomorphism without coercive pressure from stakeholders (such as regulators); is unlikely to be enough to pressurize organizations to mimic or to be better than the institutional practices of other organizations.

3.2 Strategic response to institutional pressures:

In order to deal with institutional pressures, organizations may adopt several strategies to respond to the institutional pressures imposed on them (Oliver, 1991). They may purposefully comply with regu-

lations or adopt specific formal structures and procedures. However, they may alternately adopt a manipulative strategy, in order to gain legitimacy and thereby secure resources on which they depend (Edelman, 1992). In this context, some researchers have attempted to link these institutional pressures with organizational strategy choices that may be employed by organizations to deal with such institutional pressures.

Oliver (1991) identified five strategic responses namely: acquiescence, compromise, avoidance, defiance, and manipulation. Oliver (1991) and Khadaroo and Shaikh (2007) explained that the acquiescence strategy means that organizations accept and adhere to institutional pressures by establishing, changing or modifying their structures and practices to comply with widely accepted ones (such as best practices of corporate governance). The compromise strategy means that organizations attempt to balance the requirements of external institutional pressures (such as expectations of regulators) with their current structures and

practices. For example, they may negotiate with institutional stakeholders (such as regulators) to obtain an agreeable solution that meets the requirements of regulators at a lower cost to the organizations. Although such strategies may be considered as passive strategy, organizations may conversely employ active-negative strategies such as avoidance, defiance, and manipulation. Organizations may employ an avoidance strategy to avoid compliance with the requirements of institutional pressures by hiding their non-compliance or changing their objectives and activities. Some organizations may defy the requirements of institutional pressures (such as corporate governance practices) by dismissing, challenging or assaulting them. Finally, other organizations may attempt to manipulate the requirements by influencing and dominating institutional pressures (such as regulators) and processes.

The NIS theory is used to examine what external institutional pressures make organizations similar, how and/or why organizations adopt or design

their practices to be able to conform to society level regulations and/or expectations (DiMaggio and Powell 1983 and Scott, 2004; Scapens, 2006). For example, Khadaroo and Shaikh (2007) used an institutional theory framework to explain the current corporate governance reform in Malaysia. They explored the roles played by both existing and new institutions in announcing regulations and voluntary codes on corporate governance. They argued that three types of institutional isomorphism (coercive; normative and mimetic pressures) have formed current corporate governance practices in Malaysia. They found that the Malaysian approach to corporate governance is not a compromise between regulations and a laissez-faire system, but it is highly geared towards regulations.

They also found that normative pressures are exerted by industry and professional bodies. However, they noted that regulation, industry, and professional bodies face these three types of institutional pressures from other countries

towards reforming and strengthening existing corporate governance practices.

However, the NIS framework has some limitations. Greenwood and Hinings (1996) argued that NIS is not frequently considered as a theory of organizational change, but more as an explanation of the similarity of isomorphism and the stability of organizational engagements in a given society or organizations. Consequently, the theory is silent on why some organizations adopt radical change whereas others do not, despite experiencing the same institutional pressures.

4. Research Methodology:

As the study analyses the perceptions of stakeholders on structure and responsibilities of corporate boards in LCBs, it is appropriate to analyze respondents' responses in terms of the behaviour of different descriptive statistical parameters. For this purpose, qualitative research approach used to gather in-depth perceptions of different stakeholders across LCBs. This paper employed questionnaire

survey and some semi-structured interviews to acquire data. To analyze data obtained, descriptive statistical parameters were employed. These includes numbers, percentages of frequencies and means in order to establish how participants perceived practices of corporate boards in LCBs.

Questions of both interviews and questionnaire are about practices of boards corporate in LCBs. They were prepared in light of the research objectives, and related corporate governance literature. Participants in interviews and questionnaire (Stakeholders) were chosen to include many different stakeholders, and to reflect the broad experience of stakeholders' insight into LCBs. These stakeholders include board members; executive managers; regulators and other stakeholders. The other stakeholders includes several types of stakeholders such as individual shareholders, institutional investors, external auditors, a corporate legal consultant, customers (depositor and borrower), and an academic. Interviewees include members from the Central Bank of Libya,

the Libyan Stock Market and the Libyan State Audit Institution.

Two hundred and twelve questionnaires (212) were distributed. One hundred and twenty four (124) were returned and considered appropriate to be analyzed (with response rate of 58%). In addition, some relevant LCBs' stakeholders were interviewed face to face in the two main cities in Libya namely Tripoli and Benghazi.

5. Results Analysis:

5.1 Perceptions on Corporate Governance Practices in LCBs:

Before focusing on the structure and responsibility of the corporate boards in LCBs, respondents were asked to express how they perceived, in general, the corporate governance practices in each of the LCBs.

All the interviewees agreed that LCBs have not yet established their own corporate governance principles. They affirmed that LCBs only adopt and comply with some prac-

tices of corporate governance contained in the Bank Law (2005). The majority of interviewees (80%) argued that LCBs are still in the early stages of applying and complying with corporate governance practices and only some corporate governance practices have been applied. They also argued that LCBs need time and many things need to be done before they can apply and comply fully with the practices of corporate governance. An academic (OS4) suggested that:

"The most important aspect of corporate governance needed for LCBs is a high degree of institutionalization and institutional stability. Libyan Banks and other organizations should institutionalize their corporate governance practices in order to gain their stability and legitimacy in society."

In questionnaire, results in Figure(1) Appendix (1) indicate that 60% of stakeholders considered corporate governance practices in LCBs as poor or very poor practices. These results were consistent with the interview findings above.

Although the stakeholders rated corporate governance practices in all LCBs as poor or very poor, it seems that they distinguished between state-owned banks, mixed-ownership banks and private banks. This can be noted from Figure 2 Appendix (2), which indicates that most of the state-owned and mixed-ownership banks were ranked in first and second, while most of the private banks were ranked in third as they had very poor corporate governance practices. Therefore, it may be concluded that the ownership structure of the LCBs has some influence on their corporate governance practices. Such an influence may reflect a coercive isomorphism arising from regulation and government influences that are involved in the ownership governance structure of these banks.

The results Figure (2) also show that only corporate governance practices in mixed ownership banks are satisfactory. This result may reflect the impact of privatization and foreign investors such as BNP Paribas . Such an influence may be attributed to the normative

pressures (isomorphism) arising from the influence of a professional banking organization (DiMaggio and Powell, 1983). In the case of mixed ownership banks, this can be interpreted by saying that corporate governance practices of mixed ownership banks may have begun to be shaped by the practices used by the strategic partnerships (foreign banks).

This result may indicate that stakeholders in LCBs believe that the entry of foreign investors in the Libyan banking sector will help LCBs to improve their corporate governance practices. In this context, some of interviewees who believe that the entry of foreign investors, especially the Western banks will develop the infrastructure of LCBs in order to apply effectively corporate governance practices.

5.2 Structure and Responsibility of Corporate Boards in LCBs:

This section focused on issues of boards of directors such as factors influencing the

nomination and appointment of board members in LCBs; the compliance of the banks with legal requirements for directors' appointment; evaluation of the board responsibilities.

5.2.1 Factors Influencing the Selection of Board of Directors:

Respondents were asked to assess whether a set of factors had the same influence on the selection of board members in LCBs. As shown in Figure (3), Appendix (3) responses indicate that the factors seen as influencing the appointment of board of directors are the CBL intervention; having relevant qualifications; and having banking experience. Having a good reputation and family or personal relationships were considered by respondents to have less of an influence. Factors such as leadership skills; government intervention; and owning shares in the bank were regarded as having a moderate or no influence.

However, the results reveal that the influence of these factors was not considered by

respondents to have the same influence on the process of selecting the board of directors in all the LCBs. The influence of Central Bank of Libya was considered the most influential factor in the case of stated-owned banks, with a mean of 2.77, while its influence was less in the case of mixed ownership and private banks, with means of 2.47 and 2.33 respectively. This result was not surprising because the Libyan Bank Law gives the Central Bank of Libya (the governor) the right to approve or disapprove of the nominations of board of directors in any Libyan bank. One of the respondents wrote the following on this question:

"The board of directors of the State-owned banks is an executive tool for the decisions and instructions of the Central Bank of Libya, as it is the owner. Consequently, the CBL is the most influential factor in appointing the board of directors. The board of Directors of Private banks fully reflects the major shareholders, who directly or indirectly control the board of directors. Therefore, the desire of major shareholders is the most important factor in appointing the board of directors. The board of

directors of mixed ownership banks have more powers and responsibilities than other banks because of the impact of a foreign partner. Accordingly, the CBL and major shareholders have less influence in appointing its board of directors.”

However, none of the LCBs has a nomination committee, so boards of directors are appointed by the major shareholders. Thus, the major shareholder or/and the CBL as regulator nominate board members and the final selection is made during the Annual General Meeting as part of the normal election process. In contrast, having relevant qualifications and banking experience were regarded by respondents as having more influence in mixed ownership; than in stated-owned and private banks. This may indicate the influence of privatisation and foreign investors, which reflects the institutional normative pressure over mixed ownership.

Unsurprisingly, respondents thought that family or personal relationships were an influential factor in the case of private banks, since it was ranked

second with a mean of 2.26, but was less of an influence in state-owned banks, and only moderately influential in mixed ownership banks. Respondents considered government intervention as influential only in state-owned banks, while its impact was considered as a moderate influence in mixed ownership banks and not influential in private banks. This may reflect the influence of different ownership structure over the LCBs, for example, the government intervention over stated-owned banks was influential more than the mixed ownership and private banks. This suggests that coercive pressure arising from influence of ownership structure differently affects the process of board members appointment.

The results also reveal some similarities among the LCBs regarding the impact of leadership skills and owning shares in the bank. Respondents considered leadership skills to have a moderate influence in the LCBs, while owning shares in the bank was considered not influential in state-owned banks and mixed ownership banks, but

it had a moderate influence in appointing directors in private banks.

The overall results suggest that the LCBs do not respond to the influence of institutional factors in the same way. While stated-owned banks are more influenced by the legal, regulatory, and governmental influences (coercive pressures), it seems that mixed ownership banks is, to some extent, influenced by normative pressures that come from an international professional banking organizations such as BNP Paribas. Moreover, the results suggest that mixed ownership banks may adopt a strategy to modify its internal structure and practices of corporate governance to emulate the external coercive pressures. However, private banks was also influenced by coercive pressures, such as social and cultural factors, and family and personal relationships are more apparent.

Although the results did not indicate any mimetic pressures exercised over the LCBs, such pressures may be implicit in the coercive pressures as argued by

Unerman and Bennett (2004) who express that mimetic or normative isomorphism without coercive pressure from stakeholders (such as regulators); is unlikely to be enough to pressurize organizations to mimic or to be better than the institutional practices of other organizations.

Excluding the impact of the CBL, the results are consistent with the results of Hussain and Mallin (2003) who report that relevant skills and business experience and reputation are the most influential factors on the appointment of board members in Bahrain, and to some extent, agree with Falgi (2009) with regard to the influence of personal relationships in Saudi companies.

5.2.2 Compliance with the Boards Composition Requirements

This section examines responses about the extent to which the LCBs comply with the Libyan Bank's requirements of the composition of the board of directors. Figure (4) Appendix (4) provides the percentages of

respondents who considered that the composition of the board of directors in each of the LCBs was according to the requirements. As shown in Figure 4, respondents strongly believed that the LCBs complied with the requirement that only between five and seven non-executive directors should sit on the boards. In addition, except for mixed ownership banks, there was no agreement between the respondents about whether boards of directors in state-owned banks and private banks have clearly defined their authorities and responsibilities or whether there are at least two independent non-executive directors on boards of both banks.

However, although the majority of respondents believed that the nomination process of board members in both state-owned banks and private banks was not a formal or transparent process, the results were less clear in the case of mixed ownership banks, and just below half of the respondents considered it had a formal and transparent process. Furthermore, the vast majority of respondents did not consider

that any of the LCBs had an orientation and training programme for their directors.

From an institutional theory perspective, it seems that institutional pressures (coercive pressures) arising from the legal and regulatory requirements are the most influential in forming the composition of boards in LCBs since majority of respondents (stakeholders of LCBs) affirmed that all LCBs comply with the legal requirements of boards' composition requirements. Accordingly, the legal and regulatory factor (coercive pressures) appear to be the most influential factors over the practices of corporate governance regarding the boards' composition in LCBs and have resulted in composition of all boards being similar. However, the impact of other non-mandatory requirements recommended by professions organization such as the BCBS recommendations (normative pressures) had moderate or no influence. In addition, their influences are, to some extent, not similar on all banks, since the results did not provide clear evidence about them. The next

section analyses the stakeholders' view about the role of the boards in LCBs.

5.2.3 Responsibilities of Boards of Directors:

This section analyses stakeholders' assessments of the level at which board members in the LCBs fulfill their functions and discharge their responsibilities. The respondents were asked to evaluate a set of board practices for which board members should be responsible. Figure (5) Appendix (5) summarizes the responses of respondents shown in Table (1) Appendix (6). The results indicate that no board practices are assessed by respondents as good, except for attending and discussing board meeting agendas. Only eight of eighteen board practices were rated as satisfactory, while the other nine practices were considered as unsatisfactory. This suggests that there is a general dissatisfaction by stakeholders with the performance of boards of directors in respect of the responsibilities that they should shoulder.

However, the results reveal the practices of board of directors of mixed ownership banks appear to be the best among the LCBs, since only one board practice was rated as unsatisfactory. Only one board practices of state-owned banks was rated as good, the other practices were considered as satisfactory or unsatisfactory. With respect to private banks, it appears that most of the respondents expressed great dissatisfaction with the performance of its board of directors, as all board practices were rated as unsatisfactory, except attending and discussing board meeting agendas.

This result suggests that good board practices in mixed ownership banks and, to some extent in state-owned banks, are being shaped by institutional pressures to conform the development in international good practices. These pressures arise from pressures exercised by regulatory institutions (the CBL) which reflect the (coercive isomorphism), and by professional banking institutions (foreign investors) which reflect normative isomorphism. This

also suggests that both mixed ownership banks and state-owned banks may adopt acquiescence or compromise strategies to response to these pressures, while private banks is adopting avoidance or manipulation strategies, since most its board practices are unsatisfactory. From this, it can be concluded that the different ownership structure and the privatization of LCBs with the participation of foreign investors may have an impact in improving the practices of corporate governance in LCBs.

5.2.4 Committees of Boards of Directors:

This section elicited respondents' views about board committees in the LCBs. In particular, the questions in this section were designed to assess the existence, membership structure, and the evaluation of the work of board committees. As shown in Figure 6 Appendix (7), there was a considerable agreement among respondents that the LCBs had only monitoring and audit committees. However, the outcomes did not indicate any agreement among respo-

ndents regarding the existence of other board committees in the LCBs.

Furthermore, Figure (6) shows that, apart from the monitoring committee, the board of directors of private banks does not have any of these core committees and private banks' adherence to legal requirements was very weak regarding board committees. Regarding state-owned banks, although there was wide agreement that the bank complied with the legal requirements, there was only some agreement that the nomination committee existed in state-owned banks, while the other committees do not exist. With respect to mixed ownership banks, although the results indicate only some agreement that the nomination and remuneration committees exist, mixed ownership banks was, in general, the best of the LCBs in compliance with the legal requirements regarding the committees of the board of directors. This result can be explained as a result of the normative institutional influence, deriving from the influence of a foreign strategic partner that participates in

the management of mixed ownership banks strategically.

The respondents were also asked about the extent of compliance in the LCBs with the requirements of board committees' membership composition. According to Figure (7) Appendix (8), the respondents only regarded the monitoring committees in the LCBs as consisting of only members from outside the bank as required by the Libyan Commercial Law. However, the respondents did not consider any of the other board of directors committees in the LCBs to be composed of the required members.

Overall, the results in this section suggest that the monitoring committee is the most common committees in all LCBs. Only few banks, especially state-owned banks or mixed banks, have recently established the audit committee since it became a new legal requirement. This finding indicates that board committees in LCBs are below the minimum level of international practice of corporate governance.

Although the overall results did not provide clear evidence about the level of practices of boards of directors in Libyan banks, the results indicated that there was dissatisfaction from stakeholders with the boards practices in all LCBs and that these practices did not achieve the required level. This result suggests that most board members were influenced by the same environment characteristics and the legal requirements for board's composition, since they had the almost same practices. For example, they all, according to the Law, are non-executive directors and worked for their banks as part time. Moreover, they all had many duties in other companies or organizations and thus did not dedicate enough time to fulfill their duties as required. These characteristics have resulted in many of their practices to be similar.

However, the overall results also suggest that the level of board practices in fulfilling their responsibilities may vary from one bank to another according to the bank size, its ownership structure or/and the experience

of its board members. The state-owned banks may face more coercive pressures from the CBL and government as they are the major owner of these banks. Such pressure are exerted by the intervention and influence of CBL over the boards roles of these banks in order to protect the public interest, while the private banks are faced more influences from their major shareholders in accordance with their interests. In addition, LCBs that have entered into a strategic partnership with foreign banks may also face normative pressure from the new professional board members or executive managers appointed in these banks. This might explain why only these banks had some good practices than other banks.

The above summary suggests that influences of institutional factors on LCBs are not clear and the findings did not bring enough evidence on the influences such factors on LCBs. One reason for this can be attributed to the political instability, which affect completely in the running the country's economic and social

affairs, making it difficult to examine all the institutional factors at play. However, it can be suggested that the institutional influences arising from the Libyan Bank Law requirements may have, to some extent, influence on LCBs especially in banks that have largely or partly state ownership to comply more than private banks with good corporate governance practices.

6. Conclusions:

This research used a new institutional sociology perspective to investigate how different types of institutional pressures have influenced structure and responsibilities of corporate boards in Libyan commercial banks (LCBs).

The findings indicate that, although some board practices are satisfactory, especially in term of compliance with board composition requirements, most other board practices are not. However, the results reveal that the performance of boards in state-owned banks or in mixed ownership banks (privatized banks with a foreign strategic

partner), are assessed in general to be better than those in private banks are.

From a new institutional sociology perspective, it is arguable that such differences may reflect the impact of the ownership structure and the strong impact of the CBL as a powerful regulator, which exerts coercive pressures over board members of state-owned banks and mixed ownership banks. It may also reflect the impact of a foreign strategic partner of privatized banks, which may exert normative pressures in addition to coercive pressures over the board members of these banks through professional board members. Moreover, state-owned banks and mixed ownership banks are old and large banks, and thus may face more coercive pressures from the CBL and government as the major owner of these banks and represents social interests. Thus, these banks may adhere more to banking regulations to gain their legitimacy and preserve their power in society.

The results can be interpreted in the light of new institutional sociology and, as argued by Oliver (1991) and Goodstein (1994), that large organizations, state-owned banks and mixed ownership banks, are more susceptible to institutional pressures than small organizations, because of their impact in society or because of their ownership structure and, thus, they are more likely to receive more attention from the regulator (the CBL) and the public. Accordingly, they are more responsive and less resistant to institutional pressures (isomorphism) than the smaller organisation in order to conform to legal, social or economic norms.

Moreover, taking into account the market share and long history of state-owned banks and mixed ownership banks in the Libyan banking sector, such results may reflect that both banks are more susceptible to strong competitive institutional pressures than other banks. Therefore, state-owned banks and mixed ownership banks may focus more on efficiency or legitimacy considerations than other banks, which faces more

pressures from its major owners in accordance with their personal interests more than efficiency or legitimacy considerations. Therefore, it can be concluded that a bank's ownership structure, history, size and privatization policy have, to some extent, impacted on the board practices.

Overall, the findings illustrate that there is a need for more effort and pressure to be exerted by the CBL to encourage and press corporate boards in LCBs to adopt better corporate governance practices.

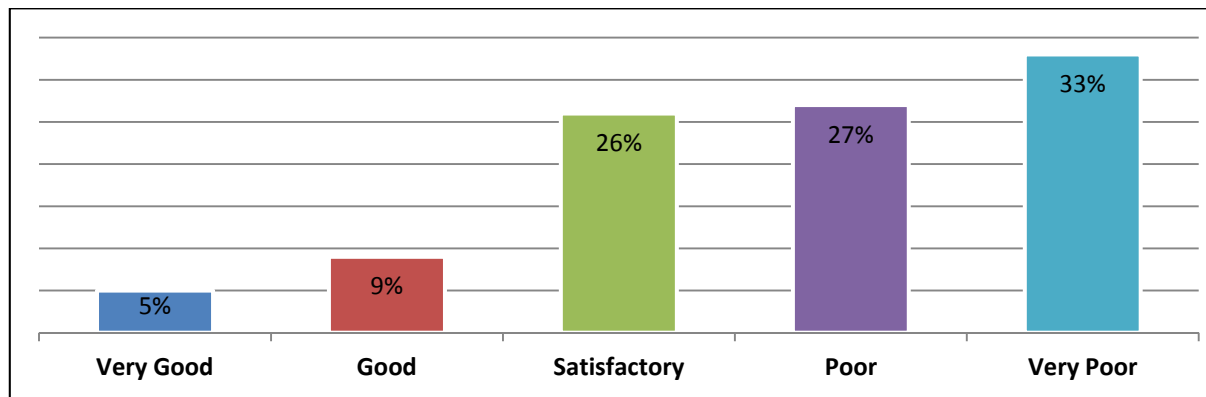
References:

1. Andres, P. d., &Valladolid, E. 2008. Corporate governance in banking: The role of the board of directors. *Journal of Banking & Finance*, 32(12): 2570-2580.
2. Ariff, M., &Hoque, M. Z. 2007. Corporate governance: the case of Australian banks. In B. E. Gup (Ed.), *Corporate Governance in Banking: A Global Perspective*. 270-333. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited.
3. Basel Committee on Banking Supervision. 2006. Enhancing Corporate Governance for Banking Organization. Basel, Switzerland.: Bank for International Settlement.
4. Brennan, N. 2006. Boards of Directors and Firm Performance: is there an expectations gap? *Corporate Governance: An International Review*, 14(6): 577-593.
5. Brennan, N. M., & Solomon, J. 2008. Corporate governance, accountability and mechanisms of accountability: an overview. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 21(7): 885-906.
6. Cadbury, S. A. 1992. Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. London.: Gee &Co. Ltd.
7. Cadbury, S. A. 2002. Corporate Governance: A Framework for Implantation. Washington: World Bank.
8. Carruthers, B. G. 1995. Accounting, ambiguity, and the new institutionalism. *Accounting, Organizations and Society*, 20(4): 313-328.
9. Central Bank of Libya. 2006. Corporate Governance: Guideline for Board of Directors of Libyan Banks: Central Bank of Libya.
10. Central Bank of Libya. 2010. Corporate Governance Code for the Banking Sector. Tripoli: Central Bank of Libya.
11. Deli, D. N., & Gillan, S. L. 2000. On the demand for independent and active audit committees. *Journal of Corporate Finance*, 6(4): 427-445.
12. Dempsey, M. 2013. Libya in Transition: Reforming the Financial Sector to Spur Economic Growth, 'Transitions Forum' London: the Legatum Institute.
13. Denis, D. K. 2001. Twenty-five years of corporate governance research ... and

- counting. *Review of Financial Economics*, 10(3): 191-212.
14. Denis, D. K., & McConnell, J. J. 2003. International Corporate Governance. *The Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 38(1): 1-36.
15. DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. 1983. The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields. *American Sociological Review*, 48(2): 147-160.
16. Edelman, L. 1992. Legal ambiguity and symbolic structures: Organizational mediation of civil rights law. *American Journal of Sociology*: 1531-1576.
17. Falgi, K. I. 2009. *Corporate governance in Saudi Arabia: a stakeholder perspective*. PhD Thesis, University of Dundee.
18. Financial Reporting Council. 2010. THE UK CORPORATE GOVERNANCE CODE. London: Financial Reporting Council.
19. Gillan, S. 2006. Recent Developments in Corporate Governance: An Overview. *Journal of Corporate Finance*, 12 381- 402.
20. Goodstein, J. 1994. Institutional pressures and strategic responsiveness: Employer involvement in work-family issues. *Academy of Management Journal*: 350-382.
21. Greenwood, R., & Hinings, C. 1996. Understanding radical organizational change: Bringing together the old and the new institutionalism. *Academy of Management Review*: 1022-1054.
22. Hermalin, B., & Weisbach, M. 2003. Boards of directors as an endogenously determined institution: A survey of the economic literature. *Economic Policy Review*, 9(1).
23. Hussain, S. H., & Mallin, C. 2002. Corporate Governance in Bahrain. *Corporate Governance*, 10(3): 197-210.
24. Hussain, S. H., & Mallin, C. 2003. The Dynamics of Corporate Governance in Bahrain: structure, responsibilities and operation of corporate boards. *Corporate Governance*, 11(3): 249-261.
25. Kaen, F. R., & Ebrary Inc. 2003. *A blueprint for corporate governance : strategy, accountability, and the preservation of shareholder value*. New York: AMACOM.
26. Khadaroo, L., & Shaikh, J. M. 2007. Corporate governance reforms in Malaysia: insights from institutional theory. *World Review of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development* 3(1): 37-49.
27. Klein, A. 1998. Firm Performance and Board Committee Structure. *Journal of Law and Economics*, 41(1): 275-303.
28. Libyan General People's Congress. 2005. The Law No. 1/2005- Banks Law.
29. Libyan General People's Congress. 2010. Libyan Commercial Law.
30. Libyan Stock Market (LSM). 2007. Corporate Governance Code: Libyan Stock Market.
31. Mallin, C., Mullineux, A., & Wihlborg, C. 2005. The Financial Sector and Corporate Governance: the UK case. *Corporate Governance: An International Review*, 13(4): 532-541.
32. Mallin, C. A. 2015. *Corporate governance*. Oxford: Oxford University Press.

33. Meyer, J. W., & Rowan, B. 1977. Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony. *American Journal of Sociology*, 83(2): 340.
34. Moll, J., Burns, J., & Major, M. 2006. Institutional Theory. In Z. Hoque (Ed.), *Methodological issues in accounting research : theories, methods and issues*: 183-205. London: Spiramus Press Ltd.
35. Monks, R. A. G., & Minow, N. 2012. *Corporate governance*. Chichester, England; Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
36. Oliver, C. 1991. Strategic responses to institutional processes. *Academy of management review*, 16(1): 145-179.
37. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 2004. OECD Principles of Corporate Governance. Paris: (OECD).
38. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 2006. Corporate Governance of Non Listed Companies in emerging markets Paris: (OECD).
39. Otman, W., & Karlberg, E. 2007. *The Libyan economy economic diversification and international repositioning*. Berlin; Heidelberg; New York: Springer.
40. Powell, W. W., & DiMaggio, P. 1991. The Iron Cage Revisited Institutional Isomorphism and Collective Rationality. In W. W. Powell, & P. DiMaggio (Eds.), *the New Institutionalism in Organizational Analysis* 63-82. Chicago: University of Chicago Press.
41. Scott, W. R. 1987. The adolescence of institutional theory. *Administrative Science Quarterly*, 32: 493-511.
42. Scott, W. R. 2001. *Institutions and Organizations* (2nd ed.). London: SAGE Publications Inc.
43. Solomon, J. 2013. *Corporate governance and accountability* (4th ed.). Chichester: John Wiley.
44. Sourial, M. S. 2004. Corporate Governance in the Middle East and North Africa: An Overview: Social Science Research Network, Electronic Publishing, Inc.
45. Spong, K., & Sullivan, R. J. S. 2007. Corporate governance and bank performance. In B. E. Gup (Ed.), *Corporate Governance in Banking: A Global Perspective*. 270-333. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited.
46. The International Finance Corporation (IFC), & the Hawkamah Institute for Corporate Governance. 2008. A Corporate Governance Survey of Listed Companies and Banks across the Middle East and North Africa NW Washington DC.
47. Unerman, J., & Bennett, M. 2004. Increased stakeholder dialogue and the internet: towards greater corporate accountability or reinforcing capitalist hegemony? *Accounting, Organizations and Society*, 29(7): 685-707.
48. Zagoub, A. A. 2011. *Corporate governance in Libyan commercial banks* Unpublished PhD, Doctoral dissertation, University of Dundee. Dundee, Scotland, UK.

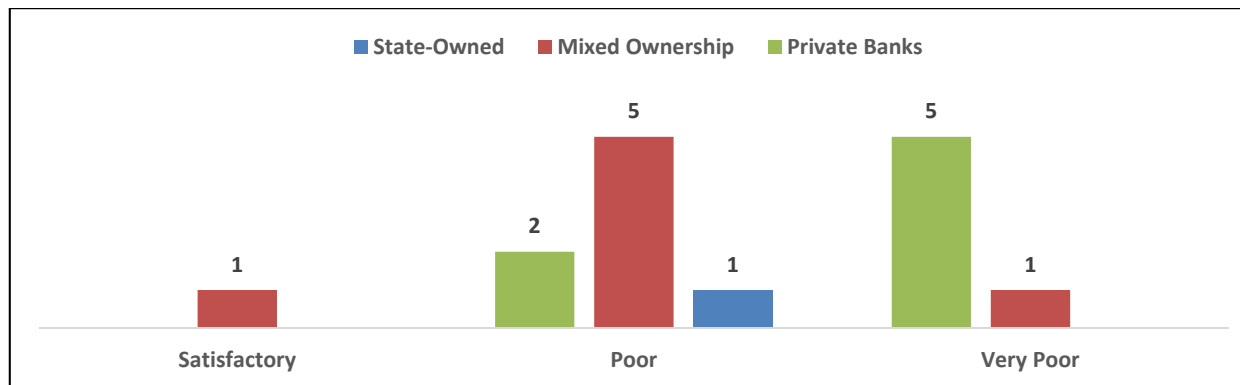
Appendix (1)
Figure 1: Stakeholders Perception of Corporate Governance Practices in LCBs



Note: This figure shows the percentages of stakeholders' perceptions about the state of corporate governance practices LCBs. A 5-point Likert scale was used in these questions. It ranged from 5 = "Very Good" to 1 = "Very Poor".

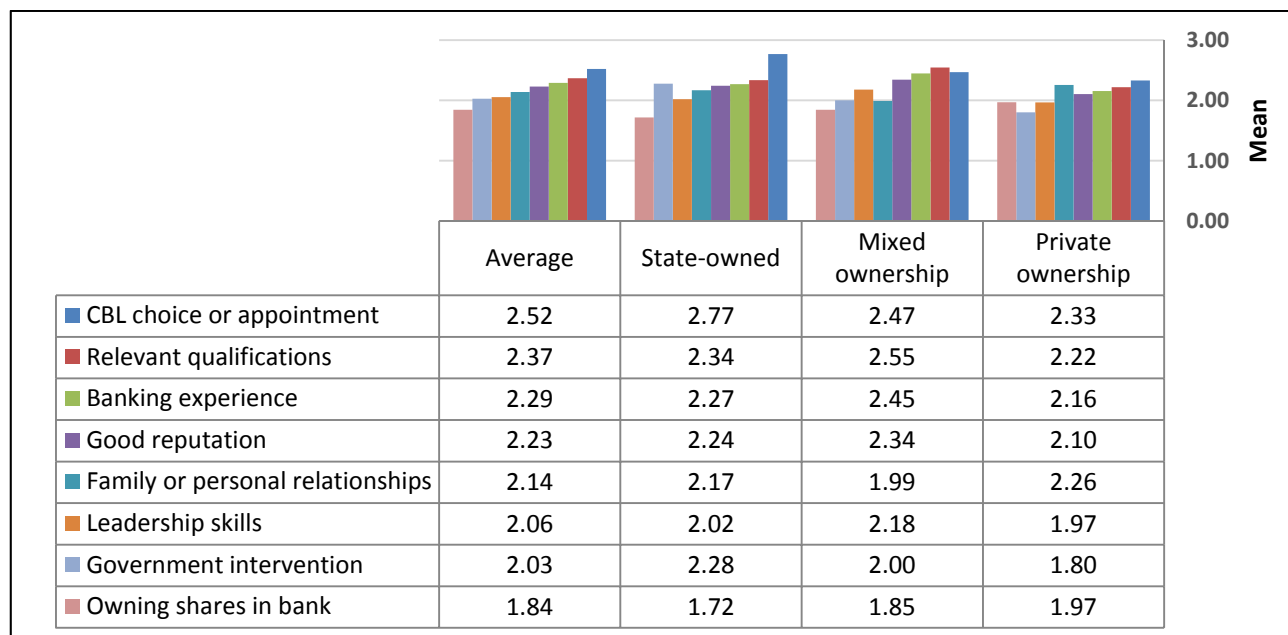
Appendix (2)

Figure 2: Ownership Structure and Corporate Governance Practices in LCBs



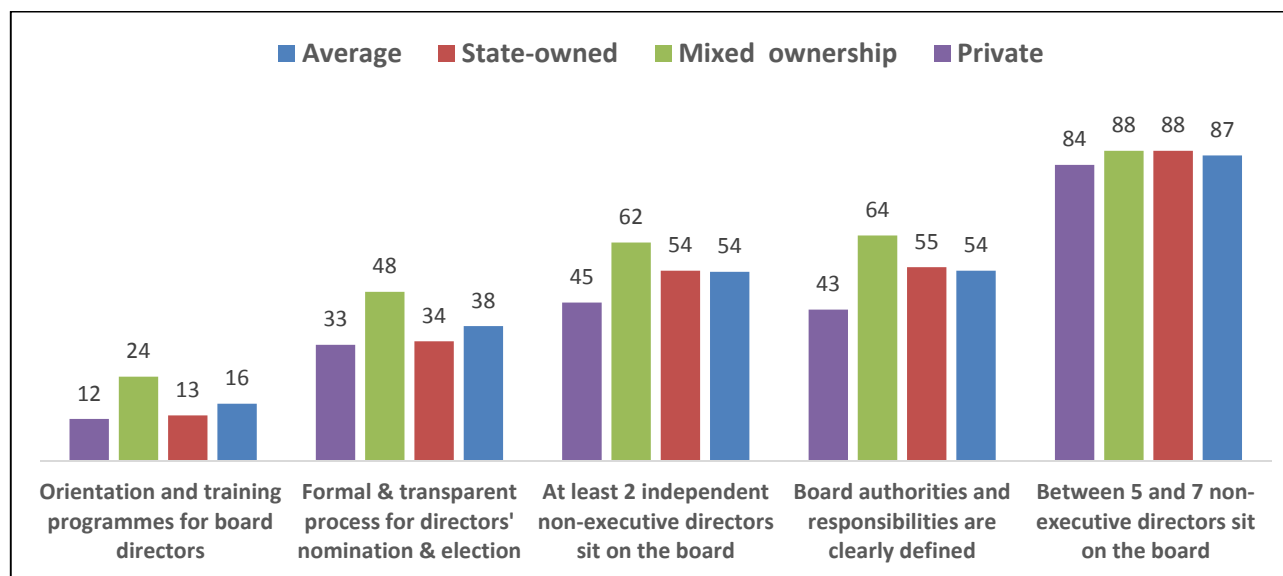
Note: This figure shows number of LCBs categorized according to ownership structure and the state of corporate governance practices.

Appendix (3)
Figure 3. Factors Influencing the Selection of Board Members



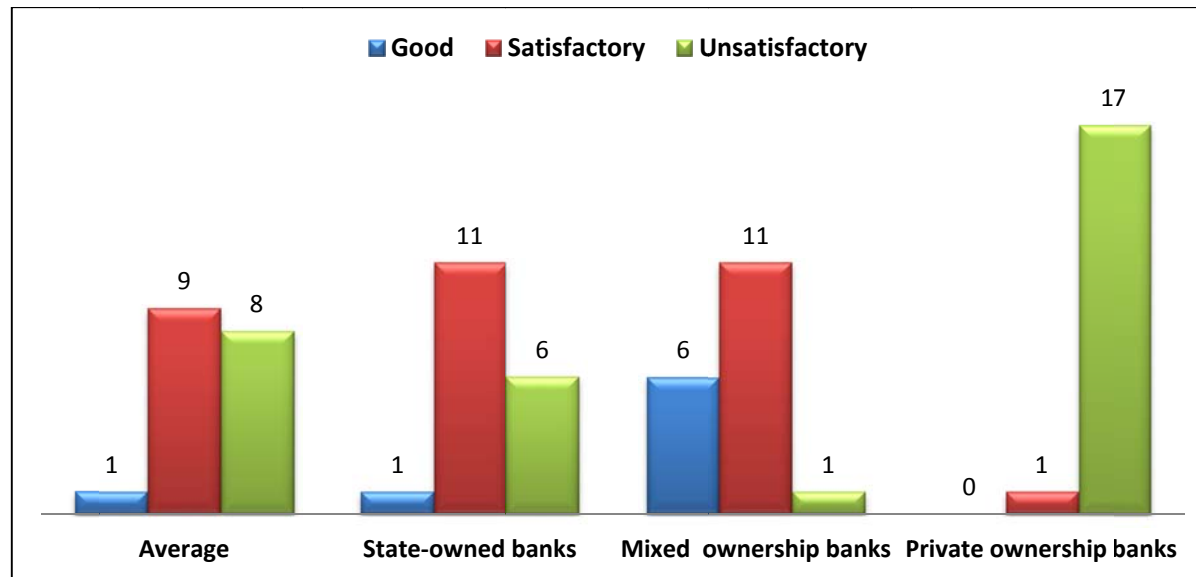
Note: This figure summarises the perceptions of the stakeholders about the key factors influencing the appointment board of directors. A 3-point Likert scale was used in these questions, (3) influential, (2) moderate influence and (1) not influential.

Appendix (4)
Figure 4. The Compliance with the Requirements of Composition of the Boards



Note: This figure shows the percentages of the stakeholders who responded "Yes" about the compliance of these banks with the requirements of board of directors' composition.

Appendix (5)
Figure 5. Evaluation of Practices of Board of Directors



Note: This Figure summarises respondents' evaluation of the board's practices in each of the LCBs.

Appendix (6)

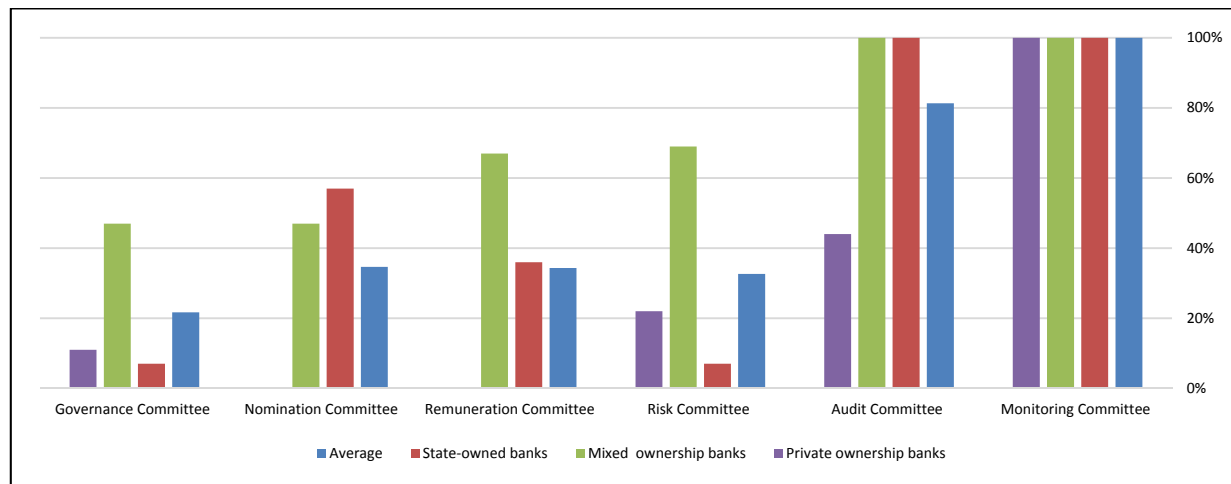
Table 1. Evaluation of Practices of Board of Directors in each of the LCBs

Responsibility Practice	Evaluation	Means			
		Average	State-owned banks	Mixed ownership banks	Private ownership banks
Attending and discussing board meeting agendas	Good	2.30*	2.34*	2.44*	2.10
Approving and overseeing the bank's strategies and objectives	Satisfactory	2.03	2.07	2.23*	1.81*
Monitoring executive management		2.00	2.07	2.17*	1.76*
Inspecting information from executive management		1.98	2.00	2.17*	1.76*
Ensuring appropriate internal control systems are in place.		1.97	2.06	2.15*	1.70*
Replacing key executives when necessary		1.96	1.97	2.13	1.79*
Adopting compensation consistent with the bank's objectives		1.93	1.92	2.12	1.76*
Enhancing internal control and the audit function		1.93	2.00	2.15*	1.63*
Setting and enforcing clear lines of accountability		1.91	1.96	2.05	1.73*
Ensuring the effectiveness of compliance function		1.90*	1.96	2.07	1.67*
Exercising sound judgment about the affairs of the bank	Unsatisfactory	1.90*	1.94	2.04	1.71*
Taking into account the interests of stakeholders		1.87*	1.86*	2.04	1.71*
A clear understanding of its role in corporate governance		1.83*	1.88	2.06	1.56*
Applying high ethical standards		1.83*	1.85*	1.97	1.67*
Overseeing the risk management system and policies		1.77*	1.81*	1.97	1.55*
Monitoring the effectiveness of the bank's governance practices		1.72*	1.79*	1.88	1.51*
Overseeing the disclosure and communication to stakeholders		1.71*	1.66*	1.88	1.60*
Conducting appropriate self-evaluations		1.69*	1.72*	1.81*	1.54*

Note: This table summarises respondents' views on the level of board of directors' practices in each of the LCBs. A 3-point Likert scale was used in these questions. Its range are 3 = "Good", 2 = "Satisfactory", and 1 = "Unsatisfactory".

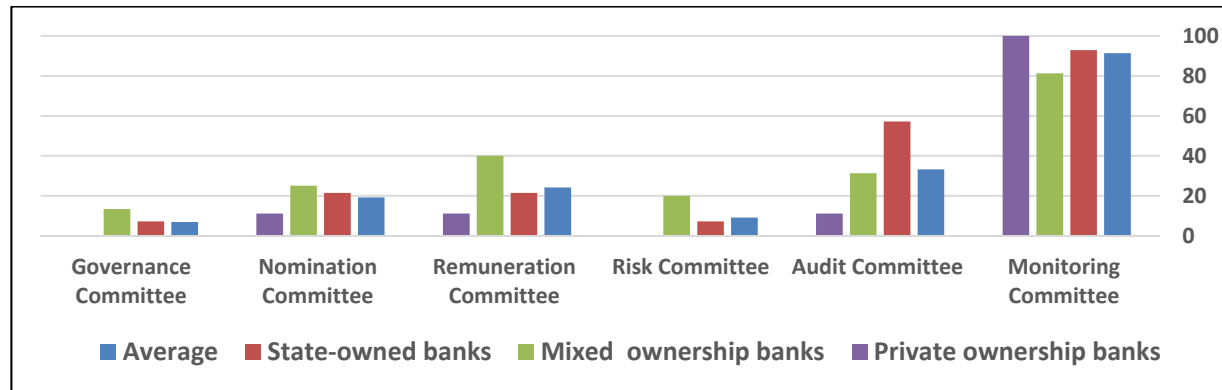
An * indicates that the mean is significantly different from the response of 2.00 at 5% level.

Appendix (7)
Figure 6. The Existence of Board of Directors' Committees



This Figure shows the percentages of respondents who considered the existence of these committees. A “Yes” or “No” question was used in this question.

Appendix (8)
Figure 7.The Membership Structure of Board Committees



This Figure shows the percentages of respondents about the extent to which the LCBs comply with the required board committee membership structure. A yes or no question was used in these questions. A “Yes” or “No” question was used in this question.

ABSTRACTS

**The Impact of Zakat on the
Economic Stability**

Dr.Aisha Abdulsalam

*Economics Dept, Faculty of
Economics, University of Benghazi.*

This study discusses the impact of zakat on the economic stability through its influence on consumption and investment. The impact of zakat on jobs, employment increment, income distribution fighting money stockpiling encouraging means of crediting and its effect on economic cycle were all discussed.

The study found that zakat important economic tool to achieve the economic stability.

Localization Efforts and Sustainable Development; Illusion of Purchasing Technology and Technology of Selling Illusion.

Dr. Abduljaleel A. Elmansouri
*Management dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi.*

Dr. Faisal S. Elkikhia
*Marketing dept, Faculty of
Economics, University of Benghazi.*

Mohamed M. Elsaadi
Ex. Training Expert (AGCO).

Not so long ago, the concept of technology was adjacent to the word "industry" or "automation", hence, new concept has been spread known as "Transfer of Technology" with assumption that it is quite possible to be transferred and purchased. People got amazed with this panacea called "High Technology" and the "Relevant Technology" that has been used by India people and ignored by so many others.

Since we are using this technology concept with wrong relevancy or utilizing it with different meanings, and we associate it strongly with development efforts, it is very important to determine exactly what technology concept is all about. If industry means manufacturing machines and tools, and automation deals with utiliza-

tion of machines and tools in order to operate each other's. So, what is meant by technology? In order to understand it then to upgrade its utilization.

The article pinpoints that habits can be understood as an "internal tactics" to gain saving in mental or biological effort. In computer language, it is sort of "Firmware" or "Default" to assure virtual response that does not consume so much time. The machine that man manufacture is separate from him , it could be called "External technology" for saving efforts, thus the machine could be considered as an external continuum to a human response for the environment .

Since the routine steps are built in when designing the machine, then the machine is no longer just a tangible thing, rat-

her it is an "Embedded Knowledge". Therefore, this article explains the meaning of knowledge economy, knowledge organization, knowledge management, knowledge workers, human capital, scientific society and learning organization, in order to achieve a recovered mental capacity.

The Effect of Disclosing the Off-balance Sheet Arrangement on Libyan Commercial Banks Decisions in Granting Credit.

Dr. Jumma K. El hassy

*Accounting dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi.*

Ehab H. El Mesmari

*Collaborate , Accounting Dept , Faculty of
Economics, University of Benghazi.*

The study aims to identify the effect of disclosing the off-balance sheet arrangement on Libyan commercial banks decisions in granting credit. As firms conceal their debits by off-balance sheet funding as the case where the capital lease is treated as operating lease which result in disproportionate financial and the comparison of these statements would be meaningless and show the unreal financial position of the firm.

However, commercial banks and other users of financial reports rely greatly on these financial reports to obtain information and related explanations, which contribute in making investing and credit decisions, and the quality of these decisions is closely related to the extent of their ability to interpret the informational content via extracting certain financial ratios to examine the firm ability of repayment.

The study adopted the experimental research where the sample was divided into two groups, the expert group and the experimental group, this type of research is well known in social science. The study also provided a scientific evidence proof that the disclosure of financing arrangements off-balance sheet has no effect on credit decisions made by the Libyan commercial banks. This was established through rejecting the alternative hypothesis and accepting the null hypothesis.

Libyan commercial banks are recommended to educate their personnel regarding what is financial statements contain about off-balance financing arrangement and related risks. This task can be achieved with the assistance of accounting departments in Libyan colleges and the accounting and banking training centers. Further studies are also needed in this area.